محاكمة العولمة

الجزء الأول

محركات العولمة

ترجمة وتقديم

د. رجب بو دبوس

إشراف:

إدوارد كولد سميث - جيري ماندير



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

محاكمة العولمة

إشراف

إدوارد غولد سميث

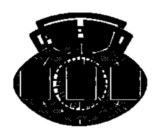
جيري ماندير

محاكمة العولمة

ترجمة وتقديم

أ. د. رجب بو دبوس

الجزء الأول



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية

الطبعة الاولى 2002

ردمك 4 019 26 9959 ISBN ((المجموعة)).
ردمك 8 020 26 9959 ISBN ((الجـــزء)).

رقم الايداع المحلي 4275 ـ 2001
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

هاتف: 00218.21.4440705 ـ 00218.21.4445565
بريد مصور: 00218.21.3330809
بريد الكتروني: www.greenbookstudies.com
info@greenbookstudies.net

المحتويات

افتتاح

محاكمة العولمة:
هل هذا ممكن؟

أ.د. رجب بودبوس

لو رفع ملايين الضحايا شكوى ضد العولمة، أمام محكمة وطنية أو حتى دولية.

ولو افترضنا قبول المحكمة النظر في القضية.

وأن العولمة أبقت في جيوب الضحايا ما يسددون به نفقات العدالة...

فإن العولمة ستخرج من المحكمة «بريئة».

لا لأنها لم ترتكب أفعالاً مجرمة، ولم تسبب أضراراً.

لا لأنها لم تهدد توازن البيئة.

لا لأنها لم تفكك المجتمعات، ولم تفاقم الفقر والإقصاء.

لا لأنها لم تدمر الاقتصادات المحلية ولم تحط الثقافة.

لا لأنها لم تستنزف الموارد الطبيعية، ولم تهدد التنوع البيولوجي، والصحة وحتى الديمقراطية.

لا لأنها لا تسعى لتسليع العالم وتسليع العلاقات الإنسانية.

لا لأنها ليست وراء أزمة جنون البقر، وأخطار العضويات المعدّلة جينياً OMG.

لا لأنها ليست وراء عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات المالية المتتالية في العالم.

لا لأنها ليست مسؤولة عن تغيرات المناخ، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والأضرار الرهيبة التي أصابت البيئة.

باختصار «بريئة» لكنها ليست على حق.

محاكمتها ستجرى وفق قوانين من صنعها، وحكومات أخضعتها، العولمة قلصت، وتعيق قدرات الدول على التشريع، وتهدد استقلال البلدان، وتحيل مؤسسات الديمقراطية، في كل صورها، أي التقاعد، جاعلة لتشريعاتها الأولوية على التشريعات الوطنية، ولبيروقراطيتها التكنوقراطية، البدون هوية، الأولوية على أي مؤسسات ديمقراطية، وأقامت محكمة تفتيش ضد القوانين الوطنية في كل البلدان..

الشعوب تنتخب الحكومات لتصير هذه في خدمة العولمة والعولمة في خدمة الشركات العابرة الوطنية، وهذه في خدمة الرأسمال وأداة تكريس الأرباح..

العولمة صارت لها مؤسسات تشريعية، وقضائية، وتنفيذية...

ولما كانت كل محكمة مؤسساتية، وطنية أو دولية، ستحكم وفق هذه التشريعات، أو في حدودها، فإن العولمة تضمن مقدماً براءتها...

إذن يجب أن تكون المحكمة مختلفة شكلاً وموضوعاً...

ـ موضوعاً، مختلفة باستنادها إلى شرعية السيادة الشعبية، والتي لا يمنحها أحد، ولا أحد يقدر على انتزاعها، ولا تطالها مؤسسات العولمة، والتي وإن كان في إمكانها الضغط على الحكومات، والتشريع لها، إلا أنها

لا تطال السيادة الشعبية والتي لا تحتاج تشريعات العولمة لكي تكون شرعية.

ـ ومختلفة شكلاً، من حيث إن كل مواطن، في العالم، سيكون قاضياً، لأن جرائم العولمة تطال كل مواطن: في عيشه، في عمله، في صحته، في ثقافته، في بيئته الطبيعية والاجتماعية.

لأن العولمة عولمة لا يمكن إذن محاكمتها إلا عالمياً، ليس من خلال الدول، والتي برهنت على أنها غير قادرة على مواجهتها، وأن العولمة طوّعتها، من خلال قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشروطة بخطط التعديل الهيكلي، وتعليمات المنظمة العالمية للتجارة، وإنما من خلال مواطني العالم.

العولمة عندما تزيل الحدود الوطنية، لتحرر السوق، لن يكون هناك شرق أو غرب، شمال أو جنوب، وإنما ضحايا وقلة من المنتفعين.

الإنسانية العالمية، هكذا، تحاكم همجية العالم سوق هل سوف يبقى يعدّ ذلك من بعد ملف الاتهام؟

أكثر من عشرين باحثاً، من أكبر المتخصصين في العالم، في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، والإعلام، ومن مختلف بلدان العالم: من الولايات المتحدة إلى أوروبا، وكندا والفيليبين... إلخ حتى لا تشوب المحكمة شبهة الانحياز، تطوعوا لإعداد ملف الاتهام.

وحيث إن المحكمة شعبية عالمية، فيها كل مواطن قاضٍ، وتستند إلى السيادة الشعبية، وحق الشعوب في الحياة، فإن الواجب يقضي بإطلاع القضاة على صحيفة اتهام العولمة.

هذا الكتاب الذي ننقله إلى العربية هو ملف اتهام العولمة، ليس فقط من حيث ما يعدده من جرائم، وإنما أيضاً من حيث ما يكشف عنه من آلياتها ومحركاتها، وفوق كل شيء ما يبرهن عليه من أن العولمة ليست قدراً، وأن ثمة طريقاً آخر غير طريق الهلاك الذي تجرنا إليه العولمة.

مقدمة

العولمة عارية(*)

سيرج لاتوش(**)

«العام الماضي كنا على حافة الهاوية، هذا العام خطونا خطوة كبيرة إلى الأمام». هذه العبارة أدلى بها وزير جزائري منذ بضع سنوات، تكشف تماماً عن روح العصر، العقيدة في التقدم تسكننا، لدرجة أنه لا يمكن تصور عدم التقدم إلى الأمام، هكذا نحن في مركبة ليس في كتلة ترباسها محول سرعة إلى الخلف، ولا فرامل، ولا حتى سائق. هكذا، الأمر لا يحتاج لنبوءة لكي نتوقع مستقبل هذه الآلة الهائلة: لا يمكنها إلا التحطم عند أول جدار، أو الغرق في البحر.

البقرة المجنونة، العضويات المعدلة جينياً، والمستنسخات الأخرى ليست إلا علامة تعلن هذا الاندفاع الكبير[1]. العولمة تشارك بكل جهدها في هذه العملية.

(*) محكمة العولمة: بإشراف إدوارد عولد سميث، جيري ماندر، نشر فايارد، 2001، باريس

(**) سيرج لاتوش أستاذ بجامعة جنوب باريس، مقدمة كتاب محاكمة العولمة.

(1) بيير توبلير: الاندفاع العظيم، تقرير حول انهيار العرب، 1999/2002، باريس 1995.

هذا الكتاب ـ محاكمة العولمة ـ هو مجموعة أعمال، تجمع عدداً من المتخصصين، في كل المجالات المعنية، يدرس الآليات المختلفة للعولمة، وآثارها على كل مظاهر الحياة. إنه يندد أيضاً بالعلاجات الزائفة، ويقترح حلولاً حقيقية.

ومن دون الادعاء، في هذه المقدمة المختصرة، تلخيص كل ثراء هذا الكتاب، ولا تحمل مسؤولية المواقف المتناقضة، أحياناً، عند مؤلفيه، فإنني أقترح مجملاً تركيبياً، يعكس بأمانة روح مجموع الكتاب.

العولمة، أو «غلوباليزايش» كما يقول الانجلوساكسون، هي مفهوم «على الموضة». التطورات الحديثة تفرضه، إنه جزء من روح العصر، في بضع سنوات، إن لم يكن في بضعة شهور، كل المشاكل صارت عولمية ـ غلوبال ـ: المالية، والتبادلات الاقتصادية بالتأكيد، لكن أيضاً: البيئة، التقنية، الاتصالات، الدعاية والإعلان، الثقافة، وحتى السياسة.

في الولايات المتحدة، خاصة، صفة العولمة، صارت فجأة تلصق بكل هذه المجالات. إذ يتم الحديث عن عولمة التلوث، عولمة التلفزيون، عولمة المجال السياسي، عولمة المجتمع المدني، عولمة الحكومة[2] وعولمة التقنية[3]. . . إلخ.

من دون شك، الظاهرة المختفية وراء هذه الكلمات ليست جديدة تماماً، أصوات تنبؤية أعلنت، منذ عشرات السنين، مجيء «قرية كونية» «القرية الكونية» للكندي مارشال ماكلوهان). بعض المتخصصين تحدثوا أيضاً عن شيوع «النمط الغربي» عن القولبة، أو تحديث العالم. كما كشف المؤرخون، في كل هذا، عن كل الأعراض الناجمة عن تطور طويل الأمد.

العولمة في مظهرها كواقعة محايدة، هي واقعة، وشعار يحث على

(2) دافيد هيك· الديمقراطية ونظام العولمة· من الدولة الحديثة إلى الحكومة العالمية، كامبردج 1995.

(3) دولفين كلوجير: التقنية العولمية، علاقات دولية واستراتيجيه رقم 8، 1992.

العمل في اتجاه تغيير قيم المجتمع، الشعار أطلقته أولاً شركة «سوني» اليابانية في بداية ثمانيات القرن الفائت، وفي الوقت نفسه أطلقت دعاية صاخبة، طافت العالم، تمثل مراهقين، ينتعلون أحذية بعجلات، وقبعات على الرآس، و«الووكمان» مشدود إلى أحزمتهم. الرئيس، مدير عام الشركة نفسه، راهن على أن الرسالة الدعائية لا تحتاج إلى لتكيف مع مختلف الثقافات، لأنها في ذاتها تحمل ثقافة عالمية[4].

هذا التصور الجديد التقطته غزيزياً الشركات العابرة للأوطان، وكذلك الحكومة الأميركية. المصطلح أبعد من أن يكون بريئاً، إنه يجعلنا نفهم أننا في مواجهة عملية نكرة وكلية، مفيدة للإنسانية. وليس أننا ننجر في مشروع، يتمناه البعض فقط ولصالحهم، حاملاً معه مخاطر هائلة وتهديدات أكبر للجميع.

مثل الرأسمال، والذي ترتبط به العولمة عضوياً، العولمة في الواقع، أيضاً، علاقة اجتماعية تقوم على السيطرة والاستغلال، على مستوى العالم.

خلف العملية المنبوذة، هناك بالطبع مستفيدون، كما أن هناك يوجد سادة وعبيد، الممثلون الأساسيون لهذه الآلة الرهيبة، البدون وجه، يُسمون: السبعة الكبار، نادي باريس، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتطور الأوروبي، وغرفة التجارة العالمية، ومنتدى دافوس، وأيضاً مؤسسات أقل شهرة، ذات شعارات خادعة، والتي لها نفوذ كبير، مثل لجنة بال الخاصة بالرقابة المصرفية، والمنظمة العالمية لأمن اللجان، والتي هي منظمة دولية تتكون من اللجان الوطنية التي تصدر الأذونات الإجبارية ISMA. ورابطة أمن الأسواق الدولية، المكلفة بتحديد المعايير الصناعية. وأخيراً لا يجب أن ننسى الشركات الكبرى، والمستشارين، ومكاتب المحاماة، والصناديق الخاصة، وشركات أخرى فاعلة أساسية في العولمة، حتى لو أن دورها في البداية يظهر على أنه

(4) اقنير برتراند: مسيرة العولمة ـ العلم والثقافة رقم 38، مارس ـ أبريل 1996.

فني محض، مثل التحقق والتدقيق في حسابات الشركات.

بالطبع، عندما يحاول البعض، حملنا على الاعتقاد بأن الظاهرة، سواء كانت إيجابية أم سلبية، لا يمكن مقاومتها، فإنه يجعل منا شركاء في حصولها.

هكذا الحال مع كلينتون وكاسترو وآلان مانس، وفيفيان فوريستر. «العولمة واقعة وليست خياراً سياسياً»، هكذا أعلن كلينتون في جنيف مايو 1998. إننا هكذا في مواجهة مأزق: إما أن نحاول تطويع قواها لصالح شعوبنا أو أن نتخندق خلف أسوار الحماية[5]. في منتدى المنظمة العالمية للتجارة ذاته، خصمه كاسترو يعلن: «إن الأمر يتعلق بظاهرة لا يمكن تفاديها، أن نصرخ بسقوط العولمة يعني أن نصرخ بسقوط قانون الجاذبية. من الأفضل إذاً أن نستعد لها، وأن نفكر في نمط العولمة الذي يفرض نفسه: عولمة ليبرالية جديدة؟ هذا محتمل جداً»[6].

أما التكنوقراطي الفرنسي آلان مانس، «مؤلف العولمة» السعيدة، فقد أعلن نفسه قسيس الفكر الوحيد. بينما أعلنت في منتدى دافوس، فيفيان فوريستر، مؤلفة «الفظاعة الاقتصادية» أن «العولمة من دون شك أمر جيد». حتى لو أنها حاولت أن تحدد قولها «ولكن، ليس هناك مبرر لأن نتخلى عنها لرجال المال والأعمال وحدهم»[7]. لكن سيرج هالي يلاحظ: «إنهم رجال السياسة، الذين انتخبناهم، والذين عمداً، وفي شكل منهجي اختاروا إطلاق العنان للأسواق[8]».

عندما نفهم ما يختبىء خلف براءة المصطلح، فإننا سندرك أنه لا

(5) لوموند، 20 مايو 1998، كلينتون استخلص قائلاً: إنه مصمم على متابعة استراتيجية هجومية لفتح الأسواق في كل أنحاء العالم.

(6) لوموند 17 ـ 18، مايو 1998.

(7) لوموند 1 ـ 2، فبراير 1998.

(8) مقدمة كتاب: ألهى ما أجمل الحرب الاقتصادية، اليان ميشيل، باريس 1998، ص 13.

يوجد سبب لأن نفكر أن الظاهرة لا يمكن مقاومتها، وأنها لا حدود لها، العولمة مفرحة لبعض الناس، لكنها بالتأكيد ليست مفرحة لكل الناس، من الممكن أن نتصوّر مصيراً آخر لهؤلاء.

يجب إذن أن نحاول، كما فعل المساهمون في هذا الكتاب، خصوصاً الجزء الثالث منه، أن نكشف سمات الشكل الحالي للعولمة، وأن نحلل نتائجها الخاصة، باعتبارها تسليع الحياة، وأن نوضح المخاطر والرهانات.

أصل وسمات «العولمة الجديدة»

الفكرة، وبعض وقائع السوق العالمي، تشكل جزءاً حميماً من الرأسمالية «الاتجاه إلى خلق سوق عالمي متضمن في مفهوم الرأسمال نفسه»[9]. هكذا كتب ماركس، بشكل يكشف، من الأصل، أن أداء السوق عابر للوطنيات، وحتى عالمي. بورصات: جنوى، ليون، بيزانسون، الصفقات التجارية في البندقية، وشمال أوروبا، من دون التطرق إلى المعارض الكبرى، هي دولية، إن لم تكن عالمية منذ القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

الانتصار الحديث للسوق، ليس إلا انتصار «مبدأ كل شيء للسوق». الأمر يتعلّق بآخر التحولات في تاريخ عالمي طويل. العولمة الأولى تؤرخ باحتلال أميركا، عندما أدرك الغرب كروية الأرض، لكي يكتشفها ويؤسس سيطرته عليها. «عندما ينتهي زمن العالم فهو يبدأ» بحسب صيغة بول فاليري.

هذه العولمة الأولى، ربما كانت الأكثر حسماً مما تبعها، لقد سرّعت في تبادل النبات والحيوان، وحتى الأمراض أيضاً، باحتلال أوروبا لأميركا. وجرى إدخال حيوانات أليفة إلى هذه القارة، أبقار وأغنام، والحصان الذي أتاح احتلالاً توسعياً شمل مسافات ومساحات شاسعة قليلة السكان، كما أدى

(9) ماركس، الأعمال، ج 2، غاليمارد 1968، ص 158.

إلى إدخال والقمح والبرسيم في نظام الإنتاج الأميركي. وفي المقابل، في القارات الأخرى، انتشرت محاصيل الذرة والبطاطا... إلخ. كما أقيم نظام إنتاج جديد هو المزارع الاستعمارية لقصب السكر والكاكاو ثم البُنّ والقطن، مع آثارها السيئة على الشعوب الأفريقية التي تقدم اليد العاملة من العبيد. وقيام مجتمع جديد، على التراب الأميركي، حول المزارع، والنتائج المباشرة وغير المباشرة لمثل هذه العملية. هكذا انتصر المذهب التجاري، مع التجارة الثلاثية والحلف الاستعماري.

عولمة ثانية بدأت منذ مؤتمر برلين وتقاسم أفريقيا، ما بين1885 - 1887. أما الثالثة فبدأت مع ما يسمى بتصفية الاستعمار ومرحلة التطور.

ما كنا سميناه عولمة جديدة (الرابعة بحسب ترتيبنا) تغطي في الواقع أربع ظواهر مرتبطة ببعضها: تحول الشركات إلى عابرات الوطنيات، تقلص تنظيمات الدولة، في الغرب؛ انهيار التخطيط في الشرق؛ وهيمنة المالية على الاقتصاد. هذه الظواهر تقتضي بعض التوضيح، لندرك ما هو موضوع الرهان.

صعود قوة الشركات العابرة للأوطان

الشركات العابرة للأوطان، مثل السوق، وجدت منذ نهاية العصور الوسطى، جاك تور، لو فوجير، بنك ميديسي، شركات الهند، لكي لا نورد إلا الأمثلة الأكثر شهرة، كانت بيوت تجارية قائمة في قارات عدة، والتي نشاطها العالم.

واقع جديد بدأ منذ سبعينات القرن الفائت، ليس فقط الرأسمال التجاري والمصرفي يتعولم بانتظام، مؤدياً إلى ظهور السوق المالي العالمي، وإنما أيضاً الرأسمال الصناعي، رونولت تصنع محركاتها في إسبانيا، الكومبيوتر IBM يصنّع في أندونيسيا، ويجمّع في سانت أومير ويباع في الولايات المتحدة... وهكذا.

لنأخذ المثل العادي لكأس لبن، الذي نشتريه اليوم من السوق الكبير،

وهو منتج كانت جداتنا تصنعه من حليب الأبقار، منذئذ الكأس الصغيرة من اللبن مع الفريز الأوروبي، صار يغطي 9115 كم مواصلات، من البقرة الحلوب في الحظيرة، مروراً بالمصنع وحتى التعبئة والتعليب. مجموعة اجتماعية، من الرجال والنساء، يرتبطون هكذا في عمل منظم، لكن من دون أن يعرف بعضهم بعضاً، عبر ألمانيا، النمسا، بولندا، وفرنسا[10]. تقسيم العمل صار هكذا دولياً. وعملية التصنيع تجزأت، أما الشركات فقد صارت دولية تماماً. إسهامات توني كلارك وجيرماندر ستكون مفيدة في توضيح هذه النقطة.

تقلص تنظيمات الدولة في الغرب:

تقلص تنظيمات الدولة الوطنية هو، معاً، سبب ونتيجة. هذا التحول إلى عابر للأوطان، حل محل الاتفاق بين الدولة والسوق، والذي عرف شكله الأقوى مع ظاهرة الاقتصادات الوطنية كمجموعة ذات تبعية متبادلة، تشمل فروع الصناعة والتجارة، وعاشت أيامها السعيدة خلال الأعوام «الثلاثين المجيدة» 1945 ـ 1975، ومع دولة العناية.

دينامية السوق، التي تزيل الحواجز بين الاقتصاد المحلي والإقليمي، لا تتوقف أبداً عند حدود التراب الوطني. العولمة هي توسع جغرافي، لا يمكن تفاديه، لاقتصاد يحتقر الاجتماعي، في شكل منهجي، منذ القرن الثامن عشر.

هذا التطور، والذي جزئياً فقط، لا يمكن مقاومته، أراده، وزاد من سرعته «سادة العالم الجدد أولئك المئتان من قادة العولمة، الذين يلتقون في دانوس، والذين يرفعون لاءات ثلاث: لا تنظيم، لا وسيط، لا حواجز. والذي أدى إلى تفكيك مجتمع الأجرة».

(10) رحلة كوب اليوغورت بالفريز في Silence رقم 16، 168، يوليو ـ أغسطس 1993.

انهيار الاقتصاديات الاجتماعية:

انهيار الاقتصادات الاجتماعية سرّع هذه العملية ودعّمها. «الحرب الباردة، كتب أوليفر دولفوس، انتهت عام 1989 بالاستسلام التقني للاتحاد السوفياتي»[11]. التخطيط كان له دور تاريخي، إذ وحد الفضاء في الشرق، ودمر كل خصوصية ثقافية كان يمكن أن تعيق حرية «قوى السوق». كان هناك تنازل، لكن لم يوجد إمكان استخدام حساب يضع في علاقة الموارد الطبيعية في مساحات شاسعة، مع ملايين البشر، في كل الفروع، ولكل المنتجات. لم يكن الشراء ممكناً ولا الصناعة والبيع بحرية، ولا أن يزرع الدمار أو الازدهار طبقاً لهامش ربح أحياناً ضئيل جداً وغالباً وهمي. الاجتماعية الواقعية تعني العوز، التفاهة، الغم، بالتناقض مع اقتصاد السوق الذي بدا مرادفاً للوفرة وللفعالية. من هنا نتج الانبهار بالنموذج، وإرادة الاندماج، بأي ثمن، في السوق العالمي.

طغيان أسواق المال:

في ما يتعلق بالمالية، فإن الدول نفسها، من أجل تمويل عجزها في الموازنة، جعلت من نفسها شريكة العولمة المالية، سواء أكانت واعية أو غير واعية بالظاهرة. وذلك عندما انطلقت في عملية إصدار السندات الخاصة بالدين العام. وعندما عرضت هذه السندات في السوق العالمي، جعلت نفسها تحت رحمة صناديق الائتمان الانجلو أمريكية، وهذه نفسها كانت في حالة توسع مع نهاية دولة العناية.

إلغاء التنظيمات عملية أطلقها ريغان وتاتشر، في قمة طوكيو عام 1986 وقبلت كقانون مقدس من قبل الجميع في مؤتمر واشنطن الشهير عام 1990، منذئذ حجم المضاربات المالية لا يقارن مع النشاطات الإنتاجية، وبفضل التقنية الجديدة، صارت هذه الأسواق تعمل كما لو كانت بورصة واحدة،

(11) أوليفير ولفو: العولمة، باريس 1997، ص 86.

وفي زمن حقيقي «كروية الأرض تتدخل في المالية بشمس لا تغرب على الفضاء لمالي، وفي الأداء المستمر لبورصات القيمة، وقاعات تبادل العملة، بحسب موقعها على الكرة الأرضية[12]».

إلغاء التنظيمات، تطور أسواق الأمد المحدد، نمو أسواق المنتجات المالية لجديدة، (مثل مؤشر مخزون المستقبل، مؤشر الخيارات) والنمو الهائل للمنتجات المتفرعة. جعل التبادل اليومي يتجاوز 1500 مليار دولار عام 1997. أي ضعف الاحتياطات النقدية، أو المعادل للناتج الوطني الخام الفرنسي. حركة المالية تمثل 150 ألف مليار دولار عام 1993. أي من خمسين إلى مئة مرة حركة التجارة السنوية.

هذا الرأسمال المضارب، أو الوهمي، بني في كامله، تقريباً، على هرم من القروض، وصنع حقوقاً زائفة، وأفسد توزيع الدخول وجعلها أكثر فأكثر غير منصفة. الاقتصادات، وبخاصة اقتصادات العالم الثالث، صارت تحت رحمة تأرجحات هذه الأسواق المالية. وهذا «الاقتصاد الكازينو» الذي حلّله في شكل رائع ريتشار بارينت وجون كافاناك.

مجموعة العوامل المترابطة، المتمثلة في عولمة التجارة، وعولمة المالية، وعولمة الصناعة، أدت إلى ظهور «المناطق الحرة» وهو نظام اقتصادي عالمي من دون وطن، من دون انتماء مميز، لمكان محدد، لكنه يزرع فروعه في كل مكان، وفي كل ما هو موجود.

تقصيد العالم*

مع ذلك عولمة الاقتصاد لا تحقق تماماً إلا مع تحقق رديفها تقصيد العالم، أعني تحويل كل سمات الحياة إلى مسألة اقتصادية، إن لم تكن مسألة سلعة.

(12) نفس المرجع، ص 17.

(*) تقصيد العالم أي تغليب الاقتصاد على كل نواحي الحياة.

تحت هذا الشكل، كونها اقتصادية، فإن العولمة تقنية وثقافية وتغطي كل الحياة على الأرض أيضاً. السياسي يجد نفسه مستوعباً تماماً في الاقتصادي. العولمة إذن هي شيء آخر غير تعميم القيم، الكلية الانعتاقية التي حملها إلينا عصر الأنوار، سواء أردناها أم لا، فإن الرهان على العولمة يجعل الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأخوة العالمية ـ التدخل الإنساني ـ تسير في ركاب السوق، بينما يمكننا أن نشاهد كل يوم العكس[13].

عولمة السوق ليست جديدة إلا في اتساع مجالها، تقصيد العالم هذا يظهر في التغيرات الفعلية، وفي الآثار العملية: إنه انتصار الفكر الوحيد في الحياة اليومية، إنه التسليع التام.

انتصار الفكر الوحيد:

التعبير «فكر وحيد» هو تعبير مجازي، تقريبي من دون شك، لكنه جيد «ويشير إلى السيادة من دون منازع لتصور لعالم يقوم على الليبرالية الاقتصادية الأشد ضيقاً»[14].

«ليس الفكر هو الوحيد، وإنما الواقع. هكذا أعلن، خلال نقاش، التكنوقراطي الليبرالي آلان مانس»، الفكر الوحيد هو في الواقع فكر عالم واحد، فكر إنسانية بدون مستقبل آخر غير تأليه السوق، نهاية أوهام الاجتماعية الواقعية أنهى وجود تصور عالم آخر» انظر مساهمة دافيد س. كورتان.

الاقتصادية النفعية تسود عملياً، بدون منازع، في الشرق وفي الغرب، في الشمال وفي الجنوب. لكننا لا نراها، ولا نريد أن نراها، تنوعات

(13) العولمة والعالمية ـ كتب جان بودريارد ـ ليسا مترادفين، إنهما على العكس متناقضان: العولمة هي عولمة السوق، التقنية، السياحة، المعلوماتية. بينما العالمية تعني القيم، حقوق الإنسان، الحريات، الثقافة والديمقراطية. العولمة تبدو على أنها لا يمكن تفاديها، إذن العالمية في طريقها إلى الاختفاء. ليبراسيون، 18 مارس 1996.

(14) هذا التعبير، على حد علمي، أطلقه جان فرانسوا كنان.

أشكالها تتجذر في بقايا سياسية وثقافية لا تثير الشكوك، وفي مزج ثقافي مشبوه.

لكن انتصار مجتمع السوق ذهب بنزهات التعددية، إنجيل المنافسة، السلفية الليبرالية، المتطرفة، ودوقما الانسجام الطبيعي للمصالح تفرض نفسها. وهذا رغم الرعب العالمي الذي ينشأ عن الحرب الاقتصادية العالمية، وعن الاستنزاف بلا حدود للطبيعة.

هذه الأصولية الاقتصادية نجدها كاملة عند آدم سميث، تفرض نفسها أخيراً بدون منافس. ليس فقط تتوافق أفضل مع روح العصر، بل أيضاً تسكن الإنسان ذا البعد الواحد.

هذا الضد ثورة الثقافية الحقيقية، لم يفاجىء إلا خصومه، بخاصة يسار اجتماعي ديمقراطي وماركسي أوروبي، المخدر بفكرة مطمئنة، والتي مفادها أن الرأسمالية الهمجية العالمية قد وضعت في المتحف. من مكر التاريخ وسخريته، ان هذه العقول التقدمية، صارت تقوّم على أنها عفى عليها الزمن ومتخلفة، من قبل الذئاب الشابة لليبرالية خالصة وقاسية، والتي تعود بنا مئة وخمسين سنة إلى الوراء، إلى عصر الاستغلال الدموي في القرن التاسع عشر، وهذا باسم مسيرة، لا يمكن تفاديها، للإنسانية نحو حرية أكثر ووحدة «مقاومة العولمة اقتراح الوطنية الاقتصادية، يعني الحكم على المجتمع بالتراجع إلى شكل مما قبل التاريخ» هكذا يعلن ماريو فارغاس، المتغني بهذا التطور الغامض[15].

الشبح الذي يهدد، منذئذ العالم، لم يعد شيوعية عام 1848. وإنما شبح ليبرالية عام 1776[16]. هذه العودة، والتي فاجأت الأوساط الأوروبية التقدمية، قد جرى الإعداد لها طويلاً، في أقسام الاقتصاد في الجامعات

(15) ماريو فارغاس: يسار متمدن؟ برينستون، أبريل 1993. رهانات الحرية، غاليمارد، باريس 1997، ص 290.

(16) تاريخ نشر كتاب آدم سميث بحث في طبيعة وأسباب ثورة الأمم.

الأميركية، في شيكاغو خاصة، حول العجوز ميلتون فريدمان وغاري بيكر. المهزومون أمام الكنزية تجمعوا في جمعية مونت بلوان، في معهد أدام سميث، بإنكلترا، وفي جامعة سانت أندريو، وأعدوا بشكل مدروس، انتقاماً صاخباً، مرددين أطروحات لودفيج فون ميز، وفريدريك هاييك، وكارل بوبير. وبالتدريج سربوا أتباعهم إلى المجالس الاقتصادية للرؤساء الأميركيين المتعاقبين، وإلى أطر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما زرعوا أتباعهم في العالم الثالث وفي العالم الثاني، سابقاً. من شيلي بينوشيه، إلى روسيا يلتسين. وبالتدريج سيطروا على كل كليات الاقتصاد في العالم تقريباً. وكذلك بالطبع على مدارس الأعمال. كما أقاموا علاقات حتى داخل الأطقم الحاكمة أو المعارضة ذات الاتجاه الاجتماعي الديموقراطي، وبين الشيوعيين المتزمتين. وأخيراً، من كان يصدق؟! حصلوا على دعم قوي بقدر ما هو غير متوقع، من طوائف بروتستانتية، منتشرة في أفريقيا السوداء وفي أميركا اللاتينية، كما نجحوا في إغراء جزء مهم من الرأي العام في العالم الثالث، والذي كان يبدو أنه قد تكرس نهائياً، وفي أشكال مختلفة، ضد الرأسمالية والامبريالية[17].

وخلال كل هذا، انبعاث الليبرالية نجح في ضم بعض الوجوه من كبار المثقفين، الذين خاب أملهم في الشعبوية، وأثارت «الاجتماعية الحقيقية» سخطهم بحق، مثل ماريو فارغاس، الذي فقد حسه النقدي، ودقة نظراته. هذا المؤمن المستجد، ذهب حتى أعلن «هذا التدويل المعمم للحياة هو ربما أفضل ما حدث في العالم حتى اليوم»[18].

(17) المعادلة بين الخطاب الأخلاقي لهذه الكنائس، وبين التعديل الهيكلي، يلاحظ الملاحظون، صارخة. في أبريل 1996 رئيس البنك الدولي، خلال إقامته في مدغشقر، استند طويلاً على الإنجيل لإقناع الصحافيين والمسؤولين السياسيين. انظر اليزابيت دورير، إيل كوفواما، لوسيل دوبوردبير: الدين حاملاً نموذج جديداً للسلوك الاقتصادي؟ تغير قضايا التكافل، العمل، والثروة في خطاب الكنائس الجديدة «الكونغو ـ مدغشقر ـ «الأسرة والأزمة» مائدة مستديرة، مرسيليا 24 ـ 26 مارس 1997، ص 11.

(18) ماريو فارغاس: الوطنية واليوتوبيا، لندن 1991، عن رهانات الحرية، ص 21.

بالتأكيد هذا الهجوم الرجعي، ما كان ممكناً، بدون صعود قوة «سادة العالم الجدد»[19]. الشركات العابرة للأوطان، والتي بالنسبة إليها، المنافسة، وبالأحرى أسطورتها، والسوق المعولم هما أسلوب ذكي لفرض قانونها الاحتكاري.

التسليع المعمم:

مع ذلك، عولمة الأسواق، التي لا سابق لها، لا تحقق بعد السوق الكامل. والذي يتمثل في الميكانيكية الكبرى والمنظمة ذاتياً، والتي تتكفل بمجموع الرباط الاجتماعي من ولادة إلى موت الذوات الفردية، وفق الاقتصاديين الليبراليين المتطرفين «كل ما هو موضوع رغبة إنسانية يكون قابلاً للتبادل. بمعنى آخر، النظرية الاقتصادية، باعتبارها كذلك، لا تضع أي حدٍ لامبراطورية السوق»[20]. إذن يجب أن يتغلغل التسليع كل أركان الحياة والدنيا. انتصار الحرية، الاتفاق الحر بين أفراد مطيعين حسابات تطلعاتهم، يجعل من كل واحد مقاولاً وتاجراً، هو في طريقه لأن يصير القانون، القانون الوحيد لرأسمالية فوضوية (مصطلح اختاره بعض الايديولوجيين ليشير إلى حلم اقتصاد بدون دولة، كلي ومثالي). العلم الاقتصادي، كما أعلن كاري بيكر، الحامل جائزة نوبل في الاقتصاد، يدخل عمره الثالث. في عمره الأول، اعتبر الاقتصاد دراسة آليات إنتاج الخيرات المادية ولا يذهب أبعد من هذا (النظرية التقليدية للأسواق) ثم في مرحلته الثانية اتسع مجال النظرية الاقتصادية ليشمل مجموع الظواهر التجارية، أعني أنه صار يهتم بدراسة علاقة التبادل النقوذي. اليوم مجال التحليل الاقتصادي يمتد ليشمل مجموع السلوك الإنساني والقرارات المرتبطة به. هذا ما يدعى الاقتصاد المعمم[21].

(19) سادة العالم الجدد، لوموند الدبلوماسي، 28 نوفمبر 1995.

(20) السوق الوليد، لوموند، 7 يوليو 1998.

(21) غاري بيكر. عن ريني باسيت: الاقتصاد والكائن الحي، ص 115. اقتراب اقتصادي من السلوك البشري، ص 28. باريس 1977.

الاعتقاد في الانتظام الذاتي للسوق، يقود، منطقياً، إلى إرادة إحلال الاقتصاد محل كل تنظيم آخر، سواء كان ذلك التنظيم الدولة، أو الأسرة، أو الأخلاق الدينية أو الثقافية.

التبادل التجاري العابر للأوطان، صار القاعدة الوحيدة للعلاقات الاجتماعية، مؤتمر أوروغواي، آخر مفاوضات الغات، أخذ هكذا معنى جديداً. الأمر يتعلق، في الحقيقة، بمرحلة مهمة في عملية تسليع معمم للعالم: إدخال الأرض والخدمات، في سلة اللاتنظيم.

مشروع آمي Ami ـ اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار ـ والذي أجهض موقتاً، والذي أعد تحت إشراف منظمة التعاون والتطور الأوروبي، يمثل خطوة إضافية، ولكن حاسمة، من أجل انتزاع آخر رقابة من الدول على الاستثمار الأجنبي فيها.

العولمة تشير أيضاً إلى هذه الخطوة، غير المسبوقة، والمتمثلة في تسليع معمم للعالم، الخيرات، الخدمات، العمل، الأرض[22]، تصير سلعاً. وغذاء الجسم، الأعضاء، الدم، السائل المنوي، تأجير الرحم، الجينات النباتية والحيوانية والبشرية، والعضويات المعدلة جينياً سوف تدخل، بدورها، دائرة التجارة.

منذ اليوم، البنوك، الطب، السياحة، الأعلام، التعليم، العدالة، صارت عابرة للأوطان، لقد صدرت التعليمات إلى ممثلي السلطة العمومية الأميركية. في كل أنحاء العالم، في إطار مناورات السيطرة على سوق «الطريق السريع للإعلام»، بأن يدعموا عمالقة الإعلام المتعدد، وبأن يلحوا على معاملة «المنتجات الثقافية» على أنها منتجات سلعية كغيرها. واعتبار

(22) عند قبول المكسيك في الينا ـ اتفاق التبادل الحر الشمال أميركي ـ اشترطت عليها الولايات المتحدة إلغاء المادة 27 من دستورها والتي تمنع بيع أراضي الكومونات، مع أن هذه المادة غير مطبقة. نفس الشيء صندوق النقد الدولي اشترط خوصصة أراضي القرى في أفريقيا من خلال خطط التعديل الهيكلي.

الخصوصيات الثقافية على أنها حماية تقليدية وضارة، بينما 80 في المئة من السوق هو في يد الشركات الأمريكية، وصناعاتها الثقافية[23]. مع الاتفاق المدعو متعدد الأطراف حول الاستثمار Ami، فإن السيطرة تصير أمراً واقعاً.

السوق العالمي الحالي، بالاختلاف عن الأسواق القديمة، والتي لها أماكن محددة في المدن وفي القرى، حيث يجرى تبادل السلع التقليدية، فإنه ينجز تبعية متبادلة بين مختلف الأسواق، يربط أكثر أسواق الخيرات وأسواق الخدمات الإنتاجية وأسواق الرأسمال.

المخاطر:

تسليع العالم هذا يدمر الدولة ـ وطن. ويفرغ السياسي من محتواه، ويعرض البيئة لمخاطر كبيرة، ويفسد الأخلاق، ويدمر الثقافات.

العولمة تدمر الدولة ـ وطن:

الغوغائية التجارية المطلوبة، والمرحب بها من قبل البعض على أنها انتصار الحضارة، تقود إلى الاستعباد الاقتصادي والتهميش، والغوغائية السياسية والاجتماعية، وذلك عندما تتمزق وتتشتت الدول.

العولمة تدمر السياسي:

اختفاء السياسي كمؤسسة مستقلة،واستيعابه في الاقتصادي يقودان إلى عودة ظهور حالة «حرب الجميع ضد الجميع». المنافسة، السباق، وهما قانون الاقتصاد، يصران كأمر واقع، قانون السياسي. «هل يمكن الحديث عن الديمقراطية عندما غالبية المواطنين لم تعد تميز بين نظريات المعارضة ونظريات السلطان الحاكم؟» هكذا كتب كلود جوليان عام 1972. «الديمقراطية أصيبت في مبدئا نفسه، عندما غالبية الرأي العام تقتنع بأنها لا

(23) تقرير أنطونيو بيدرو: خلية تفكير حول السياسة الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ 1994. ورد في «الأعلام المتعدد والاتصالات في خدمة الإنسان»، ص 165.

تستطيع التأثير على سياسة الحكومة»[24]. هذا الوضع ينتج عن إرغامات عديدة، والتي، رغم أنف رجال وقوى السياسة، تضغط على الوضع الحالي، عندئذ عند تدمير السياسة من أعلى يجيب اللاتسييس من القاعدة، المواطن عاجزاً يتخلى عن المواطنة وعن حقوقه وواجباته.

العولمة تهدد البيئة:

المشكلة مع البيئة أنها في الأساس تقع خارج مجال التبادل التجاري، ولا توجد أية آلية تحول دون تدميرها. المنافسة والسوق الذي يقدم لنا الغذاء، ربما بأفضل الشروط، لهما آثار مدمرة على البيئة (انظر مساهمة إدوارد غولد سميث). لا شيء يحد من نهب الثروات الطبيعية، والتي مجانيتها تسمح بخفض التكاليف. النظام الطبيعي لم يستطع إنقاذ دودو، جزر موريس، ولا الحيتان الزرق ولا سكان أرض النار. نهب أعماق البحار والموارد السمكية، يبدو أمراً لا يمكن إيقافه، تبذير المعادن يستمر بشكل غير مسؤول، الباحثون الأفراد عن الذهب، أو الشركات الاسترالية الكبرى، في غينيا الجديدة، لا يتراجعون عن الحصول على ما يشتهونه. لكن في نظامنا كل رأسمالي، وحتى كل «إنسان اقتصادي» هو في الواقع باحث عن الذهب. هذا الاستغلال للطبيعة ليس أقل عنفاً ولا أقل خطراً عندما نقذف بنفاياتنا في هذه الطبيعة والتي صارت مكب نفايات. مع ذلك من الملاحظ أنه في كل كتب الاقتصاد تقريباً ـ إذ لا يمكن حصرها ـ والتي خصصت للعولمة، لا نجد أية إشارة إلى مشكلة البيئة.

العولمة تدمر الأخلاق:

غائية الأعمال المزعومة، وأخلاق السوق، ليست إلا زيفاً، الغش هو القاعدة، بينما الاستقامة استثناء. كل الضربات بما في ذلك الأشد سوءاً ولا أخلاقية، تصير مباحة عندما يكون المال موضع رهان: الإغراق، التلاعب

(24) كلود جوليان: اتحاد الديمقراطيات، باريس، لوموند الدبلوماسي، مايو 1997، ص 19.

بالأسعار، الجوسسة الاقتصادية، الهروب إلى جنات الضرائب. وهي أوكار قرصنة حقيقية. جزر كايمان تضم 25 ألف شركة! إمارة سي لاند، والتي محكمة إيسيكس اعترفت بوضعيتها القانونية، ليست إلا قاعدة من الاسمنت المسلح، أعلنها ملاكها مستقلة، في احتفال صاخب، فيها مصرف لإعادة تبييض الأموال القذرة. الرعية تقلد الراعي: التهرب الضريبي صار رياضة عامة، والرياضة سوق مشبوه، والقيم المهنية صارت في طريقها إلى الزوال. «في ارتفاع أعلى من 8000 متر لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نكون أخلاقيين» هكذا أعلن متسلق جبال ياباني، والذي امتنع عن نجدة منافس هندي في وضع حرج[25]. ارتفاع مماثل بالدولار ـ وليس بالمتر ـ يوجد بدون شك في مجال الأعمال. اللاأخلاقية تسود هكذا بهدوء الحياة اليومية.

العولمة تدمر الثقافة:

الامبريالية، وامبريالية الاقتصاد، التي تسم العصر الحديث، أحالت الثقافة إلى فولكلور، وقذفت بها إلى المتاحف. لتحل محلها آلة هائلة تقنية واقتصادية، نكرة، وبدون هوية. الغرب استبدل في داخله الثقافة بميكانيكية تعمل على إقصاء وليس على دمج أعضائه. وعلى هامش الآلة، وفي ضواحيها، تدمر الثقافات الأخرى، في سيرتها الغازية، وتسحقها كآلة ضاغطة.

«العولمة، يلاحظ فاندان شيفا، لا تقود إلى إخصاب المجتمعات المتنوعة. إنها الفرض على الآخر لثقافة خاصة»[26].

ريتشارد بانيت وجون كافاناك، في مساهمتهما، يحللان هذه الثقافة المزعومة عالمية. التعدد الثقافي هو طموح، أسطورة، أو هو مبرر أكثر منه واقع أو مشروع في طريقه إلى الإنجاز.

---

(25) لوموند، 26، 27 مايو 1996.

(26) فاندانا شيفا: الأخلاق والصناعة الزراعية باريس 1996، ص 97.

هذه الامبريالية الثقافية، تقود، في الغالب، إلى ألا يحل محل الثراء القديم، إلا فراغاً مأسوياً.

لقد جرى الحديث بحق، بخصوص بلدان الجنوب، عن ثقافة فراغ. إلا أن هذا الفراغ، المدعو حداثة، لقيطة وغاضبة، سيكون قابلاً لتغذية المشاريع الأكثر هذياناً.

هكذا من خلال فعلها التدميري الإضافي على الدولة والسياسي والبيئة، والأخلاق، والثقافة، فإن العولمة تمثل خطراً عالمياً، الاندماج المجرد ـ الوهمي ـ للإنسانية في مجموع تقني بواسطة السوق العالمي، وبواسطة التسليع المعمم، والمنافسة المعممة، يتحقق مقابل لا إجتماعية عينية ومقابل تحلل الروابط الاجتماعية رغم أسطورة اليد الخفية العزيزة على الاقتصاديين.

مع هذا التحلل الاجتماعي والسياسي في الشمال، يرتبط دمار دمار ثقافة الجنوب، هذا الدمار أشد مأسوية، لأنه إذا كان الشمال ما زال يظهر على أنه نخبة عالمية، فإن الجنوب لا يملك إلا ثقافته أو ما بقي منها.

بالنتيجة عملية العولمة، القولبة، والتسليع العالمي، تقود إلى ردي فعل، يحدان منها ويقودان إلى بديل.

بسبب عدم وجود حيز ضروري، واعتراف شرعي، فإن الثقافة المكبوتة تعود إلى الظهور في كل مكان. إلا أنها، في غالب الأحيان تعود بطريقة انفجارية خطرة أو عنيفة، وأحياناً في أشكال أشد سوءاً.

يمكن أن نميز بين شكلين لعودة المكبوت هذا: الهوية المتفجرة، وصعود الأصولية الدينية.

الأولى تترجم في تمزقات عرقية وطنية، وما يصاحبها من تطهير عرقي وأعمال القتل، وإرهاب الهوية المنغلقة. يكفي النظر إلى ما حدث في الكوسوفو وروواندا والبوسنة، وبشكل أقل عنفاً في كورسيكا والكيبك وباداني.

الثانية نلاحظها مع الإسلاموية وتفرعاتها الإرهابية، في الجزائر وأفغانستان، دون نسيان السلفيات الأخرى كالبراهمية والطوائف المسيحية وحتى البوذية.

إذن ما الحل؟

مع أن هذا يبدو قراءة سريعة لخلاصة إدوارد غولد سميت، إلا أنه من الواضح أننا لن نعود إلى الثقافات الضائعة. الأمر يتعلق ببناء ما بعد الحداثة. أي تجاوز نقدي والذي لا ينفي ماضي الحداثة وعقلانيتها.

ما بعد الحداثة هذه لن تكون إلا بإعادة التقنية والاقتصاد إلى حظيرة الاجتماعي. وستكون بزوغ ثقافة جديدة، وولادة جديدة للسياسي، وعلاقات جديدة مع البيئة، وأخلاقاً جديدة. لكن هذه الثقافة الجديدة ستكون نتاج عمل تاريخي أكثر منها ثمرة إرادية تكنوقراطية، سواء كانت تكنوقراطية شعبوية أو وطنية أو ثيوقراطية، وسواء كانت يسارية أو يمنية، رجعية أو تقدمية.

الآمال في إعادة بناء النسيج الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق إلا بإعادة إدخال الاقتصادي في الاجتماعي، وفي تجذر محلي.

الجزء الرابع من هذا الكتاب خصص لهذه المسألة.

هذا الدمج يمكن أن نراه يجري من خلال دينامية البقاء على قيد الحياة عند بعض المستبعدين في الشمال وفي الجنوب.

في الشمال التنظيم الذاتي يجري على قدم وساق في مختلف الجماعات المهملة، والتي ترفض الاستسلام. الانشقاق عندها يرتبط بمقاومة قوية، تجاوب عدة جماعات، في فرنسا، إيطاليا وانكلترا مثيرة للاهتمام في شكل خاص. لأننا فيها نشاهد اكتشاف وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية على مستوى القاعدة.

في الجنوب هذا التنظيم الذاتي أحياناً مفروض، وجماهير تسلك طريق الانشقاق وليس المقاومة.

في بعض جزر اللارسمي، حيث يعيش الناجون من غرقى التطور، وفي أفريقيا الأخرى، نشاهد اختراعاً تاريخياً حقيقياً[27]. التكيف الخلاق يظهر على كل المستويات: في الخيال، في التقنية، في الاقتصاد وبخاصة في الاجتماع. إذن ثمة أمل، كما يقول قراماتشي، في صيغته المشهورة «ان نخفف من تشاؤم العقل بواسطة تفاؤل الإرادة» وهذا ما يدعونا إليه هذا الكتاب.

(27) انظر كتابنا ـ سيرج لاتوش ـ أرض الناجين من الغرق. بحث فيما بعد التطور لاديكوفيرت باريس 1991. وأفريقيا الأخرى بين الهبات والسوق الباان ميشل، 1998.

التطور: Developpement.

لا يجب أن يفهم على النحو الذي يفهم منه عادة، وإنما هو في هذا الكتاب مصطلح يشير إلى سياسة تستهدف ربط البلدان بالاقتصاد الغربي وإخضاعها، وإجبارها على أن تدور في فلكه وفي خدمة اقتصاده.

مدخل

في مواجهة المد الصاعد*

جيري ماندر

الموضوع الأول لهذا الكتاب، هو تقديم إيضاحات حول العولمة وأثرها على وجودنا، وثانياً بيان كم هي الحاجة عاجلة لقلب هذه العملية، أي قلب العولمة.

العولمة في طريقها لإحداث تغيرات سياسية واقتصادية الأكثر عمقاً منذ الثورة الصناعية، مع ذلك لا النواب، ولا المؤسسات التعليمية، ولا وسائل الإعلام، حاولت شرح حقيقتها وأسسها الإيديولجية.

الأوصاف والتوقعات، المتعلقة بالاقتصاد العالمي، والتي تقدمها وسائل الإعلام، تصدر في العادة، عن المدافعين الرئيسيين والمستفيدين من هذا «النظام العالمي الجديد»: رؤساء الشركات الكبرى وحلفاؤهم في الحكومات، والبيروقراطية المركزية في المنظمات الدولية، المالكة لقوة لم تعرف من قبل. هكذا الصيغة التي يقدمونها ظلت دائماً تفاؤلية، وحتى يوتوبية: العولمة ستكون البلسم الشافي لكل أمراضنا!

(*) محاكمة العولمة. الطبعة الفرنسية، فايارد باريس، 2000.

الحرية التي يتمتعون بها، بفضل قواعد التبادل الحر، واللاتنظيم، وإعادة الهيكلة الواسعة، في تطبيق نظريات واستراتيجيات وسياسات، والتي فشلت بشكل صارخ في كل مكان خلال السنوات الأخيرة، تفسر هذا التفاؤل. مع أنها هي التي أدت إلى التفكك المتزايد في النظام الاجتماعي، وتفاقم الفقر، وازدياد أعداد البدون سكن، والفلاحين البدون أرض، والعنف، والقلق تجاه المستقبل، وقادتنا أيضاً إلى حافة الكارثة البيئية كما تمثلت في تغير المناخ العالمي، والثقب في طبقة الأوزون، والانقراض الجماعي لأنواع حيوانية ونباتية، وتلوث الهواء والتربة والمياه... هذه الأعراض الظاهرة لهذه الكارثة.

لقد طلبوا منا أن نصدق أن التطور، الذي، في الواقع، فاقم الفقر، وخرب الوسط الطبيعي، سوف يقود، في النهاية، إلى نتائج عكسية تماماً، ومفيدة جداً، إذا أسرعنا في تنفيذه في كل مكان. وبكلمات أخرى: إذا عولم.

من حسن الحظ أن الوقت ليس متأخراً كثيراً، من أجل تغيير المسار.

موجة الازدهار العام:

الخلاصة، التي انتهى إليها مؤتمر أوروغواي ـ مؤتمر الغات، اتفاق عام حول التعريفة الجمركية والتجارة ـ عام 1995، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC، جرى الاحتفاء بهما. من قبل الكوادر المديرة، كما لو أنها قدوم عصر جديد، لقد أكدوا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يفتتحونه، سوف يطلق موجة من الازدهار العام.

الاقتصاد المعولم له بالتأكيد سمة لم نسمع بها من قبل، لكن هذه ليست في شكله بقدر ما هي في مجاله: القواعد الجديدة التي تحكمه، تسارع التطور، والتجارة، مدعومان بالتقنية التي تتيحها عولمة الاقتصاد، والانتقال المفاجىء والعنيف للسلطان السياسي الذي تقود إليه.

وما لم نسمع به أيضاً من قبل أن البلدان الديمقراطية، في العالم صوتت لصالح إلغاء تشريعاتها، ولكي تطيع القواعد الجديدة التي تفرضها البيروقراطية العالمية الجديدة.

وما لم نسمع به من قبل أيضاً إلغاء معظم الرقابات التنظيمية على النشاطات الدولية للشركات، وعلى حركة العملات، والذي قاد إلى ما يسميه ريتشارد بادينت وجون كافانكا «اقتصاد الكازينو» الذي يقوده المضاربون في أسواق تبادل العملات، والذي ساهم في تفجير الأزمة المالية الرهيبة عام 1998.

لكن المبادىء الإيديولوجية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، ليس بها من جديد: إنها المبادىء نفسها التي جرتنا إلى المأزق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الحالي.

من بين هذه المبادىء: أولوية النمو، وضرورة التبادل الحر من أجل تحفيزه، واقتصاد سوق بدون أي حدود، واستهلاكية جشعة، مع دفاع صلب عن نمط تطور، يطبق بطريقة واحدة في كل مكان من العالم، والتي تعكس، بأمانة، رؤية العالم من طرف الشركات الغربية، وتخدم مصالحها.

يمكن أن نضيف إلى هذا أيضاً، فكرة أن كل البلدان، حتى لو كانت مختلفة جداً، من حيث ثقافتها، مثل أندونيسيا، واليابان، وكينيا والسويد والبرازيل، يجب عليها أن تطيع نمط اقتصاد وحيد، وأن تدير مخازنها من العلب المحفوظة على المدى الصاعد للنمو.

قولبة الثقافة، وأنماط الحياة، والتقنيات، مع رديفها: تدمير التقاليد، والاقتصادات المحلية كنتائج، سوف تنتهي بأن تجعل كل بلدان العالم تتشابه: سنجد فيها نفس المطاعم، والفنادق، والملابس، والمحلات التجارية، والشوارع المزدحمة بالسيارات.

كثير من هذه المبادىء الإيديولوجية، مطبقة منذ زمن بعيد، مع نتائجها المدمرة، والتي تعمل عدة فصول من هذا الكتاب، على توضيحها. من

وجهة نظر الزميل إدوارد غولد سميث، هذه النتائج تتلخص في عقلنة شكل جديد من الاستعمار تقوده الشركات الكبرى ضد البلدان الفقيرة وضد فقراء البلدان الغنية.

هذا النظام هل سيعمل؟ والتوسع الاقتصادي الموعود هل سيحدث؟ وفي حالة الإيجاب هل يمكنه الاستمرار؟ من أين الحصول على الموارد ـ الطاقة، الأخشاب، المعادن، المياه ـ من أجل تغذية هذا النمو؟ كيف التخلص من النفايات الصلبة والسامة التي تنتج عن كل هذا النشاط؟ من سوف يستفيد منه؟ هل هم العمال الذين يستبدلون بالآلات، ويفقدون أعمالهم عندما ترحل الشركات؟ هل هم مزارعو آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية الذين يجبرون على ترك أراضيهم لإخلاء المكان لمشروعات استغلال صناعي هائلة، والتي لا تنتج من أجل الاستهلاك المحلي وإنما من أجل أسواق التصدير حيث الأسعار تنهار؟ هل هم سكان المدن في مواجهة هجرة الفلاحين، البدون أرض، الباحثين عن فرص عمل نادرة وأجور منخفضة؟ وما هي الآثار البيئية؟

ثم الاستهلاك الذي ينمو بدون توقف، هل يمكن الحفاظ عليه إلى ما لا نهاية؟ متى تختفي آخر الغابات في العالم نهائياً وتماماً؟ كم سيارة يمكن إنتاجها وبيعها؟ إلى أي مدى يمكن رصف الأرض لإنشاء طرق السيارات؟ ما مصير الحياة الحيوانية والنباتية؟ ومن يهتم بهذا؟ وهل ستكون الحياة أكثر سعادة؟ هل يمكن للنتائج المتحققة، أو الموعودة، أن تبرر كل هذا الدمار؟ هل نحن أكثر طمأنينة بالنسبة لمستقبلنا؟ هل نتحكم أكثر في مصيرنا؟ هل يمكن تصور تحقق أية فوائد من نظام ينتزع السلطان من الحكومات المحلية والوطنية، ليضعه بين أيدٍ بيروقراطية نكرة في جنيف أو في بروكسل، أو في نيويورك؟ الحاجات الفردية هل ستكون مشبعة أفضل؟ كل هذا التطور هل هو مرغوب؟ هل نريده؟ وإذا كان الجواب بالنفي: كيف نغير الاتجاه.

في كتابه قاموس التطور، فيلسوف الاقتصاد، الألماني فولتان ساش، يؤكد، أن نجاح هذا المشروع العالمي للتطور، سيكون أسوأ من فشله،

لأنه، في أفضل الأحوال، لن تستفيد منه إلا أقلية ضئيلة والتي في يدها السلطان، وتلك الأكثر قليلاً والتي تعتمد عليها اقتصادياً، بينما أغلبية الإنسانية تتنازع الفتات، في عالم مدمر يسوده العنف، الوحيدون الذين يعتلون موجة الازدهار هم الأغنياء ومديرو الشركات، بينما الآخرون يبقون على الشاطىء ينظرون إليهم.

عجز وسائل الإعلام:

المساهمون في هذا الكتاب، يتطرقون إلى كل هذه الأسئلة التي طرحناها: آثار العولمة، النظريات التي تقوم عليها، وقواها المحركة. ويقترحون أيضاً حلولاً بديلة.

إن عجز وسائل الإعلام في القيام بدورها الإعلامي، هو الذي جعل مثل هذا الكتاب، ضرورياً: مجتمعنا انطلق في طريق نجهل إلى أين سيقود. أما أولئك الذين من المفترض أنهم ينوروننا حول الأحداث التي تؤثر فينا فقد فشلوا في آداء مهمتهم.

صحيح من وقت لآخر، وسائل الإعلام تتطرق إلى إحدى المشاكل الخاصة، التي تطرحها العولمة، لكن نادراً ما تربطها بأسبابها العميقة. مقالات تتناول التغير المناخي، وأحياناً نتائجه على المدى البعيد، مثل ذوبان جبال الجليد، وآثاره على الزراعة، وإنتاج الغذاء، أو تدمير البيوت، أخرى تتحدث عن ثقب طبقة الأوزون، عن تلوث المحيطات، أو عن الحروب من أجل الوصول إلى الموارد، مثل النفط، وقريباً المياه. لكن العلاقة نادراً ما تقام مع متطلبات التوسع الاقتصادي العالمي، وتزايد المواصلات والاستخدام المفرط للمواد الخام، أو مع نمط الحياة الاستهلاكي الذي صدر إلى العالم أجمع، من قبل الشركات الكبرى، وبفضل التلفزيون والذي هو أداة مميزة من أجل قولبة الثقافات، وقرينته الدعاية، فنتج عن كل هذا اختلاط الأمر على العقول.

لقد عشت تجربة مباشرة لهذه الظاهرة، خلال الفترة التي سبقت

التصويت على الغات والمنظمة العالمية للتجارة، أعددت، مع زملاء من مركز الإعلام العمومي، بياناً حول الآثار البيئية لهذا التصويت، بخاصة آثاره التدميرية على التشريعات البيئية القائمة. خمس وعشرون رابطة بيئية شاركت في هذا المشروع ـ البيان ـ منها نادي المساء، المواطن العمومي، أصدقاء الأرض، الخلية العالمية للدفاع عن الغابات الاستوائية، هذه الحملة الإعلامية كانت مهمة وضرورية، لأن وسائل الإعلام لم تتطرق إلى المعارضة البيئة. وكانت تتجه دائماً إلى وصف المعارضين بأنهم دعاة حماية.

أسبوع بعد نشر بياننا الأول، في «نيويورك تايمز»، أكدت مجلة «نيوزويك» أنه لم يصدر عن الجماعة البيئية، وإنما ممول، بطريقة مشبوهة، من قبل نقابات دعاة الحماية. هيرب تشاو، مدير مركز الإعلام العمومي، رد حالاً، غاضباً، على مزاعم «نيوزويك»، والتي قبلت نشر ملاحظة تصويبية. لكن ما وقع قد وقع، الشر وقع، ومحاولة تنوير العامة حول الآثار البيئية للعولمة خربت.

هذا الكتاب محاولة معالجة الأمر. سيمون ريتا لاك، يتطرق إلى هذه المسألة في فصلين، وكذلك لوري فالاش، ألكسندر غولد سميث وفانوانا شيفا يقدمون مساهماتهم المكملة.

الطريقة التي غطى بها الإعلام انهيار بنك «بارينكز» عامي 1994 ـ 1995، والأزمة المالية المكسيكية عام 94 ـ 95. والعالمية عام 1998، تؤكد عدم فهمه. الإعلام نادراً ما يكشف، بوضوح، أن شبكات المعلوماتية الدولية الجديدة، تتيح تحويل مبالغ هائلة في كل مكان من العالم، وفي اللحظة نفسها. لكنه لا يتطرق أبداً إلى آثار إلغاء تنظيمات المضاربات المالية، ولا يظهر الدور الذي يلعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في خلق الشروط التي تسمح بهذه المضاربات. هكذا «إنقاذ المكسيك» قدم على أنه عمل حسن قامت به الولايات المتحدة، التي أسرعت لنجدة جارتها وصديقتها المكسيك، في الواقع الذين جرى إنقاذهم هم أولاً المضاربون في

وول ستريت، الذين، بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هم وراء الأزمة.

بالنسبة إلى الطبقات الوسطى والعاملة المكسيكية، هذا الإنقاذ كانت له آثار مدمرة. لكن الإعلام لم يتطرق إلى هذا حتى الآن!

في معظم الأحوال يوضع في السلة نفسها، أعداء التبادل الحر، وأولئك الذين ما زالوا يعتقدون أن الأرض مسطحة. الصحافة لا تتهم فقط «بالحماية» الآف المدافعين عن البيئة، والذين ينهضون ضد الغات وضد المنظمة العالمية للتجارة، لكنها أيضاً تجهل أن معارضة العولمة تأتي من كل الأنحاء: من المدافعين عن حقوق الإنسان، عن الديمقراطية، عن حقوق المهاجرين، أو السكان المحليين، عن المزارعين الصغار وصغار المقاولين، كذلك من النقابات وفئات أخرى من المواطنين، الذين يعتقدون في مجتمع الإنصاف وبيئة قابلة للحياة.

الإعلام قبل أيضاً، دون نقاش، بيانات قيادات المنظمة العالمية للتجارة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والذين يؤكدون أن هدفهم الأول هو مساعدة فقراء العالم. خصوصاً في ربيع عام 2000 عندما منع المتظاهرون عقد اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن.

هذه المؤسسات، في بيانات يومية، تزعم أن المعارضين هم أعداء الفقراء، هذا الزعم نشطت وسائل الإعلام في إشاعته.

مع ذلك، في اللحظة نفسها، البلدان الأقل تطوراً، في العالم، بلدان مجموعة الـ 77، تلتقي في هافانا، وتصدر بياناً إجماعياً في صالح المتظاهرين ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. «الأنترناشيونال هيرالد تريبيون» عرضت وجهات النظر المتناقضة في صفحتها الأولى، لكن إعلان هافانا لم ينشر في أي صحيفة أميركية، ونادراً من أجهزة الإعلام الغربية نشرت هذا. فقدمت هكذا دعماً للرؤية الرسمية.

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية والبيئية العينية، الناجمة عن قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فقد عتم عليها، ولم يجر تناولها. هذا الكتاب يحاول سد النقص، بخاصة الفصل الذي كتبه لوري فالاش، وأغنير برتراند، ولورانس كالافاتيد.

مقالات في الإعلام تناولت شهوة الربح عند الشركات التي تطرد عمالها بالآلاف بينما أرباحها مرتبات قياداتها بلغت أرقاماً خيالية، لكنها مع ذلك، تناست أن إعادة الهيكلة هذه ضرورية لا غنى عنها من أجل ضمان القدرة على «السباق» للشركات في الاقتصاد المعولم، هنا أيضاً التشويش على العقول مطلوب؟

في خريف عام 1995، الإضراب الكبير، الذي شنه عمال السكك الحديد والعاملون الآخرون في القطاع العمومي الفرنسي، شل فرنسا. وفق معظم الصحف: إن العمال يحاولون حماية امتيازاتهم ومكاسبهم، وفرص عملهم، في مواجهة تقليص العمالة الذي قررته الحكومة.

هذا صحيح، لكن المقالات أحجمت عن ذكر أن هذا التقليص فرضته بنود اتفاق ماستريخت حول العملة الواحدة، والتي تسهم هي نفسها في إرادة تجانس النظام الاقتصادي الأوروبي وإدماجه في الاقتصاد العالمي، بجعله قادراً على المنافسة ومتوافقاً معه.

وسائل الإعلام تقدم معلومات يومية عن مشكلات الهجرة، وتتحدث عن أعداد الذين يحاولون عبور الحدود من أجل الحصول على عمل، والذين يصطدمون بمشاعر كراهية الأجانب، والعنف، وكذلك ديماغوجية الأوساط الحاكمة. لكن هذه التقارير لا تشير أبداً إلى دور لاتفاقات التجارية الدولية التي جعلت حياتهم في موطنهم الأصلي مستحيلة.

اتفاق التبادل الحر الشمال أميركي ALENA مثلاً وجهت ضربة قاضية للاقتصاد المعيشي للسكان المحليين المكسيكيين. وكما حاول المتمردون الزاباتيون إقناعنا عام 1994، فإن الزراعة المكسيكية لا تستطيع مواجهة

منافسة الولايات المتحدة. والأراضي التي اشترتها الشركات الأميركية في الهند، في أفريقيا، في جنوب شرقي آسيا، في أميركا اللاتينية، وخطط التطور اتي وضعها البنك الدولي، أدت قصداً إلى تهجير السكان الذين كانوا نسبياً في وضع ازدهار. بخاصة صغار الفلاحين، من أجل بناء سدود هائلة، وتنفيذ مشاريع تطور كبيرة، هكذا ملايين الفلاحين حرموا من أراضيهم، وذهبوا يضخمون صفوف سكان المدن الباحثين عن فرص عمل غير موجودة.

تحقيقات صحافية كرست أحياناً لمسألة العوز الغذائي، لكنها نادراً ما تبين العلاقة بين الجوع والسيطرة المتزايدة التي تمارسها على الإنتاج الزراعي قلة من الشركات العملاقة ـ المدعومة، مثل Cargill، والتي تحدد أين وكيف تمارس الزراعة. وكذلك السعر الذي على المستهلك دفعه. هكذا المحصولات، بدلاً من أن يتغذى عليها أولئك الذين أنتجوها، فإنها في الغالب تصدر، عبر آلاف الكيلومترات، لكي يستهلكها أناس متخمون!

الصحافة الغربية تتناول بشكل مرضٍ الأوبئة الجديدة، لكنها تتناسى الكشف عن مصدرها: تدمير الغابات الاستوائية وأماكن أخرى. إذ بقدر ما تتواصل العولمة فإن الكائنات الدقيقة تنتقل إلى أراض جديدة.

وسائل الإعلام تتباكى على مصير «آخر القبائل المحلية» في الأمازون، وبورنيو، وأفريقيا، والفيليبين، وعلى الضرورة غير الممكن تفاديها ـ ضد إرادتهم ورغم مقاومتهم ـ لإلحاقهم بالنموذج الاقتصادي الغربي، الأسباب العميقة، لهذا الدمج الإجباري، ما زالت غير مفسرة بشكل كاف: متطلبات النمو الاقتصادي، من حيث موارد الغابات والمياه والحاجة الملحة لأراض جديدة لتربية المواشي وزراعة القهوة، وأيضاً الحاجة إلى تحويل الشعوب إلى مستعمرات لصالح المستهلكين الأوروبيين.

هذ مدوّن في التاريخ، كما كان الاستيلاء على الغرب. هذا يدخل أيضاً في مشروع العولمة، والقاضي بتوحيد الأطر التصورية، والزراعة الواحدة والثقافة الواحدة للناس وللأرض. والذي وصفته جيداً نودبير هودج

في حالة لاداك ـ في الهند ـ وما كتبه مارتان كور عن آثار العولمة في العالم الثالث والبلدان الصناعية يؤكد ذلك.

والتقنية؟

السلطات الحاكمة تصف كل جيل من المخترعات التقنية بنفس المصطلحات الطوباوية، سواء تعلق الأمر بالسيارة، أو بالطاقة النظيفة ـ الذرية ـ كل منها يقدم على أنه بلسم شاف. شبكات المعلوماتية يفترض أنها تمنح الأفراد سلطاناً غير مسبوق، وكذلك الجماعات. لكن العكس هو الذي يحدث. ليس فقط الدائرة العالمية للعقول الآلية بواسطة الأقمار الصناعية، هي أداة قوية جداً في يد المضاربات المالية، لكنها أيضاً تسمح للشركات العابرة للوطنيات، أن تكون في اتصال دائم بفروعها، وأن تجري التصويبات والتعديلات الضرورية آنياً، هكذا العقل الآلي ربما يمكن أن يكون الأداة التقنية لمركزية السلطان الاقتصادي والسياسي الأكثر فعالية والتي لم يخترع مثلها من قبل، الشيء المؤكد، على كل حال، أن الشركات العابرة للوطنيات الحالية، ما كان لها أن توجد دون شبكات المعلوماتية العالمية، والتي تجعل العولمة ممكنة بأن تمنح الشركات قوة رقابة وسيطرة لم نشهدها من قبل.

تقنيات جديدة، مثل «التقنية الحيوية» تفتح مجالات جديدة تماماً أمام الاستغلال، بأن تتيح امتلاك وإدخال بنية الجينات في المجال التجاري. كما يبرهن على ذلك فاندانا شيفا. براءة اختراع أشكال جديدة للحياة، خلايا حشرات وحيوانات، ستكون لها آثار عميقة على الزراعة في العالم الثالث، وعلى البيئة، وعلى حقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى لشركات العابرة للوطنيات، التي تمسك بخيوط السلطان السياسي في العالم، وتملي على الدول سياساتها، وتقولب الفكر على مستوى العالم، فإن وسائل الإعلام تعاملها وكأنها نجوم سينما، وأبطال رياضة أو رجال سياسة، وتتبنى شعاراتها: «إعادة الهيكلة»، «إزالة الشحم» «فعالية» دون محاولة وضع نشاطاتها في محتوى اقتصادي واجتماعي وبيئي

أكثر اتساعاً، مع ذلك هذه المصطلحات خادعة: الفعالية مرادف لإحلال الآلات محل الإنسان، القدرة على السباق ـ المنافسة ـ تعني خفض الأجور من أجل مواجهة البلدان حيث الأجور منخفضة، العقلنة حذف الكوادر الوسطى. وهذا يعني تفاقم القلق المبرر في المدن وفي الضواحي.

هكذا وسائل الإعلام، القادة السياسيون، وأوساط الأعمال ـ البزنس ـ يتناولون هذه المسائل كما لو أنه لا توجد روابط بينها، وهذا لا يساعد أبداً في فهم المشكلات الحالية: تضخم سكان المدن، اختلالات المناخ، تفاقم الفقر، اختفاء الطيور الصادحة، وكلها نتاج السياسة العالمية نفسها.

هذه المشكلات تكون وحدة واحدة، نسيج من العلاقات ذات سمة بيئية اجتماعية وسياسية واقتصادية. إنها انعكاسات إعادة الهيكلة الاقتصادية السياسية للعالم، باسم تطور عالمي يزداد سرعة. إعادة الهيكلة هذه صممت من الاقتصاديين والشركات الكبرى وشجعتها الحكومات الخانعة، وتخاطر بأن تصير سريعاً إجبارية من البيروقراطية الدولية غير الخاضعة لأي رقابة ديمقراطية. الكل يزعم أن كل المجتمعات سوف تستفيد من هذا، نحن نشك في ذلك.

يقل لنا إن نظامنا الاقتصادي يعمل بطريقة عقلانية وفي مصلحتنا، وإن الأطر القيادية ذات نوايا طيبة، وتعرف ما تفعله. لكننا منذ وقت طويل نشك في هذا. وفي هذا الخصوص لا تنقص الصحافة التي تعرض الواقع المتناقض في لغة اقتصاد قياسي مزدوجة على طريقة أرويل. شيء واحد مؤكد: خلال الحقب الأخيرة الهوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت في كل مكان.

في عام 1999 صدر تقرير عن الأمم المتحدة، أكد تفاقم اللامساواة بين الأمم، وبين سكان نفس البلد، وأنحى بالمسؤولية على العولمة الاقتصادية.

درجة تركز الثروة وصلت الآن أن ثروة 475 ملياردیراً ـ بالدولارات،

تعادل الدخول التي تتحصل عليها نصف البشرية ـ أي ثلاثة مليارات إنسان ـ الأشد فقراً. شركة «ميشوبيشي» تمثل الاقتصاد الثاني والعشرين في العالم، «جنرال موتور» السادس والعشرين، وفورد الواحد والثلاثين. اقتصاد كل من هذه الشركات أهم من اقتصاد الدانمارك، تايلندا، تركيا، جنوب أفريقيا، السعودية، النرويج، فنلندا، ماليزيا، شيلي ونيوزلندا. لكي لا نذكر إلا البعض منها فقط.

توجهات مماثلة تظهر في الولايات المتحدة نفسها، والتي، مع ذلك، استفادت من العولمة بطريقة مفرطة. ومنه مقالة نشرتها «نيويورك تايمز»، 1995/4/17، الهوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت في نفس الفترة التي شهدت فيها البلاد النمو الأكثر سرعة ـ من سنوات 1996 وحتى سنوات 1990 ـ وهي فترة بداية إلغاء التنظيمات، والترويج للتبادل الحر.

«التايمز» تستشهد بالاحتياطي الفيدرالي «إحصائات عام 1989، وهي آخر ما وصل إلى علمنا، تشير إلى أن 1 في المئة من الأسر الأكثر ثراء والتي تقدر ثروتها 2,3 مليون دولار، تستحوذ على 95 في المئة من الثروة الوطنية. و20 في المئة من الأسر الأميركية، المحظوظة نسبياً ـ 80 ألف دولار ـ تمتلك 80 في المئة من هذه الثروة. وهو رقم أعلى مما هو في البلدان الصناعية الأخرى. ونحن نجد الفوارق نفسها في موضوع الدخول».

إذا كان النظام الاقتصادي، كما يزعم، عقلاني، فإن هذه اللامساواة تثير الدهشة ولا عقلانية. وبدلاً من معالجة هذه الوضعية نجد أن الخدمات الاجتماعية، المستهدفة الفقراء والطبقة الوسطى، موضع هجوم لا سابق له، تحت راية إيديولوجية السوق والتبادل الحر.

هذا التفكيك للخدمات الاجتماعية، في الولايات المتحدة، يمثل تعديلاً هيكلياً داخلياً، والذي يمكن مقارنته بذلك الذي فرض على بلدان العالم الثالث من قبل صندوق النقد والبنك الدولي، منذ أزمة أعوام ثمانيات القرن الفائت، مع النتائج الاجتماعية والبيئية المأسوية التي صاحبتها.

فالدين بيلو يطور هذه المسألة مع ألكسندر غولد سميث، ويبرهنان على أن العالم كله في طريقه إلى أن يصير «منطقة سوق حرة» وحيدة. انكلترا منذ الآن تفاخر بأجور عمالها المنخفضة لكي تجذب المستثمرين الأجانب. إلغاء التعريفات الجمركية والتشريعات حول الحد الأدنى للأجور، والخدمات الاجتماعية المحلية، هي جميعاً أعراض هذا التوجه. الهدف دائماً هو نفسه: وضع كل موارد الاقتصاد في خدمة الشركات الكبرى وليس في خدمة المواطنين والبيئة.

مبادىء خاطئة:

كل المشكلات التي طرحناها هي ذات سمة منهجية. المبادىء التي تسند احتيارات وأداء النظام الحالي، تتكشف خاطئة تماماً... هكذا من العبث الزعم أن نظاماً اقتصادياً قائماً على نمو لا محدود يمكن أن يستمر في عالم ذي موارد محدودة. إذا قطعنا فرع الشجرة الذي نجلس عليه فإننا سنسرع في السقوط.

بالنسبة إلى التبادل الحر، دافيد موريس، يبين أن الحرية الوحيدة هي حرية الشركات الكبرى في حرمان كل العالم من حريته، بما في ذلك الحرية التي تتمتع بها حتى الآن البلدان الديمقراطية في الدفاع عن اقتصادها الوطني، وعن مجتمع مواطنيها وثقافتهم وبيئتهم الطبيعية.

في «قروض بدون حدود» سوزان جورج وفابريز يوسابيلي ينهضان ضد فكرة المؤامرة في أصل التوجه المدمر الذي يقود السياسة الاقتصادية العالمية. ويحملان مسؤولية تفاهة النتائج التي حققها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عدم الكفاية، والإيديولوجيا، والاعتناق شبه الديني لدوغما التطور على الطريقة الغربية. هكذا في كل مرة مشروع تطور جديد لا يفي بوعوده، ويزرع الغوغائية. فإن الاقتصاديين، كأي متعصبين أصوليين، يعدون الأرضية لكارثة تالية باتباعهم الوصفات نفسها.

بقي أن نسأل كيف أن اقتصادياً ذا نوايا طيبة، حتى لو كان تلميذ

ميلتون فريدمان شخصياً، يصير أعمى، مفتوناً بدوغماه، حتى يعتقد بأن القروض من أجل «إعادة الهيكلة» التي يمنحها البنك الدولي، يمكن أن تكون ذات فائدة؟ البلدان التي تقبل وضع بنيتها الاقتصادية والاجتماعية تحت تصرف الإيديولوجيا الليبرالية المتطرفة، وحدها لها حق الحصول على هذه القروض. فالدين بيلو يستعرض الشروط التي يجب على هذه البلدان الوفاء بها.

المنطق يتساءل: إذا كانت الوصفات المفروضة تخرب الاستقلال الغذائي، وتفكك الاقتصادات، وتدمر المجتمعات، وتهدد بقاء الناس على قيد الحياة، بعد أن يخضعوا لهذه المطالب وإذا كان تدخل المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى أن بلدان كثيرة رأت اقتصادها يتحلل وينهار، ويسقط تحت هيمنة الشركات العابرة للوطنيات، على شاكلة حكومات هذه البلدان... لماذا إذن قبلت هذه التدخل واستجابت لهذه المطالب؟

الجواب: في حالات عدة أرغمت على ذلك.

مؤتمر برايتون وودز، في نهاية الحرب العالمية الثانية، هو أصل هذا التطور القاتل، كما يبين ذلك دافيد كورين. حلقة أخرى مفصلية كانت وصول روبرت ماكنمارا إلى رئاسة البنك الدولي عام 1968. شاعراً بالعار من الدور الذي لعبه خلال حرب فيتنام، أراد التكفير عن الذنب بنجدة فقراء العالم الثالث. هكذا بدا العمل لتكنوقراطي جيد وبغطرسة مؤمن حقيقي، يقول «أرى في التكميم ـ الكمية ـ لغة تضيف الدقة إلى الفكر. لقد فكرت دائماً بأنه كلما كانت المسألة مهمة فإن عدد الذين يتخذون القرار يجب أن يكون قليلاً» في كتابه «مأساة فيتنام ودروسها». واثقاً من الأرقام، دفع ماكنمارا بلدان العالم الثالث إلى قبول الشروط المرتبطة بقروض البنك الدولي. وان تحدث تحولات في اقتصادها التقليدي بهدف دفع التخصص الاقتصادي والتجارة الدولية إلى أقصى مدى. البلدان التي ترفض هذا تترك تواجه مصيرها.

أمام هذه الضغوطات بلدان عدة لم تجد خياراً آخر غير الخضوع للبنك الدولي. أما ماكنمارا لم يعد «يدمر القرى من أجل إنقاذها» وإنما صار يدمر اقتصادات بأكملها.

العالم الثالث وجد نفسه اليوم، مع سدود كبيرة متهالكة، وطرق تنهار ولا تقود إلى أي مكان، وعمارات ومكاتب فارغة، وغابات وأرياف مخربة، وديون هائلة والتي لن يكون في إمكانه تسديدها. هذه هي الثمار المسمومة نتاج السياسة التي يقودها البنك الدولي، من فترة ماكنمارا حتى أيامنا هذه.

مهما كان الدمار الذي أحدثه هذا الرجل في فيتنام، فإن الدمار الذي أحدثه خلال رئاسته للبنك الدولي تجاوز ذلك.

ـ العماء وآلياته:

من المستغرب أن نرى مجتمعاً يدمر نفسه، لأنه غير قادر على الشك في صلاحية عقيدته الاقتصادية في ظروف جديدة تماماً. جيمس غولد سميث، كتب في لندن تايمز 5/ 3/ 1994، أن السبب في هذا، يرجع، ربما، إلى أن الاقتصاديين، كما هو حال كل «المؤمنين» لا يستطيعون التحرر من أطر أفكارهم. لكن أمراً واحداً مؤكداً: لقد صمموا أدوات قياسية تتصف بالكمال لتقويم نجاحهم، ثم انغلقوا على أنفسهم في عمائهم.

المبادىء المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي: الناتج الوطني الخام PNB والناتج المحلي الخام PIB. إنهما يحددان النشاط الاقتصادي الكلي، أخذاً في الاعتبار كل التعاملات النقودية الجارية في داخل بلد ما، وفق هذه المعايير كـما كان النشاط الاقتصادي كبيراً كلما كان الاقتصاد سليماً.

وفق هذا المقياس: استنزاف الموارد الطبيعية، وبناء السجون الجديدة، وصناعة القنابل تعكس سلامة الاقتصاد.

في المقابل، تتجاهل الإحصائات الرسمية عمل ربات البيوت والأمهات والخدمات في الجماعة المحلية ـ الكومون ـ وإنتاج الغذاء والأشياء من أجل

الإشباع الشخصي. باختصار كل ما ليس موجهاً للسوق.

وعلى سبيل المثال، يورد غولد سميث حكاية عن صديقين، ورث كل منهما غابة من 10000 هكتار. الأول قرر تركها على حالتها الطبيعية، أما الثاني فقد باع الأشجار إلى شركة كبيرة مستغلة للغابات، وتنازل عن حقوق استغلال معادن الأرض وتحت الأرض، وعندما استخرج كل المعادن والفحم، سمح، مقابل مال، لشركة منتجة للالكترونات بأن تلقي بنماياتها ذات السموم الضعيفة في آبار المناجم غير الصالحة. وأخيراً يرصف الأرض من أجل بناء مجمع صناعي، يحاذيه مركز تجاري عملاق وصالة عرض متعددة، وأحواض سباحة مفتوحة.

من المستغرب أن الأول ترك فرصة كهذه تفلت من أجل الإثراء، بهدف واحد هو حماية الأشجار والطيور المغردة. فيبدو هكذا أنه غير واقعي.

أما الثاني فقد اعتبر أحد أعمدة الجماعة: لقد أحيا ملكيته، ووفر فرص عمل للسكان، وزاد في الناتج الوطني الخام. وعندما صار غنياً جداً استثمر أمواله في مشروع تقنية متطورة جداً على حدود المكسيك، وتقدم للانتخابات، وشعاره: «المد الصاعد يحمل كل السفن».

المغزى الأخلاقي للحكاية واضح جداً، في أيامنا هذه الدخل الوطني الخام وحده يحسب حسابه، والتطور هو الطريق الوحيد. عندئذ دلك الذي يحمي الطبيعة يصبح موضع شك، ويهمش. لأن سلوكه ليس مفيداً بحسب المعايير الاقتصادية الحالية.

مع ذلك الاقتصاديون اقترحوا مؤشرات جديدة، والتي تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للنشاط الاقتصادي، والتي تجاهلها الناتج الوطني الخام، وتقوم على تلك الأنشطة المفيدة للأسر والجماعات المحلية ـ الكومونات ـ والبيئة.

العولمة، بكل وضوح، هي في صالح الشركات الكبرى. الفصل الذي

خصصه توني كلارك للشركات العابرة للوطنيات ETN، يتيح إدراك حجمها وقوتها الاقتصادية والتي لا سابق لها. «التجارة العالمية هي 70 في المئة تحت سيطرة 500 شركة و1 في المئة من الشركات العابرة للوطنيات في العالم، تملك نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة» الاتفاقات التجارية الجديدة لا يمكنها إلا الإسراع في هذا التركز، وتضاعف سلطان الشركات على حساب الدول ذات السيادة.

من ناحية أخرى، العولمة، مدعومة من قبل تقنية الاتصالات الجديدة ـ شبكات معلوماتية عالمية، وتلفزيون بواسطة الأقمار ـ. الأولى ـ شبكات المعلوماتية ـ تتيح للشركات تنسيق نشاطاتها العالمية، أما التلفزيون فيمكنها من ترويح إيديولوجيتها، وأن تعطي عن مجتمع الاستهلاك الأوروبي صورة مثالية تصل حتى الأقاليم حيث لا توجد طرق. ريتشارد بارنيه وجون كافاناك يخصصان فصلين لهذه المواضيع. أحدهما موضوعه قولبة الثقافات. والآخر موضوعه العولمة المالية.

أما بريان توكار وجان فيليب جوزيف، بدورهما، يقدمان تحليلاً لنموذجين عينيين من الشركات العابرة للوطنيات: مونسانتو وفيفاندي.

المد الهابط: إعادة التوطين

الجزء الأخير من الكتاب يتناول المسألة الأشد إحراجاً: ما العمل؟ الاتجاه الذي نسير فيه يتبدى خاطئاً وسيئاً. إذن لنأخذ وجهة جديدة. عندما تقابلنا هاوية فإننا نستدير ونبحث عن طريق آخر.

من المهم أن نعي أننا نحن المواطنون لم نختر الاتجاه المتبع حالياً، العملية الديمقراطية جرى تحريفها من أجل صنع أدوات العولمة، في هذا الخصوص، الديمقراطيات الغربية لم تكن نموذجاً يحتذى، على العكس، لقد استخدمنا قوتنا الاقتصادية وحتى العسكرية لإرغام بلدان أصغر، ومترددة، على تبني مشروع مجتمعنا، الاندفاع نحو العولمة ليس تعبيراً عن الديمقراطية، بقدر ما هو عملية تطور مزعومة لا يمكن تفاديها.

العولمة مشروع صمم في صالح الذين تخيلوها، إنها تحابي الأعمال - البزنس - في الإجابة على المشاكل المتفاقمة التي تواجه الشركات والنخب السياسية. لكنها ليست الجواب الصحيح. ليس في صالح سكان الأرض الاستمرار في هذا الاتجاه.

مع أن معظم الناس، في البلدان الصناعية، يجدون صعوبة في قبوله، فإنه من الأفضل أن نحاول بقوة إحياء الاقتصادات المحلية المتنوعة والتي تتيح - على الأقل نسبياً - الاكتفاء الذاتي.

لا يجب أن نتجاهل أيضاً أنه وإلى وقت قريب، معظم أجزاء العالم لم تنطلق في طريق العولمة، ولا تتمنى ذلك، وحتى الآن معظم شعوب الأرض ما زالت تحتفظ باقتصادات نسبياً تقليدية. كثير من هذه الشعوب ليس فقيراً، وكثير من تلك التي أصابها الفقر كان ذلك بسبب سياسة التبادل الحر المنتقدة على مدى صفحات هذا الكتاب.

في عدد كبير من البلدان غير الصناعية، نحن لم نقتنع يوماً بأن تدمير الاقتصادات المحلية ينتهي بتحسين مصير الكل. في هذا الخصوص أتذكر آراء مارتان كور، رئيس شبكة العالم الثالث، في محاضرة ألقاها في نيويورك قبيل مؤتمر ريو. لقد سئل لماذا هو ضد الاتفاقات التجارية الكبرى إلى هذا الحد. هل يخشى أنه بدون توسع قاعدة الإنتاج والاستهلاك فإن شعوب العالم الثالث لن تتمتع بمستوى حياة الغربيين؟ لقد أجاب: أعتقد أنكم تقلبون الأدوار، ليس سكان العالم الثالث هم الأكثر اعتماداً على النمو الاقتصادي، وإنما أنتم في العالم الصناعي. لقد فقدتم الصلة بالأرض ولا تستطيعون الاستغناء عن الفائض. أما بالنسبة إلينا - العالم الثالث - إذا انهار النظام التجاري العالمي فسنكون في حالة أفضل، نحن لم نقطع صلتنا بالأرض، نحن نعرف كيف نزرعها من أجل غذائنا، ونصنع ملابسنا، وتخيل تقنيات بسيطة والتي نحن في حاجة إليها، هكذا كان يعيش معظمنا حتى وقت قريب. نحن لا نرفض بعض التقنيات التي تقدمونها لنا، وبعض أشكال التجارة بالطبع مفيدة، جداً، لكن إذا القوى الغربية والشركات العابرة

للوطنيات لا تتدخل في شؤوننا وتتوقف عن استغلال مواردنا وأراضينا، فإننا سوف نعيش أفضل جداً. لكن هل يفعلون هذا؟!

ليس أمامنا من خيار، لا يمكن تخيل أن النموذج الاقتصادي الغربي يمكنه أن يطبق في كل مكان، وأن النمو التوسعي والإنتاج من أجل التصدير، على حساب إشباع الحاجات المحلية، والاستهلاك المحموم سوف يستمر وقتاً طويلاً.

لكن كيف نغيِّر الاتجاه؟

هذه المهمة ترجع إلى منظمات المناضلين من أجل البيئة وحقوق الإنسان، والنقابات، وصغار الفلاحين، ومفكرين اقتصاديين جدد، والذين بعضهم ساهم في هذا الكتاب. نحن لا نستطيع قيادة حملة بديلاً من الناس، لكن في المقابل نستطيع تقديم بعض الأفكار التي تسمح بإحياء الاقتصادات المحلية على مستوى صغير ومتنوع. وفي علاقة مع فاعلين خارجيين وليس تحت سيطرتهم.

بالنسبة إلى لكولان هينز وتيم لانغ، ليس من الصحيح النظر إلى هذا التوطين على أنه شكل من الحماية، مصطلح الحماية مكروه في فترة التبادل الحر هذه، إنهما يدافعان لصالح حماية جديدة، ويعلنان حق المواطنين، في كل البلدان، في العمل من أجل تطور محلي، وحماية الموارد واليد العاملة، والبيئة الضيعية المحلية. ولا يجب اللجوء إلى التجارة العالمية إلا عندما لا يكون ممكناً إشباع الحاجات في عين المكان. نظام اقتصادي كهذا أكثر قابلية للحياة، اجتماعياً وبيئياً.

فاندلي بيري، فيلسوف ومزارع أميركي، يرى في المواجهة بين أنصار العولمة ولمدافعين عن الاقتصادات المحلية أكبر نزاع سياسي في السنوات القادمة.

الطريق الواجب اتباعه ما زال غير واضح المعالم، لكن أمراً واحداً

مؤكداً: العودة إلى المحلي هي أمر لا غنى عنه، إنها الحل الوحيد القابل للحياة. الاتجاه الحالي يقود إلى كارثة.

مع هذا كثيرون يرون في تغيير الوجهة يوتوبيا - لا واقعية - بالنسبة إليَّ وبالنسبة إلى إدوارد غولد سميث: اليوتوبيا هي الاعتقاد بأن الاقتصاد العالمي المعولم، الذي يتكون الآن، والذي يتحدى الحدود الطبيعية والعدالة، يمكنه البقاء طويلاً.

الجزء الأول

محركات العولمة

1 ـ إعادة شباب الاستعمار

ادوارد غولد سميث

الجهود الكبيرة من أجل تطوير العالم الثالث، لم يكن دافعها الإحسان الخالص، وإنما ضرورة وضع هذا العالم في ذلك النظام التجاري الغربي، بهدف توسيع أسواق سلعنا وخدماتنا. وللحصول على يد عاملة ومواد خام بأقل التكاليف لصناعاتنا. لقد كان هذا أيضاً هدف الاستعمار، بخاصة في مرحلته الأخيرة، والتي بدأت في سنوات 1870. ثمة إذاً استمرارية صارخة بين مرحلة الاستعمار ومرحلة التطور، سواء في المناهج المستخدمة للوصول إلى هدف مشترك، كما في النتائج الاجتماعية والبيئية لتطبيقاتها.

هل دخلنا مرحلة جديدة من التاريخ الاستعماري؟

لقد مارست الشركات أولاً، في القرن التاسع عشر، الاستيلاء على أسواق الجنوب، ثم الاحتلال العسكري والضم. بعد الاستقلال، السياسات المدعوة تطوراً، ترجمت في أشكال لم تعرف من قبل، من السيطرة والتبعية. اليوم في مرحلة العولمة بدأ ينتشر شكل جديد من الاستعمار، لم تعد وراءه الدول، كما في السابق، وإنما شركات عابرة للوطنيات عملاقة.

الفكرة القديمة جداً، عن نموذج تطور، والذي يشبه تطور الجنين، والذي يقود بطريقة متنامية ومتواصلة من الفقر إلى حالة الازدهار العام، هي، كحال كل الدعوات التبشيرية، أخطر مما تبدو لأول وهلة. الاقتصادي

فرانسوا بارتان فهم هذا جيداً «الأمم المتطورة ـ يقول، اكتشفت مهمة جديدة: مساعدة العالم الثالث على التقدم في طريق التطور، والذي ليس هو إلا الطريق الذي يزعم الغربيون أنهم يشيرون به على بقية دول العالم منذ قرون عدة»[1].

وكما سوف نرى، بارتان كان محقاً، التطور ليس إلا مصطلحاً جديداً يشير إلى ما يدعوه الماركسيون إمبريالية، والذي يغطي بشكل عام الكلمة استعمار، الأكثر إلفة والأقل احتقاراً.

نظرة خاطفة إلى وضع الجنوب، تكشف تواصلاً أكيداً ومثيراً للحرج، من الحقبة الاستعمارية حتى اليوم: ليس هناك أي إعادة نظر في حدود البلدان المستقلة حديثاً، ولا أي محاولة لاستعادة النموذج الثقافي ما قبل الاستعمار، ولا أي تغيير في الأساليب الاستعمارية المتعلقة بإدارة الأراض. الفلاحون الفقراء، الذين «نظروا إلى الكفاح من أجل الاستقلال على أنه كفاح من أجل الأراضي» لم يحصلوا عليها أبداً[2]. إنه «جوهرياً تاريخ استمرارية» كما لاحظ الكاتب راندال باكار[3].

المصطلحان: تطور واستعمار «على الأقل في مرحلته الأخيرة بعد عام 1810» هل يشيران إلى الظاهرة نفسها المتجهة إلى الهدف نفسه؟

يمكن أن يكون الأمر على هذا الحال، إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا الهدف أعلنه أنصار الاستعمار صراحة. هكذا سيسيل دي رودس نبي الاستعمار الإنكليزي ـ الذي أطلق اسمه على روديسيا. زامبابواي حالياً ـ أعلن يوماً دون حياء «يجب علينا العثور على أراض جديدة حيث نحصل بسهولة على المواد الخام، وفي الوقت نفسه نستغل اليد العاملة الخانعة وبأسعار رخيصة والتي يقدمها السكان المحليون، المستعمرات تتيح لنا أيضاً

(1) فرانسوا بارتان: نهاية التطور، باريس، 1982.

(2) اريك جاكوبي عن جورج بكفورد، الفقر الدائم، لندن، 1983.

(3) راندال باكير: حماية البيئة ضد الفقراء، لندن، 1984.

تصريف فائض السلع المنتجة في مصانعنا» لورد لوغارد، حاكم نيجيريا، وجول فيري، في فرنسا لا يقولان شيئاً غير هذا.

مع ذلك عدد من بلدان آسيا، وغيرها، لا ترغب في فتح أسواقها أمام القوى الغربية، ولا تقديم اليد العاملة المنخفضة الأجور، ولا المواد الخام المرغوبة جداً، كما لم تكن مستعدة أيضاً لترك الشركات الأجنبية تعمل على أراضيها، وأن تفتح مجالات واسعة من «التطور» مثل شبكات الطرق والمناجم.

البلدان الاستعمارية مارست إذن كل أشكال الضغط. في عام 1855 وقعت سيام معاهدة مع بريطانيا، كما فعلت أنام مع فرنسا عام 1862 حربان كانتا ضروريتين لإرغام الصين على فتح أبوابها للتجارة الإنكليزية والفرنسية. التهديد الأميركي بضرب اليابان بحراً، أقنع حكومتها بألا تفعل الشيء نفسه.

عام 1880. تحصلت القوى الأوروبية على إمكان الدخول إلى أسواق معظم المناطق الساحلية الآسيوية، وعلى وضع خاص لمواطنيها: حرية أكبر في نشاطهم في البلدان المعنية، حق إنشاء خطوط سكك حديد، وإقامة الشركات داخل الأراضي.

ازدهار التجارة تطلب مع ذلك، كما هو الحال اليوم، فرض تنازلات أكثر أهمية، من أجل جعل الظروف أكثر في صالح الشركات الأوروبية.

إذاً المعارضة المحلية كانت قوية جداً، غالباً عندما حكومة وطنية جديدة تصل إلى السلطة، فإن القوى الغربية تلجأ إلى الاحتلال العسكري أو إلى الضم. وكما يقول المؤرخ البريطاني د. ك. فيلدهاوس: » الاستعمار لم يكن خياراً وإنما ملجأ أخيراً[4]». د.س. بلات، مختص آخر في الاستعمار في القرن التاسع عشر. يضيف أن الاستعمار كان ضرورياً «من أجل إيجاد

(4) د. ك. فيلدهاوس، الاقتصاد والامبراطورية من 1830 إلى 1914، لندن، 1984.

إطار قانوني يمكن فيه تطبيق النظام الرأسمالي». وهذا بالضبط ما تفعله المنظمة العالمية للتجارة. وإذا لم تقم أي مستعمرة جديدة في أميركا اللاتينية، في نهاية القرن التاسع عشر، فذلك، في معظم الأحوال، لأن نظاماً قانونياً «مستقراً بشكل كافٍ لكي يستمر البزنس» موجود. لكن هذا لم يكن الحال في أفريقيا، حيث الطريقة الوحيدة لخلق الشروط كان إقامة هيمنة استعمارية.

تحت تأثير الاستعمار والقيم الغربية، أخذت المجتمعات التقليدية في أفريقيا وآسيا، تتفكك بالتدريج. واقتصاد المعاش ترك مكانه لاقتصاد السوق. والذي صار سكان المدن، الذين يزدادون بسرعة، معتمدين عليه أكثر فأكثر، كل هذا جعل سهلاً الإبقاء على الشروط المناسبة للتجارة وللتغلغل الغربي.

في منتصف القرن العشرين «المستثمرون وتجار أوروبا، كان في إمكانهم العمل على هواهم، في الإطار السياسي لمعظم الدول المحلية المعاد بناؤها، كما حلم بفعل ذلك سابقوهم في القرن السابق، دون مواجهة المشكلات المترتبة آنذاك عن أمبراطورية ضرورية وجائرة»[5].

بمعنى آخر الاستعمار لم يمت لأن الأوروبيين تخلوا عن الفوائد التي يجنونها منه، وإنما لأنهم، في هذه المرحلة، يستطيعون الحصول عليها بواسطة أساليب أكثر قبولاً وفاعلية. هكذا يفكر بدون شك، الديبلوماسيون وقيادات الشركات الكبرى، الذين اجتمعوا في واشنطن عام 1939، برعاية مجلس الولايات المتحدة للعلاقات الخارجية. إنهم يبحثون عن وسائل إخضاع الاقتصاد العالمي ما بعد الاستعمار، للمصالح التجارية الأميركية، عندما تنتهي الحرب.

هذا النقاش قاد إلى المؤتمر الشهير عام 1944 في برايتون وودز، حيث

(5) المرجع نفسه.

تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. انظر دافيد كورتن الفصل الثالث.

التطور الاقتصادي كان الوسيلة لبلوغ هذا الهدف، ذلك لأنه بترويج التبادل الحر، يمكن للتطور أن يبلغ أقصى مداه. «التبادل الحر، يعني، هكذا يؤكدون، السباق على أرض منبسطة بدون ميزات غير شريفة». لكن عندما القوي يهاجم الضعيف حتى على أرض منبسطة، أليست اللعبة تكون قد تمت مقدماً؟! في حقبة برايتون وودز، الولايات المتحدة تسيطر، بدون منازع، على المسرح السياسي والاقتصادي، أوروبا الصناعية دمرتها الحرب، أما اليابان فقد استعمرت ثم صارت تابعة.

قرن قبل هذا كانت بريطانيا تدعو إلى التبادل الحر، وللأسباب نفسها، كانت تسيطر على اقتصاد العالم، لهذا كان التبادل الحر يخدم أهدافها التجارية. ليس فقط أمبراطوريتها تغطي ربع الأراضي اليابسة، وإنما أيضاً كانت لندن المركز العالمي. هكذا كانت وحدها القادرة على قيادة التوسع الصناعي، الذي يصير ممكناً بواسطة التبادل الحر. من ناحية أخرى، وصفه المؤرخ إريك هويزبوم، كانت بريطانيا تنتج آنذاك: ثلثي فحم العالم، خمسة أسباع صلب العالم، ونصف حديد العالم، و95 في المئة من المنتجات النهائية في العالم، وحوالى ثلث المنتجات المصنعة. أكثر من هذا كانت اليد العاملة وفيرة وبأسعار زهيدة، لأن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات منذ بداية الثورة الصناعية، وصار السكان يتركزون في المدن. من ناحية أخرى التشريعات الاجتماعية التي تحمي حقوق العمال كانت تقريباً لا وجود لها.

من 1860 إلى 1873، نجحت لندن في إنشاء أول نواة «نظام عالمي لتدفق رؤوس الأموال والسلع والعمال، تقريباً، بدون حدود». كما لاحظ إريك هويزبوم. مع أن هذا النظام لا يقارن بذلك الذي أقامته خلاصة أعمال دورة أوروغواي للغات، سواء في الدرجة كما في الحجم. فإن الولايات المتحدة فقط ظلت تحتفظ بنظام الحماية ولم تخفض رسوم الجمارك إلا من عام 1832 إلى 1860. ثم من 1860 إلى 1865 خلال حرب الانفصال.

حوالى عام 1870 بدأت بريطانيا تفقد ميزاتها على منافسيها، صادراتها انهارت في نهاية القرن، في الوقت نفسه الأزمات المستمرة خلال سنوات 1870 ـ 1890، دمرت العقيدة في فاعلية التبادل الحر. في سنوات 1890، بلدان أوروبا ـ باستثناء بلجيكا، هولندا وإنجلترا ـ أعادت زيادة رسومها الجمركية. عندما رأت الشركات أسواقها تتقلص، اتجهت نحو أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والمحيط الهادىء، وقد سهل هذا السفن السريعة المسيرة بالبخار وذات الحمولة الضخمة. لهذا توجب الاستحواذ على البلدان حيث يمكن بيع المنتجات المصنعة وبأرباح دون خشية منافسة بلدان أوروبية أخرى أكثر فاعلية[6].

هكذا كان السباق نحو المستعمرات. في عام 1878، 61 في المئة من أراضي اليابسة في العالم كانت مستعمرة من قبل الأوروبيين، عام 1919 وصلت النسبة 89,9 في المئة.

النخب المحلية، حصان طروادة للغرب

أفضل الوسائل، وأكثرها دهاء وذكاء، من أجل فتح الأسواق، كانت تكوين نخبة تتبنى القيم الغربية في المكان نفسه، مطيعة للتقدم الاقتصادي ولا مبالية بآثاره الضارة على حياة غالبية مواطنيها. وهذا يظل صحيحاً اليوم، ويفسر لماذا، كما يقول فرانسوا بارتان، مصالح حكومات بلدان الجنوب بقيت متناقضة مع مصالح غالبية المحكومين ـ الشعوب ـ[7].

ضرورة خلق هذه النخب، كانت مفهومة بوضوح من قبل القوى الاستعمارية، بعد ثورة الهند في عام 1857، موضوع النقاش الرئيس، في الدوائر السياسية اللندنية، كان معرفة ما إذا كان الوقت قد حان، من أجل تفادي اضطرابات جديدة، تكوين نخبة تعتنق نمط الحياة الإنكليزية، ومؤيدة

(6) المرجع نفسه.

(7) فرانسوا بارتان، سبق ذكره.

للمصالح التجارية البريطانية، أو، ومنه الرأي الأكثر شيوعاً، يجب الاحتفاظ بالاحتلال العسكري إلى ما لا نهاية[8].

هذه النخب، بالطبع، يجب أن تسلح بشكل يمكنها من فرض نمط التطور الاقتصادي، والذي، بالضرورة، يجر إلى نزع ملكية وإفقار معظم المواطنين. هذا ظل أحد الأهداف الرئيسة في برامج المساعدات الحالية: ثلثا المساعدات الممنوحة من الولايات المتحدة لبلدان الجنوب تأخذ شكل مساعدات في وسائل الأمن، بما في ذلك التدريب العسكري والتزود بالسلاح. حتى المساعدات الغذائية الممنوحة من الولايات المتحدة ترتبط بالأمن، وهي تتمثل في نمطين. معظم المساعدات ترتبط بالنمط الأول، وتتمثل في قروض بفوائد بسيطة، تمنح لدول العالم الثالث، «التي تستخدم الأموال في شراء محاصيل من الولايات المتحدة وتبيعها في السوق وتحتفظ بحصيلة العائد». هذه المساعدة الغذائية «ليست إذن إلا نقل أموال إلى الدول المعتبرة استراتيجياً مهمة»[9]. أما المساعدات من الفئة الثانية، فإنها تسهم في جعل البلدان أكثر اعتماداً على المساعدات الأميركية في معاشها. رجال السياسة الأميركيون أعلنوا صراحة أن الغذاء يجب أن يستخدم سلاحاً سياسياً «عندما نريد الناس يستسلمون لنا ويتعاونون معنا، فإنه يبدو أن التبعية الغذائية تقوم بالمعجزات» هكذا أكد نائب الرئيس الأميركي من 1965 ـ 1969 هوبير هومفري.

معظم الحكومات التي تحصلت على مساعدات أمنية كانت دكتاتوريات عسكرية. هكذا كان حال نيكاراغوا، السلفادور، غواتمالا، شيلي، الأرجنتين، أوروغواي، الباراغواي والبيرو في الأعوام 1960 ـ 1970. مع أنه لا يوجد أي خطر خارجي على هذه البلدان. ولم يكن هذا من أجل الدفاع عن نفسها أمام غزو خارجي محتمل، لقد كان من أجل فرض شكل تطور اقتصادي على شعوب أفقرها ولا يمكن إلا أن يفقرها أكثر.

(8) د.لـ. فيلدهاوس، سبق ذكره.

(9) كيماء داناهار، خيانة المصالح الوطنية، نيويورك، 1988.

عندما حكومة في غير صالح الغرب تصل إلى الحكم، فإن كل شيء يتخذ من أجل إسقاطها، هكذا عام 1954 نظمت الولايات المتحدة انقلاباً ضد حكومة غواتيمالا برئاسة جاكوب أربنر، الذي أمم مزارع الموز الأميركية الشمالية، وتآمرت ضد كوبا ونظام كاسترو بأن نظمت عام 1961، إنزالاً في خليج الخنازير. وضد البرازيل عندما حاول جاو قولارد فرض قيود على خروج الأموال المستثمرة من البرازيل من قبل الشركات الأجنبية، وارتكب، في نظر الأميركيين، جريمة عندما أراد تطبيق إصلاح زراعي كانت نتائجه ستعود إلى إسقاط سيطرة الشركات العابرة للأوطان الغربية على المصادر المعدنية، ووافق أيضاً على زيادة الأجور، مؤدياً هكذا إلى رفع تكاليف اليد العاملة بالنسبة إلى لشركات الغربية، رغم تعليمات صندوق النقد الدولي. المساعدات قطعت حالاً، وعقد تحالف بين المخابرات المركزية الأميركية والملاك الكبار في البرازيل، نظم انقلاباً أوصل إلى الحكم طغمة عسكرية. هذه بالطبع ألغت إصلاحات قولارد وأعادت الظروف التي تستجيب في شكل أفضل للمصالح التجارية الأميركية.

على النحو نفسه، وخلال الحقبة الاستعمارية، القوى الغربية لم تتوقف عن إرسال جيوشها دعماً للأنظمة العميلة المهددة من قبل ثورات شعبية. فرنسا وبريطانيا أسرعتا لقمع تمرد حركة تايبينغ عام 1854 في الصين، ثم سحقت انتفاضة البوكسير الوطنية المتطرفة عام 1900. لندن أيضاً أرسلت جيوشها لمساعدة الخديوي إسماعيل لسحق ثورة مصر الوطنية.

القوى الغربية لا تصنع شيئاً آخر غير هذا، في أيامنا هذه، عندما لا تجد وسائل أخرى للوصول إلى أهدافها. عندما عام 1954 هدد انقلاب الرئيس ـ الديكتاتور أمبا، في الغابون، سارعت فرنسا إلى إرسال المظليين لإعادته إلى السلطة، بينما ألقى بمد بري الانقلاب في السجن رغم المظاهرات الشعبية الضخمة المؤيدة لهم. هذه القوات بقيت قريبة من خليفته الرئيس عمر بونغو والذي يصفه الكاتب بيير بيان بأنه «رجل مجموعة فرنسية قوية، والتي نفوذها بقي في الغابون بعد الاستقلال». وعلى كل حال

الولايات المتحدة وبريطانيا فعلتا الشيء نفسه في مناطق نفوذهما.

دمار الاقتصادات الوطنية:

طالما أن المستعمرات تقدم للبلدان الاستعمارية، سوقاً من أجل صادراتها الصناعية، وعمالاً بأجور زهيدة، ومواد خاماً، فإنها بهذا تحرم قطاعها الإنتاجي نفسه. هكذا اقتصادها الداخلي تضرر جدياً، وصناعاتها المحلية مآلها إلى الاختفاء.

البلدان الاستعمارية شرعت في تفكيك الاقتصاد الداخلي في المستعمرات، وهذا ما اعترف به صراحة، في مارس 1899، أحد أعضاء الرابطة الفرنسية للصناعة والزراعة، من وجهة نظره: هدف القوى الاستعمارية هو أن تحبط مقدماً كل مؤشرات التطور الصناعي في المستعمرات، من أجل إرغامها على استيراد المنتجات الصناعية من البلدان الاستعمارية، وأن تجبر، بالقوة إذا لزم الأمر، على القيام بدورها «الطبيعي» وهو سوق خاص قانوناً بالصناعة في البلد الاستعماري[10]. المنهج المفضل كان فرض ضرائب على المنتجات المطلوبة من قبل المستعمرات. في فيتنام كان ذلك الملح، الأفيون، والكحول. كما وضعت البلدان الاستعمارية حداً أدنى للاستهلاك في كل مستعمرة، ويحصل رؤساء القرى، ومن في حكمهم، على مكافأة عندما يتجاوز الاستهلاك الحصة المقررة. في السودان تفرض الضرائب على المحاصيل والحيوانات والعائلات، هكذا السكان المحليون لا يستطيعون بالطبع الوفاء بالتزاماتهم الضريبية إلا بأن يعملوا في المناجم والمزارع، أو القيام بزراعة محصولات نقدية، والتي محصولاتها موجهة للبيع في البلدان الاستعمارية أو للمستعمرين.

في الوقت نفسه تقوم القوى الاستعمارية بكل ما تستطيعه من أجل تدمير الحرف والصناعات المحلية، خصوصاً إنتاج المنسوجات. هكذا قتلت

(10) ماركوس كولشيستر: نحو سياسة بيئية في أفريقيا الاستوائية، لندن، 1993.

بريطانيا صناعة النسيج في قرى الهند، والتي كانت الشريان الحيوي الذي يغذي اقتصاد شبه القارة.

أما في أفريقيا الغربية، فقد فرضت ضرائب على كل منتوج صناعي لا يأتي من فرنسا أو من بلد تحت سيطرتها، ارتفاع هذه الضرائب يؤدي إلى إفلاس التجار وأصحاب المهن المحلية.

التطور الاقتصادي، بعد الحرب العالمية الثانية، يفترض أن يساعد المستعمرات على بناء اقتصادها الداخلي، لكن بطبيعته نفسها، ما كان له أن ينجح منذ البداية. لقد أرغمت المستعمرات على أن توجه إنتاجها نحو عدد صغير من المنتجات الموجهة للتصدير. المثال النموذجي عن هذا هو السكر: تحت ضغط صندوق النقد الدولي، خصصت أراض شاسعة، في الجنوب، لزراعة قصب السكر. مع ذلك استمر الاتحاد الأوروبي في دعم إنتاج السكر في الدول الأعضاء، بينما استمرت الولايات المتحدة في فرض حصة محدودة جداً لاستيراد السكر، وشجّعت إنتاج عصير الذرة والسكريات الاصطناعية. من هنا كان انهيار أسعار السكر، الماكرون يقولون إن هذا كان هدف المناورة، وبعد كل شيء ألم يكن هذا ضمنياً أحد أهداف البنك الدولي، وهو تشجيع الإنتاج بأسعار زهيدة لصالح السوق الغربي؟!

إذا أحد بلدان الجنوب حاول تنويع إنتاجه، فإنه يتهم بإرادة اتباع سياسة استبدال الاستيراد، والتي هي ذنب عظيم يعاقب عليه حالاً بأن يرفض تقديم أي قرض له من صندوق النقد الدولي، بعد كل شيء، وهذا لا يدهشنا، كما يلاحظ فالدين بيلد، صادرات البلدان الخاضعة لخطة تعديل الهيكلية تتجه إلى الزيادة، لكن هذه الزيادة لا تعني، بالضرورة، الناتج المحلي الخام والذي يتكبد رد فعل مضاداً من اقتصاده(11).

(11) فالدين بيلد، النصر الأسود، لندن، 1994.

القروض وسيلة سيطرة:

إقراض أموال كثيرة للنخبة الشريكة في بلد غير صناعي، هو أفضل وسيلة لـدخول إلى أسواقها وللحصول على مواردها الطبيعية. ذلك لأنه من أجل تسديد ودفع فائدة الديون، يتوجب على الحكومة المقترضة الاستثمار في أعمال قادرة على المنافسة في السوق الدولي، لأن الدفع يتم بعملة، في الغالب، هي الدولار.

للأسف هذه الحكومة لا تملك فرصاً للوفاء بذلك، لأنه في البداية حوالى 20 في المئة من القرض يذهب إلى جيوب السياسيين والموظفين، ثم جزء كبير منه ينفق في سلع استهلاكية رفاهية، من قبل النخبة، والباقي منه ينفق في بنية تحتية عملاقة والتي لا يكون لها عائد قبل مضي وقت طويل. وأحياناً لا يكون لها أبداً، وعلى شراء سلاح لقمع انتفاضة ضحايا هذا النوع من التطور.

البلد الذي يقترض كثيراً، يجد نفسه، سريعاً، غارقاً في الديون، وبالتالي مرغماً على الاقتراض مرة أخرى لكي يسدد الفوائد، ويقع هكذا تحت هيمنة الدول الدائنة.

في هذا المستوى الدول الدائنة تجسد هيمنتها في الوقائع، بأن تخضع البلد المديون لسيطرة مؤسسة هي صندوق النقد الدولي، والذي يسهر على أن الفوائد تسدد بانتظام، وذلك بأن يتولى إدارة اقتصاد البلد المديون، من خلال خطط التعديل الهيكلي. هكذا البلد المديون يصبح عملياً مستعمرة.

تقنية «الاستعمار وغير المباشر» ليست جديدة. لقد جرى اللجوء إليها أحياناً خلال المرحلة الاستعمارية، في مصر وتونس، بهدف تقليص علاقاتهما مع تركيا. باي تونس اقترض كثيراً من أجل تقوية الجيش، وهو استثمار غير منتج بشكل خاص. وفي الواقع ما لبث حتى عجز عن تسديد الفوائد، جزء كبير من القرض كان يمثل سندات خزينة يملكها فرنسيون، هؤلاء طالبوا بتدخل الكي دورسيه ـ الخارجية الفرنسية. واستجابة لطلبهم

وضعت إدارة باي تونس تحت الرقابة. هذا الأسلوب تتقنه فرنسا وبريطانيا، ثم اليوم يأخذ به صندوق النقد الدولي.

اللجنة المشتركة الفرنسية ـ التونسية فرضت شروطاً قاسية، لقد ادعت حق تحصيل وتوزيع دخول الدولة من أجل ضمان حصول حملة سندات الخزينة على أموالهم أولاً.

الرئيس كلينتون فرض على المكسيك اتفاقاً مماثلاً عام 1995: ارتهان ثروة المكسيك الرئيسة ـ النفط ـ في مقابل قرض بعدة مليارات من الدولارات، والتي تستهدف في الواقع تعويم سماسرة وول ستريت.

ابتداء من عام 1869، الأموال العامة التونسية وحكومة تونس صارت تحت السيطرة الأجنبية[12]. هكذا صارت تونس مستعمرة بشكل غير مباشر. الضغوط الأجنبية، من أجل تسديد الفوائد، تضاعفت، حتى توجب على الباي زيادة الضرائب، والذي أدى إلى انتفاضة الشعب متهماً الحكومة بأنها باعت نفسها للأجانب. من أجل ضمان هيمنتها وحماية مصالحها، انتهت فرنسا إلى ضم تونس عام 1881.

تاريخ مماثل جرى في مصر، هاري ماغدوف يلخصه بشكل رائع: فقدان مصر لسيادتها يذكر بما حدث في تونس. قروض يوافق عليها الأوروبيون بسهولة، ثم إفلاس، ثم سيطرة أكثر فأكثر تشدداً من قبل لجنة الديون الخارجية، واستغلال الفلاحين من أجل جمع الأموال الضرورية لدفع خدمات الفوائد. اضطرابات وطنية تتعاظم، وأخيراً احتلال عسكري من طرف قوى أجنبية[13].

تقنية القروض كأداة سيطرة، ازداد كمالاً خلال مرحلة التطور، ويجرى الآن إخفاؤه تحت ستار المساعدة التي يبررها فقر العالم الثالث، وهو من

---

(12) د.ك. فيلدهاوس، سبق ذكره.

(13) هاري ماعدون، الامبريالية من العصر الاستعماري حتى اليوم، نيويورك، 1978.

أعراض مرض التخلف، والذي يبدو طبيعياً أن التطور هو علاجه الضروري.

من المعتقد أيضاً أن بلدان العالم الثالث يعيق جهودها في التطور عدم امتلاكه رؤوس الأموال والمعرفة التقنية، وهذا بالضبط ما تزعم الشركات الغربية استطاعتها تقديمها له، ومنه عبارة جون ميناردكينز «لدينا اللقاح فاخترعنا المرض».

في الحقيقة ليس هناك سبب للاعتقاد أن اقتراض الأموال من الأجانب، حتى لو كان بأسعار فائدة زهيدة، هو وسيلة الوصول إلى النجاح الاقتصادي، دون الحديث عن مزاعم القضاء على الفقر. كما لا شيء يقنعنا بأن المبالغ المقترضة يمكن أن تسدد من خلال تنمية التصدير. إذا كان صحيحاً أن التطور يتطلب رؤوس أموال، فإن الاقتصادي شيربل باير يلاحظ «في عالم اليوم الندرة الحقيقية ليست الرأسمال وإنما الأسواق»[14].

هكذا تتكشف المساعدات أداة فاعلة، بشكل خاص، من أجل فتح الأسواق، جزء كبير من هذه المساعدات مشروط بشراء منتجات يصدرها البلد المانح للمساعدات. مثل المستعمرات قديماً، والتي كانت مجبرة على شراء المنتجات الصناعية من البلدان الاستعمارية، فإن المستفيدين من القروض يجب أن ينفقوا جزءاً كبيراً من الأموال المقترضة، والمساعدات المفترض أنها تخفف الفقر وسوء التغذية، في سلع ومعدات لا تتفق مع حاجاتهم، وفي إنتاج يذهب للمانحين الكرماء! وإذا تجرأوا على الرفض، فإنه يجرى تركيعهم سريعاً بأن يهددوا، ببساطة، بقطع المساعدات التي صاروا يعتمدون عليها أكثر.

الحكومة البريطانية، هكذا هددت الهند، منذ بضع سنوات، بقطع المساعدات عنها إذا لم تؤكد نيتها شراء 21 طوافة ضخمة من الشركة البريطانية ويستلاند، ثمنها 60 مليون جنيه. هذا الجهد المالي، والذي من

(14) شيريل باير: القروض الخارجية وتطور العالم الثالث، لندن، 1991.

المشجع ملاحظة أن بعض أعضاء المنظمة البريطانية للتطور في ما وراء البحار، عارضوه بشجاعة، ليس إلا أسلوباً أكثر ذكاء لحصول بريطانيا على ما أنجزته في القرن الماضي، عندما أعلنت الحرب على الصين لإرغامها على شراء الأفيون من التجار البريطانيين المقيمين في الهند.

هكذا المساعدات، بشكل عام، لا جدوى منها لفقراء الجنوب، ذلك لأن الاقتصاد المحلي، والذي وحده يمكن أن يقدم لهم الغذاء، لا يحتاج طرق سيارات، وسدوداً ضخمة، وسماداً كيماوياً ومبيدات كيماوية للثورة الخضراء، ولا لأسطول الحوامات الذي فرضته لندن على الهند، هذه المنتجات لا تهم إلا الاقتصاد العالمي، والذي يتوسع على حساب الاقتصاد المحلي، ويدمر بيئته ويفكك مجتمعه ويستنزف موارد: الماء... الغابات... الأرض... والأيدي العاملة.

عابرات الوطنية رأس حربة الاستعمار الجديد

الشركات العابرة للأوطان لا يمكنها الحصول على شروط أفضل مما هي اليوم: وفرة في اليد العاملة غير المؤهلة وبأسعار زهيدة، وفنيون وأطر مؤهلة جداً وأيضاً بأسعار رخيصة. من ناحية أخرى هذه الشركات تمتلك كل الخدمات المالية الضرورية، وآخر تقنيات المعلوماتية في الإنتاج وفي الإدارة.

أكثر من هذا هناك المنظمة العالمية للتجارة، التي ترغم بلدان الجنوب على قبول كل الاستثمارات الأجنبية، وأن تمنح الشركات الأجنبية العاملة على أرضها حق «المعاملة الوطنية» سواء هذا في قطاع الزراعة، كما في المناجم والصناعة والخدمات، وأن تلغي حقوق الجمارك، وحصص الاستيراد، وأن تزيل كل العقبات غير التعريفية أمام التجارة، مثل تشريعات العمل، والصحة والبيئة، والتي وجودها يمكن أن يزيد من تكاليف الإنتاج.

ليس هناك حكومة، حتى في دول الشمال، تمارس أي رقابة على الشركات العابرة للأوطان. هذه إذا قانون ما عرقل توسعها فإنها تهدد

بالرحيل، وتستطيع ذلك حالاً، إنها حرة في طواف العالم، باحثة عن اليد العاملة الأرخص، والبيئة غير المحمية، ونظام الضرائب الأقل ثقلاً، والدعم العمومي الأكثر كرماً. لم تعد في حاجة لاعتناق هوية أمة، أو أن يكون لها أي انتماء يعيق مشاريعها.

من المناسب أن نذكر، أننا نوجد اليوم، في وضع احتكاري، عندما أقل من أربع أو خمس شركات تسيطر على 95 في المئة من سوق ما. إن هذا هو الحال بالنسبة إلى معظم السلع التي يجرى التفاوض عليها في السوق الدولي. وهذا التوجه مرشح للازدياد. أي حكومة لم يعد في إمكانها تطبيق التشريعات ضد الاحتكار على الشركات المهاجرة، ولا يمكن الاعتماد، في هذا، على المنظمة العالمية للتجارة، فهذه صنيعة الشركات العابرة للأوطان.

بقدر ما أن عدداً صغيراً من الشركات العملاقة يستولي على السوق العالمي. للسلع والخدمات التي تنتجها وتوزعها، بقدر ما تكتشف، شيئاً فشيئاً، أن المنافسة ليست في صالحها. المنافسة تضر بهامش الأرباح، بينما التعاون يتيح لها تقوية سيطرتها على الحكومات ومواجهة المعارضة المتعاظمة من قبل الحركات الشعبية والوطنية وغيرها. الراغبة في تقليص نفوذ وسلطان الشركات.

أكثر فأكثر تمارس الشركات عملية الدمج الرأسي، والتي تسمح لها بالسيطرة على كل مرحلة من عملية الإنتاج والتوزيع في قطاعاتها. من استخراج المعادن، مثلاً، إلى بناء المصانع، إلى إنتاج السلع والتخزين والنقل نحو الفروع الأجنبية، إلى البيع بالجملة والقطاعي. هكذا تضمن أنها وحدها التي تحدد الأسعار في كل مرحلة وليس السوق كما تريد هذه الشركات إقناعنا[15].

الصفقات العالمية، صارت تجري، أكثر فأكثر، وبشكل كبير، بين

(15) جون هولتغران، مساهمة غير منشورة، مايو 1995.

الشركات وفروعها، الأمر هكذا لم يعد يتعلق بتجارة حقيقية، وإنما بشكل من التخطيط المركزي الخاص على مستوى العالم، بالنسبة إلى لاقتصادي البريطاني بول انكنز، الشركات العابرة صارت «مناطق عملاقة من التخطيط البيروقراطي داخل الاقتصاد وخارج السوق»[16]. بالنسبة إليه يوجد تماثل كبير بين شركة عملاقة ومشروع القطاع العام ـ الدولة ـ الاثنان يلجآن لبنية إدارة أو قيادة هرمية في تخصيص الموارد داخل حدود جهازهم بدلاً من التوجه إلى السوق.

البعض يتساءل: ماذا يستطيع أن يمنع إن 50 في المئة، 60 في المئة وحتى 80 في المئة من التجارة العالمية أن تجري داخل «حدود الجهاز ـ الشركة ـ»؟ لا شيء في الوقت الحالي ـ على الأقل ـ وبالاستمرار في هذا الطريق فإننا سنصل إلى عصر التخطيط المركزي على مستوى العالم: إنه استعمار الشركات للعالم، أو العالم مستعمرة شركات.

هذه القوى الاستعمارية الجديدة، ليست مسؤولة عن أفعالها، إلا أمام المساهمين، ولا تقدم تقاريرها إلا إليهم. إنها ليست إلا آلات تجعل الأرباح في حدها الأقصى. من ناحية أخرى ستكون لها سلطة إجبار الحكومات للدفاع عن مصالحها ضد الشعب الذي انتخبها، حالما تكون هناك ضرورة.

استعمار الشركات العابرة للإوطان، الجديد، يخاطر بأن يكون أشد قسوة وهمجية مما شهدناه من قبل، إنه يستطيع نزع ملكية وإفقار وتهميش كثرة من البشرة، وتدمير الثقافات، والتسبب في كوارث بيئية أكثر مما فعله الاستعمار القديم والتطور خلال الخمسين سنة الأخيرة.

كم من الوقت سوف تصمد هذه الشركات؟ ربما بعض السنوات أو ربما بعض عشرات السنين. لكن اقتصاداً ينتج التعاسة على هذا القدر من الاتساع لا يمكنه البقاء طويلاً.

---

(16) بول انكنز: التجارة والتحالفات، 1989.

2 ـ طاحونة العولمة

هيلينا نوربرغ ـ هودج

الأستاذة والفيلسوفة السويدية هيلينا نوربرغ ـ هودج، تناضل منذ ثلاثين سنة ضد تطرفات النموذج الاقتصادي الحالي، كاشفة عن انعكاساته على المجتمعات التقليدية وعلى الثقافات المحلية. لقد كانت أول غربية تقيم في مقاطعة لاداك، في الهملايا، بكشمير. خلال ثلاثين سنة وأكثر، تعلمت لغة سكانها، ونبهت السكان إلى الأخطار الخفية والآثار المدمرة للعولمة على ثقافتهم، وشجعتهم على مقاومتها. وإلى جانب هذا قامت بحملة ضد دخول النرويج الجماعة الأوروبية الاقتصادية. وتشغل حالياً مديرة المنتدى الدولي حول العولمة وأوروبا. في الولايات المتحدة، رابطتها: الجمعية الدولية من أجل البيئة والثقافة، تقود حملة إعلامية حول المشكلات التي تطرحها العولمة. وهي مؤلفة كتاب: المستقبل القديم دروس من لاداك، 1991، ومشاركة في كتاب: صحوة الأرض، 1993.

* * *

لاداك صحراء مرتفعة، تقع في هضبة التبت، في أقصى شمال الهند، هذا الإقليم يبدو قفراً، وغير مضياف. ذو بيئة قمرية. الأرض تحرقها أشعة الشمس، في الصيف، وتتجمد بفعل برد قارص، في الشتاء. لا شيء أو تقريباً لا شيء ينبت في هذه الحالة الوحشية، ولا شجرة، بالكاد بضعة

أعشاب متناثرة. الزمن يبدو جامداً، معلقاً في هواء نادر. مع ذلك، هنا، في إحدى المناطق المسكونة، الأكثر ارتفاعاً وجفافاً وبرداً في العالم، نجح السكان اللاداك، ليس فقط في البقاء على قيد الحياة، وإنما أيضاً في الازدهار خلال القرون.

في هذه الصحراء خلق السكان واحات خضراء، حقول الشعير والقمح على السفوح، ومزارع التفاح والخوخ تروى بالماء الذي ينقل إلى مسافة كيلومترات، بواسطة قنوات مبنية بالحجارة، وبفضل تقنيات ترجع أساساً إلى العصر الحجري، ورغم الموارد الشحيحة التي في حوزتهم، فإن سكان لاداك أسسوا ثقافة ذات ثراء لافت للنظر، والتي تستجيب لحاجاتهم، ليس فقط المادية، وإنما أيضاً النفسية والروحية.

لاداك، أو التبت الصغير، بقيت حتى عام 1962، بكاملها تقريباً بعيدة عن تيارات الحداثة. في هذا التاريخ، كرد فعل على النزاع في التبت، بنى الجيش الهندي طريقاً يربط الإقليم ببقية البلاد. هذا الاتصال بالخارج لم يحمل فقط سلعاً استهلاكية جديدة، وبيروقراطية حكومية، كما سنرى، وإنما أيضاً ولد أول انطباع خاطىء عن العالم الخارجي. ثم في عام 1975 فتح الإقليم أمام السياحة. وبدأت عملية التطور فعلياً.

السياحة:

ينفق السواح حوالى 100 دولار يومياً. في اقتصاد المعاش التقليدي، تلعب النقود دوراً بسيطاً، فهي تستخدم خصوصاً في شراء السلع الكمالية مثل المجوهرات، الذهب، الفضة. أما الحاجات الأساسية، كالغذاء والملابس، والسكن، فهي تشبع دون الحاجة إلى نقود. اليد العاملة كانت مجانية في إطار شبكة معقدة من التبادل ومن العلاقات الإنسانية.

سكان لاداك لم يتخيلوا أن للنقود قيمة مختلفة عند الأجانب، وأن تكاليف المعيشة كانت، بشكل مقارن، أكثر ارتفاعاً في بلدهم، هكذا مقارنين أنفسهم بالأجانب، شعروا فجأة بأنهم فقراء فقراء.

هذه العلاقة بالنقود أدت إلى موقف جديد يتعارض جذرياً مع ثقتهم وافتخارهم بأنفسهم، في عام 1975، اصطحبني شاب من السكان، لزيارة هيميس شوكبا، وهي قرية معزولة. كل البيوت بدت لي واسعة وجميلة بشكل خاص، وعندما طلبت منه أن أرى بيوت الفقراء، بدا حائراً، ثم أجابني لا يوجد فقراء.

ثماني سنوات بعد ذلك، سمعت من يقول للسواح: أتستطيعون مساعدتنا نحن فقراء في لاداك.

وهم آخر بدأ يشيع بين سكان لاداك، مفاده أن كل الغربيين أغنياء.

السياحة ووسائل الإعلام أشاعتا أسطورة أخرى تؤدي إلى الاعتقاد بأن التقنيات في الغرب تعفي الغربيين من كل المشاق، بينما نحن في المجتمعات الصناعية نقضي في الواقع، في العمل ساعات أكثر من الشعوب التي تعيش في اقتصادات زراعية. لكن سكان لاداك يقتنعون بالعكس. بالنسبة لهم العمل يعني حرث الأرض، سير المسافات على الأقدام، أو حمل الأثقال. أن تجلس خلف مقود السيارة أو أمام شاشة الحاسوب لا يعتبر في نظرهم عملاً.

مرآة العصافير

مع السياحة، تطور استيراد الأشرطة الغربية والهندية، وحديثاً دخول التلفزيون. كل هذه الوسائل تحمل صوراً عن الرفاهية وعن الإمكانات.

هذه الصور تمارس إغراء لا يمكن مقاومته بالنسبة إلى الشباب من السكان، وتظهر، قبل كل شيء، أناساً أثرياء، ذوي مظهر جميل يقودون سيارات فارهة. صيغة الحلم الأميركي الأشد إثارة بالنسبة إلى سكان المدن، مع عبادته الفعل والسرعة والشباب والثقافة المفرطة، والجمال، والموضة والسباق، والذي يركز على التقدم وتغير التقنية بأي ثمن، وان التقنية هي التي بفضلها يسيطر الإنسان على الطبيعة، يمارس تأثيراً على الشباب من السكان، والذين حين يطلب منهم أولياء أمورهم العمل في الحقول من أجل

نقود قليلة أو مقابل لا شيء، يرفضون ثقافتهم. عالم اللاداك يبدو لهم قبيحاً مقارنة بعالم السواح وأبطال الأفلام.

ليس من الغريب، بالنسبة إلى شباب المناطق الريفية، في كل بلدان الجنوب، حيث تتكرر الظاهرة نفسها، أن العالم الحديث، منظوراً إليه من الخارج، يتلخص في سماته المادية، والتي هي النقاط القوية في الثقافة الغربية. إنهم لا يدركون أبعاده الاجتماعية والنفسية: التوتر، الوحدة، الخوف من الشيخوخة، إفساد البيئة، البطالة، الإرغامات الاقتصادية تخفي عنهم أيضاً.

رموز الحداثة أسهمت أيضاً في زيادة وتيرة الاعتداءات في لاداك، أفلام رعاة البقرة «الويستيرن» والأفلام البوليسية تشيع عنف الامتيازات وتخلق عند الشباب، انطباعاً بأنهم، إن أرادوا الحداثة، يتوجب عليهم تدخين السجائر، وامتلاك سيارة سريعة، يقودونها عبر الحقول ويطلقون النار على كل شيء يتحرك.

التعليم على الطريقة الغربية:

في أيامنا هذه، التعليم يعزل الأطفال عن ثقافتهم، عن الأرض، ويعدهم ليكونوا اختصاصيين في وسط مدني غربي. آثار هذه العملية كانت صارخة، بشكل خاص، في لاداك، حيث الشباب، في نهاية مراحل تعليمهم، يصيرون غير قادرين على استخدام الموارد التي في حوزتهم، وغير قادرين على الاندماج في عالمهم.

باستثناء التعليم الديني، الذي توفره المعابد، لم يكن هناك نظام تعليم مؤسساتي في لاداك، التعليم هكذا كان ثمرة علاقة حميمية مع الآخرين ومع نظام البيئة. الأطفال يجدون في جدودهم معلمين كما في عائلاتهم، وأصدقائهم والطبيعة.

عندما يساعدون في بذر البذور، يكتشف الأطفال مثلاً أن جزءاً من القرية مناخه أكثر اعتدالاً من جزء آخر. وبالتجربة المباشرة يتعلمون التمييز

بين أنواع عدة من الشعير، ويعرفون الشروط الخاصة بكل نوع، وما يجعله ينمو أفضل. ويتوصلون إلى التعرف واستخدام أكثر النباتات توافقاً مع البعلية، ويميزون من بعيد بين هذا أو ذاك الحيوان على سفوح الجبل، كما يتعلمون كيف يكتشفون عمليات التغير والشبكة المعقدة والمتذبذبة للعلاقات الخاصة بالطبيعة.

جيل بعد جيل، يشب اللاداك وهم يتعلمون كيف يصنعون ملابسهم وأحذيتهم من جلود الحيوانات ومن صوف الأغنام وأن يبنوا منازلهم بالحجارة والطين.

التعليم كان مرتبطاً بالمكان، ويتغذى على علاقات وثيقة مع الوسط الطبيعي. إنه يطور عند الأطفال وعياً حدسياً، والذي يسمح لهم، عندما يكبرون، باستخدام الموارد المحلية بفاعلية أكبر وبشكل دائم.

التعليم الذي يقدم اليوم، لا يوفر أياً من هذه المعلومات. الشباب يتخصص لكي يندمج في مجتمع تقني أكثر منه مجتمع بيئي. المدرسة هكذا، هي المكان حيث ينسى الطفل المعارف والخبرة التقليدية، وأسوأ من هذا، انها تجعله يحتقرها.

التعليم على النمط الغربي، دخل قرى لاداك في سنوات السبعين، وهناك ايوم حوالى 200 مدرسة. البرنامج الأساس هو تقليد لذلك الذي يطبق في أجزاء أخرى من الهند، والمستلهم من التعليم الإنكليزي، ولا يوجد فيه شيء يخص لاداك.

في فصل دراسي، في ليه عاصمة لاداك، رأيت في كتاب مدرسي رسماً يمثل حجرة أطفال، هذه الحجرة من الممكن أن تكون في منزل لندني أو نيويوركي. أما التلاميذ فعليهم حساب درجة ميلان برج بيزا، ويتصارعون مع الترجمة الإنكليزية للأيادة.

هذا الوضع ليس خصوصية لاداك، في كل أركان الدنيا، ما يدعى اليوم تعليماً، يعني أساساً تلقين التلاميذ وقائع وأرقام لا تستجيب لحاجاتهم

الروحية، ومعارف ذات تطبيقات عالمية، لكن المعارف من هذا النوع تتجاهل نظم البيئة والثقافات الخاصة. الأطفال، في الواقع، يتعلمون في المدرسة، كيف ينفصلون عن الوسط الذي يعيشون فيه.

بمواصلة الدراسة، ربما يتعلمون بناء المنازل، لكن النماذج التي عليهم اتباعها هي أقفاص من الحديد والاسمنت، والتي نراها في كل مكان.

الشيء نفسه في الزراعة، يتعلمون الزراعة الصناعية، وما يرافقها من بذور صناعية ومبيدات قاتلة للحشرات، وأسمدة، وآلات ضخمة.

الأسوأ من كل هذا، أن التعليم يبعد الشباب عن الزراعة ويجذبهم نحو المدن، حيث يتوجب عليهم الاندماج في الاقتصاد النقودي.

في المجتمعات التقليدية البطالة غير موجودة، بينما سباق محموم يسيطر في قطاعات النشاط الحديث، والذي لا يوفر إلا عدداً محدوداً جداً من فرص العمل المأجورة، بخاصة في القطاع العمومي. هكذا تكون النتيجة انتشار البطالة.

اقتصاد محلي ضد اقتصاد عالمي:

عشرون سنة من التطور أدت إلى تغيرات عميقة أخرى، أهمها، ربما، التبعية والاعتماد الجديد على سلع وطاقة منتجة على مسافة آلاف الكيلومترات.

طريق العولمة معبد بواسطة استثمارات حكومية دائمة. العولمة تتطلب إقامة بنية تحتية صناعية على مدى واسع، بخاصة الطرق، ومحطات توليد الطاقة الذرية وغيرها. وكذلك مدارس تكوين الاختصاصيين، من بين أمور أخرى.

هذه البنية التحتية، المدعومة بشكل سخي، تتيح بيع سلع منتجة تجارياً ومنقولة مسافات طويلة، وبأسعار زهيدة، اصطناعياً في غالب الأحيان أرخص من أسعار تلك المنتجة محلياً. في لاداك الحكومة الهندية لا تمول

الطرق والمدارس والبنية التحتية للطاقة فقط، وإنما أيضاً تقدم مواد غذائية مدعومة قادمة من البنجاب ـ مخزن الهند ـ الاقتصاد المحلي الذي غذى السكان خلال ألفي عام تكتسحه اليوم منتجات المزارع المصنعة الواقعة على الجانب الآخر من الهملايا، تحملها الشاحنات وتباع في السوق أقل سعراً من تلك التي زرعت بالقرب من السوق. هكذا بالنسبة إلى كثرة من سكان لاداك زراعة الأرض لم تعد ذات جدوى.

هكذا هو الحال بالنسبة إلى قائمة من المواد السلعية، الملابس، والأدوات المنزلية، ومواد البناء... إلخ هذا الاستيراد للمواد الاستهلاكية المدعومة، كانت نتيجته تدمير الاقتصاد المحلي تدريجياً، ومعه دمار الجماعة المحلية والتي كانت متحدة من خلال علاقات تبعية تبادلية.

بالتأكيد الاقتصاديون الأرثوذكس، سوف يضربون عرض الحائط بهذه الآثار السلبية، والتي لا يمكن تكميمها ـ تحويلها إلى كم ـ بالسهولة نفسها التي للعمليات النقودية، والتي وصولها إلى الحد الأقصى هو هدف التطور الاقتصادي. وسوف يعلنون أيضاً أن إقليماً مثل البنجاب يتمتع «بامتياز مقارن» بالنسبة لإقليم لاداك، في موضوع الإنتاج الغذائي. إذن اقتصادياً وعقلانياً يجب أن يتخصص في هذا القطاع، وأن يتخصص إقليم لاداك في مجالات أخرى، هكذا يمكنها إقامة علاقات تبادل تجاري. لكن عندما السلع المنتجة بعيداً تكون مدعومة بشكل كبير، أحياناً بطريقة غير مباشرة، هل يمكن الحديث حقاً عن «ميزة مقارنة» واقتصاد سوق؟ ألا يتعلق الأمر، بالأحرى بميزات غير عادلة، والتي يتمتع بها المنتجون الصناعيون بفضل بنية تحتية مدعومة بشكل كبير، والتي تهدف إلى تفضيل الإنتاج المركزي على مجال واسع؟

في الماضي، سكان لاداك يملكون، بشكل فردي، سلطاناً حقيقياً، بسبب الحجم الصغير للوحدات السياسية والاقتصادية، وكل فرد كان يتعامل مباشرة مع أعضاء الجماعة الآخرين. التطور اليوم سجن الناس في وحدات سياسية واقتصادية أكثر فأكثر اتساعاً. اقتصاد لاداك دمج في اقتصاد وطني من

أكثر من ثمانمائة مليون نسمة، وفي اقتصاد عالمي من ستة مليارات نسمة!

في الاقتصاد التقليدي، كل فرد يعرف أنه يعتمد على عائلته وعلى أصدقائه وأقاربه، في الاقتصاد الجديد، العلاقات السياسية والاقتصادية تمر من خلال بيروقراطية نكرة. علاقات الاعتماد المتبادل المحلية، والتسامح والتعاون أخذت تتراخى بقدر ما تتسع المسافة بين الأفراد. وهذا صحيح، بشكل خاص، في القرى القريبة من «ليه»، حيث النزاعات والأحقاد تطورت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة في قلب الجماعة وحتى العائلات التي كانت متحدة. لقد شاهدت نزاعات حادة جرت بسبب توزيع مياه الري. وهو إجراء كان يتم عن طيب خاطر وفي إطار تعاوني.

وبقدر ما أن تبادل المساعدة يترك مكانة للاعتماد على مؤسسات بعيدة، فإن الناس تشعر بأنها غير قادرة على اتخاذ قرارات تخص نمط حياتها. هكذا السلبية في كل مكان، والكراهية تشيع، والفرد يتخلى عن مسؤولياته. تقليدياً الجماعة الفردية بكاملها تقوم بإصلاح قنوات الري. حالما يتبدى أي صدع يجري إصلاحه. الناس الآن يرون أن هذه مهمة الدولة. هكذا الماء يتسرب ويهدر حتى يأتي الفنيون للقيام بالاصلاحات... كلما تدخلت الدولة كلما تخلى القريون عن تدبير أمورهم، وكلما تخلى القرويون عن تدبير أمورهم كلما زاد تدخل الدولة...

في الوقت نفسه، بدأ سكان لاداك ينظرون إلى ماضيهم نظرة مختلفة، في الأيام الأولى لوجودي هناك، كان الناس يقولون لي إنهم لا يعرفون الجوع، العبارة «نمه كفاية» من الشراب والطعام، كانت شائعة. الآن خاصة في القطاعات المحدثة، أسمع من يقول: إن التطور أمر لا مفر منه، وإنهم قبل ذلك لم يكن عندهم ما يكفي.

المركزية الثقافية التي تشيعها وسائل الإعلام، تسهم في هذه السلبية، وفي الشعور بعدم الأمان المتزايد. تقليدياً كانت حياة القرية منظمة حول الرقص والغناء والعروض المسرحية حول النار، والتي يشارك فيها السكان

من كل الأعمار. من الأطفال وحتى الكهول، كل الناس تعرف أن تغني، تمثل، ترقص أو تعزف. الآن، ما دام المذياع دخل لاداك، لم يعد الناس يشعرون بالحاجة للتغني بأغنياتهم وأن يستمعوا إلى رواة تاريخهم. إنهم يجلسون وينصتون لأفضل مطرب... وأفضل عازف... إنهم يفقدون الإحساس. لم يعد أحدهم يقارن نفسه بالجيران والأصدقاء ـ البعض يغني أفضل لكنه لا يرقص جيداً ـ ولا يشعرون أبداً أنهم في مثل قدرة نجوم المذياع. الجلوس سلبياً من أجل الاستماع إلى «ما هو أفضل» بدلاً من عزف الموسيقى أو الرقص معاً، يسهم أيضاً في تدمير روابط الجماعة.

حاجات اصطناعية:

قبل التغيرات التي أحدثتها السياحة والحداثة، كان سكان لاداك يكفون أنفسهم بأنفسهم، سواء مادياً كما نفسياً. فهم لم يكونوا راغبين في هذا الشكل من التطور، المعتبر الآن ضرورياً. وعندما كنت أسألهم عن التغيرات التي بدأت تعلن عن نفسها، وجدت أن الحداثة لا تبدو مثيرة لاهتمامهم، وأحياناً حتى تثير شكوكهم، في المناطق البعيدة، وعندما كان الطريق على وشك الإنجاز، كانت مشاعرهم نحوها منقسمة، وهكذا بالنسبة إلى الكهرباء. أتذكر جيداً عام 1975 ان كل الحكايات التي تروى عن كهربة القرى المجاورة، كانت تثير سخرية سكان ساكمو، ويرون من العبث بذل كل هذا الجهد وإنفاق المال من أجل أمر بسيط «هل يستحق كل هذا الجهد من أجل أن نرى كرة من الزجاج معلقة في السقف»، هكذا يتندرون.

في أيام قريبة، عندما عدت إلى هناك، لمقابلة مجلس القرويين، فإن أول شيء قيل لي: «لماذا تزعجي نفسك بالمجيء إلى هنا في قريتنا المتخلفة»؟ لقد قيل هذا في لهجة مزاح، لكن من الواضح أنهم صاروا يشعرون بالخجل لعدم حصولهم على الكهرباء.

الرغبة في الظهور بمظهر الحداثة تزداد حدة. لقد بدأ الناس يرفضون ثقافتهم، حتى المواد الغذائية التقليدية لم تعد مصدر فخر. عندما دعيت إلى

إحدى القرى، فإن الناس شعرت بالخجل لأنها لا تملك ما تقدمه لي غير الشعير المحمس التقليدي.

شعب منقسم:

إن أسوأ التغيرات التي شاهدتها كانت ضعف الروابط العائلية، والاجتماعية، واللاأمان الفردي. النزعة الاستهلاكية تلعب في هذا دوراً أساسياً. اللاأمان العاطفي ينتج ظمأ إلى الرموز المادية المعبرة عن مكانة اجتماعية، الحاجة إلى القبول من طرف الآخرين تغذي الرغبة في الحصول على أشياء يفترض أنها تجعل من الشخص مرموقاً.

من المؤسف أن نرى من يشتري كثرة من الأشياء، من أجل أن يثير الإعجاب والاحترام، وفي نهاية المطاف من أجل أن يكون محبوباً. بينما النتائج تكون بشكل مؤكد عكسية: مالك السيارة الجديدة يجري عزله، وتتكون هكذا دائرة مغلقة والتي تنتهي إلى انقسام الأفراد.

لقد شاهدت الانقسامات تحدث على وجوه عدة: هوة تتعمق بين الشباب والكهول، بين البوذيين والمسلمين. القطيعة التي نشأت منذ بعض الوقت بين الأخصائي والفلاح الأمي، هي ربما الأعمق من نوعها.

سكان «ليه» الذين تبنوا الحداثة صاروا أقرب إلى سكان دلهي أو كالكوتا منهم إلى أقاربهم الذين بقوا على اتصال بالأرض، وأخذوا ينظرون من أعلى إلى «المتخلفين». الشباب الذين حصلوا على تعليم باللغة الأوردية أو الإنكليزية صاروا لا يتكلمون لغة أجدادهم.

اتجاه آخر يمكن ملاحظته في كل مكان من العالم، الرجال يتخلون عن نشاطاتهم الريفية لنسائهم، لكي يذهبوا للعمل في الاقتصاد الحديث، ويندمجون في عالم تقني، ويعيشون خارج بيوتهم. هؤلاء ينظر إليهم على أنهم الأعضاء المنتجون الوحيدون في المجتمع. أدوار الرجال والنساء تصير شيئاً فشيئاً استقطابية بقدر ما تختلف المهمات.

النساء لا يكسبن نقوداً، ولا يعتبرن بالتالي منتجات. عملهن لا يجرى احتسابه في الناتج الوطني الخام. في الإحصاءات الرسمية، العشرة في المائة من سكان لاداك، العاملين في قطاعات حديثة، يصنفون وفق مهامهم التسعون في المائة الباقون ـ ربات البيوت، الفلاحون التقليديون ـ يجرى وضعهم في الفئة نفسها، أي فئة «البدون مهنة»، منظوراً إليهم على أنهم أدنى. وهذا ينتج لديهم شعوراً باللاأمان والمهانة.

على مرِّ السنين رأيت نساء قويات ومنفتحات، أخلين المكان لجيل جديد قليل الثقة في النفس، ومهتماً أكثر بمظهره الخارجي. في الماضي المظهر كان أمراً مهماً بالطبع، لكنه أقل أهمية من الصفات الشخصية.

رغم دورهم الجديد المسيطر، فإن الرجال أيضاً يعانون من تفكك الروابط العائلية والاجتماعية، فهم خاصة، محرومون من التواصل مع أطفالهم عندما يكونون شباباً فإن صورة الرجل الحازم التي يعطونها لأنفسهم، تمنعهم من إظهار عواطفهم، وعندما يصيرون آباء فإن عملهم يبعدهم عن بيوتهم.

في الثقافة التقليدية، يتمتع الأطفال، ليس فقط بالتواصل الدائم مع آبائهم وأمهاتهم، وإنما أيضاً بنمط حياة فيها الجماعات المختلفة الأعمار تختلط بدون انقطاع، كبار السن يشعرون أنهم، طبيعياً، مسؤولون عمن يصغرهم، في المقابل الصغار يشعرون بالاحترام والإعجاب نحو من يكبرهم. ويحاولون التشبه بهم. النمو في العمر هو عملية تعلم طبيعية خالية من أي سمات سباق.

الاتجاه الحالي هو قضاء كل الوقت، حصراً، مع أشخاص من السن نفسه، يولد لا تسامح متبادل بين الشباب والكهول. علاقات الأطفال بجدودهم تتضاءل، خاصة أن الجدود غالباً ما يبقون في القرية.

لأنني عشت على مر السنين مع عائلات عدة تقليدية، استطعت إدراك عمق الروابط بين الأطفال والجدود. هذه العلاقة الطبيعية تمتلك، بكل

وضوح، بعداً آخر أكثر من كونها علاقة بين أطفال وجدود أو آباء. القطيعة هنا كانت مأسوية.

ضغوط مماثلة أدت إلى تفكك العائلة التقليدية، النموذج الغربي للعائلة الذرية، صار يعتبر هو المعيار، وتعدد الأزواج، وهو شكل من أشكال السيطرة على النسل، في ثقافة لاداك، وضع على السفود - أي مدان - الشباب يرفضون البناء العائلي القديم، ويتجهون إلى الزواج الواحدي - رجل وامرأة - وهذا يقود إلى زيادة كبيرة في السكان. في الوقت نفسه، ثمة عامل آخر في النمو السكاني، حياة الرهبنة أخذت تفقد اعتبارها، وعدد الرهبان والراهبات العزاب راح يتقلص.

العنف:

من اللافت للنظر ملاحظة أن بعض سكان لاداك، يقيمون علاقة بين زيادة معدل الولادات ومجيء الديمقراطية الحديثة، الغربية، «السلطان مسألة أصوات» هكذا يعلن شعار. وهذا يعني أنه في العالم الحالي كلما كانت الجماعة ذات عدد مهم كلما وصلت إلى السلطان بسهولة. التنافس من أجل فرص العمل والتمثيل السياسي، في قلب الهياكل المركزية الجديدة، يقسم أكثر فأكثر سكان لاداك، والاختلافات العرقية والدينية أخذت أبعاداً سياسية، وأدت إلى تفشي مشاعر المرارة والغيرة، وعنف غير معروف حتى الآن.

هذه الخصومات الجديدة تمثل أحد عوامل الانقسام المؤسف الذي لاحظته في لاداك. من سخرية القدر أنها تتطور بقدر ما تنهار التقوى التقليدية. هكذا منذ بعض السنوات، أثار إعجابي ودهشتي الاحترام والتعاون المتبادل بين البوذيين والمسلمين. الخصومة قادت إلى العنف، لقد كانت ثمة حوادث معزولة، في الماضي، لكني لاحظت الأعراض الأولى لتوتر حقيقي عام 1986، عندما سمعت أصدقاء من لاداك يعرّفون الناس انطلاقاً من معتقدهم. بعض المؤشرات تشير هنا وهناك إلى أن كل شيء لا يسير على ما يرام. لكن لا أحد كان مستعداً لأحداث صيف 1989، عندما تفجر

الصراع، فجأة، بين البوذيين والمسلمين.

اضطرابات مهمة حدثت في سوق ليه، أربعة أشخاص قتلوا على يد البوليس، وأعلن حظر التجوال في معظم أجزاء البلاد.

منذ ذلك الحين المواجهة المفتوحة هدأت، لكن انعدام الثقة والأحكام المسبقة استمرت تسمم العلاقات بين الطائفتين.

بالنسبة إلى شعب لم يألف العنف والخلافات، فإن التجربة كانت صدمة قاسية، امرأة مسلمة أمكنها التعبير باسم كل سكان لاداك، عندما قالت لي، والدموع في عينيها: «هذه الأحداث مزقت عائلتي، بعضها كان بوذياً والآخر مسلماً، والآن لا يتبادلان حتى الكلام».

السبب وراء هذه النزاعات، من وجهة نظري، هو أن نموذج التطور العالمي لحالي يجذب أناساً مختلفين من المناطق الريفية نحو مراكز المدن، ويجعل السلطان في يد قلة من الناس.

في هذه المدن، فرص العمل ضئيلة، والعلاقات الاجتماعية مقطوعة والمنافسة تحتد بشكل صارخ.

بشكل خاص، الشباب الذين تكونوا من أجل العمل في قطاعات خدمية، يجدون أنفسهم منخرطين في نضال مرير من أجل البقاء على قيد الحياة، في وضع كهذا كل اختلاف ديني أو عرقي يتخذ بالطبع أشكالاً مبالغاً فيها ومشوهة. الجماعة التي تستحوذ على السلطان تتجه بشكل لا مفر منه إلى تفضيل أعضائها، بينما يعاني الآخرون من التمييز.

معظم الناس يعتقدون أن الصراعات العرقية هي نتاج لا يمكن تفاديه للتقاليد الثقافية والدينية المختلفة، لكن من الملاحظ، في الجنوب، أن الحداثة تزيد التوترات حدة. غير أنه عادة ما يسارع باستخلاص أن الأمر يتعلق فقط بمرحلة في طريق التقدم، مرحلة تصل نهايتها عندما يقضي التطور على الاختلافات الثقافية وينتج مجتمعاً علمانياً تماماً.

الغربيون، من جهتهم، يرجعون أصل النزاع الديني والعرقي، إلى النفوذ التحريري للديمقراطية. الصراع كان يوجد دائماً خفياً، هكذا يقولون، قمع الدولة وحده كان يمنعه من الظهور.

من السهل أن نفهم لماذا ترجع المسؤولية إلى التقاليد وليس إلى الحداثة، النزاعات بين الأعراق، بالطبع، هي سابقة على الاستعمار والحداثة، والعولمة، لكن بعد عشرين سنة من التجربة والحياة في شبه القارة الهندية، فإنني مقتنعة بأن التطور لم يسمم فقط التوترات وإنما أيضاً خلقها.

بين القديم والجديد:

الثقافة القديمة تستجيب لحاجات إنسانية عميقة، مع احترام الحدود الطبيعية، وهذا كان أمراً حسناً، من صالح الناس والطبيعة، العلاقات المتنوعة المؤسسة في النظام التقليدي تدعم بعضها بعضاً، من أجل الانسجام والاستقرار، لا شك عندي أن الروابط والمسؤولية التي تسم المجتمع التقليدي هي أبعد من أن تكون حملاً ثقيلاً، إنها تمنح شعوراً عميقاً بالأمان، والذي يبدو أنه الشرط الأول للسلام الداخلي، والسعادة. إنني أظل مقتنعة أن الناس كانوا أكثر سعادة، قبل التطور والعولمة مما هم الآن. الفرد لم يكن متروكاً وحيداً يواجه مصيره، والبيئة محافظاً عليها، أي معايير للحكم على مجتمع يمكن أن تكون أهم من هذا؟

وفق هذه المعايير نفسها، لاداك اليوم تعطي صورة سيئة. الثقافة الحديثة تخلق مشكلات بيئية والتي إذا لم تعالج، تقود إلى انهيار محتم، وإلى مشكلات اجتماعية تنتهي حتماً بتمزيق الجماعة وتدمير الهوية الشخصية.

3 ـ فشل مؤسسات برايتون وودز

دافيد كورتين

أصل هذا الفصل محاضرة ألقاها دافيد كورتين عام 1994 بمناسبة مؤتمر البيئة الذي نظمته الرابطة الأميركية من أجل البيئة، والذي عقد في فندق واشنطن في برايتون وودز، نيو ماشاير، بمناسبة الذكرى الخمسين للمؤتمر الشهير الذي أدى إلى تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبعد ذلك بقليل، إلى الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة «القات».

كورتين من النقاد، الأكثر بلاغة، للنظريات والممارسات الاقتصادية التي تحكم نظامنا الحالي. عمل في آسيا لحساب الوكالة الأميركية من أجل التطور الدولي، في إطار برامج التطور التي أطلقتها مؤسسة فورد. يحمل دكتوراه من مدرسة التجارة جامعة ستانفورد. عمل في هارفارد، وحالياً رئيس منتدى تطور الشعوب، في نيويورك، مؤلف كتاب: «عندما جماعة المهنة الواحدة يحكمون العالم»، 1995.

* * *

شهرة برايتون وودز وفندقها ترجع إلى يوليو 1944، وهو الشهر الذي خلاله عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول النقود والمال. آنذاك كان العالم لا يزال في حالة حرب عالمية. موسوليني سقط، ونزل الحلفاء في النورماندي،

لكن هتلر لا زال يقاوم ولشهور عدة. الحرب مستمرة أيضاً بعنف في الشرق الأقصى، واليابان لم تستسلم بعد، وظلت تحارب ثلاثة عشر شهراً. وميثاق الأمم المتحدة لم يجر التوقيع عليه إلا بعد مرور سنة على ذلك. في هذا المحتوى، القادة الذين اجتمعوا سراً، في هذا الفندق، كانوا يأملون، بعد الحرب، في عالم متحد ويعمه السلام بفضل الازدهار. هدفهم آنذاك كان إنشاء مؤسسة تسمح بتحقيق ذلك.

من لقاء برايتون وودز، نشأت فعلياً مؤسسات جديدة والتي منذ ذلك الحين تنمط وتقود النشاطات الاقتصادية للعالم.

لكن البعض يؤكد أن المشروع كان قد أعد في سنوات الثلاثين، من قبل مجلس الولايات المتحدة للعلاقات الخارجية. وهو يجمع شخصيات ذات نفوذ في عالم المال والأعمال والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ويعرِّف نفسه على أنه منتدى نقاش، هكذا باقة من الأفكار والقادة المتحدين من خلال نظرتهم المشتركة لاقتصاد عالمي تحت سيطرة الشركات الأميركية.

لم يتأخر هؤلاء كثيراً لكي يدركوا أن المصالح الوطنية الأميركية تتطلب، كحد أدنى، الوصول إلى أسواق العالم، وإلى المواد الخام في نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والامبراطورية البريطانية. في 24 يوليو 1941 وثيقة من المجلس، تلح على تصور «منطقة نفوذ ذات أولوية»: إنه ذلك الجزء من العالم الذي تحتاج الولايات المتحدة للسيطرة عليه اقتصادياً وعسكرياً، من أجل ضمان حصول صناعاتها على المواد الخام. المجلس طالب أيضاً بإنشاء مؤسسة مالية عالمية، من أجل «استقرار العملات وتسهيل مشروعات الاستثمار البناء في المناطق المتخلفة»، ومما لا شك فيه أن الرئيس روزفلت أخذ علماً بتصورات المجلس.

ثلاث سنوات بعد ذلك، في جلسة افتتاح برايتون وودز، هنري مورغينتو، سكرتير الخزانة الأميركية ورئيس المؤتمر آنذاك، تلى رسالة ترحيب من روزفلت، وألقى خطاباً حدد فيه موضوع الاجتماع.

مورغينتو كان يريد «إنشاء اقتصاد عالمي نشط، والذي فيه أعضاء كل أمة، يصيرون قادرين على تحقيق إمكاناتهم في سلام، وأن يتمتعوا أكثر فأكثر بثمار التقدم التقني على هذه الأرض ذات الثراء الطبيعي اللامحدود». ودعا المشاركون إلى الانضمام إلى «القاعدة الاقتصادية الأولية، والتي وفقها الازدهار ليس له حدود، إنه ليس جوهراً نهائياً يمكن أن يتقلص بالتقسيم».

مورجينتو عرض هكذا فرضيات صارت أساس المعادلة الاقتصادية التي قادت أعمال مهندس نظام برايتون وودز. وإذا كانت بعض هذه الفرضيات ذات أساس، فإن اثنين منها والأكثر أهمية، كانتا أساساً خاطئة: الأولى، وهي أن النمو الاقتصادي وازدهار التجارة العالمية يجب أن يكون لصالح الجميع. أما الفرضية الثانية فكانت أن النمو لا يخضع للحدود البيئية للأرض.

في نهاية هذا الاجتماع التاريخي، تأسس البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووضعت كذلك قواعد «الغات» المقبلة. هذه المؤسسات التزمت بمهماتها بأمانة: حفز النمو والعولمة، بفضل خطط التعديل الهيكلي، هكذا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أرغما بلدان الجنوب على فتح حدودها، وتوجيه اقتصادها، الذي كان حتى ذلك الحين يقوم على الاكتفاء الذاتي، نحو التصدير. اتفاقات تجارية جرى التفاوض عليها بواسطة الغات، دعمت هذه الأعمال، وفتحت الاقتصادات الوطنية في الشمال كما في الجنوب، على الاستيراد، الأكثر فأكثر، استيراد السلع والرأسمال.

عندما ننظر خمسين سنة إلى الوراء، فإننا نلاحظ أن مؤسسات برايتون وودز حققت تماماً أهدافها: الإنتاج العالمي تضاعف خمس مرات، التجارة تضاعفت تقريباً 12 مرة، والاستثمارات المباشرة في الخارج زاد حجمها مرتين أو ثلاث مرات أسرع من التجارة. مع ذلك يبدو الأمر مأسوياً. إذا كانت هذه المؤسسات حققت أهدافها، إلا أنها لا تستجيب للنيات - المعلنة - التي كانت في أساس نشأتها، الفقر أكثر اتساعاً من أي وقت مضى، والهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع أسرع فأسرع، والعنف المعمم يمزق الأسر

والجماعات في كل مكان تقريباً، ونظم البيئة، في العالم، تفسد بسرعة منذرة بأعظم الأخطار.

وفق الإيديولوجيا السائدة، يظل النمو، مع ذلك، هو حل مشكلة الفقر، والمخاطر البيئية، وتمزق النسيج الاجتماعي. أما عولمة الاقتصاد - إزالة الحدود الاقتصادية لإتاحة التدفق الحر للسلع وللرأسمال - فهي في كل هذا صمام الأمان. في الحقيقة، كلما تفاقمت الأزمات الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية، كلما زاد التمسك بهذه الوصفات الأزلية، بينما البراهين على عدم فاعليتها تتراكم. في الواقع، خارج الأوساط الرسمية، يظهر الاتفاق أكثر فأكثر على أن هذه العلاجات ليست بدون سلبيات، وذلك للأسباب التي سوف أعرضها:

الحدود البيئية للنمو:

كما يذكرنا هيرمان دالي، أب الاقتصاد البيئي، الاقتصاد البشري يقع في إطار نظم البيئة الطبيعية للكرة الأرضية، ويعتمد عليها. حتى أيامنا هذه، مستوى نشاطاتنا الاقتصادية، مقارنة بنظم البيئة بقي معتدلاً، حتى أننا نظرياً وفي الفعل، أمكننا تجاهل هذه الحقيقة إلى حد ما.

لكننا اليوم نعبر خطاً تاريخياً. الإنتاج الذي تضاعف خمس مرات منذ 1950، وبسبب متطلباته البيئية، فإن نظامنا الاقتصادي شغل كل المحيط المتوافر من الكرة الأرضية. في كلمات أخرى، نحن نعيش في «عالم مشبع».

الحدود البيئية الأولى التي أدركناها، وربما حتى تجاوزناها، ليست، على عكس مما يتوقعه كثيرون، تلك المرتبطة باستغلال موارد غير متجددة، وإنما، بالأحرى، حدود الموارد المتجددة، وحدود قدرة الوسط البيئي على الاستيعاب.

تجاوزها يعني إنهاك التربة، ومناطق الصيد، والمياه، وتدمير الغابات، وطبقة الأوزون، وتدني قدرة استيعاب CO_2.

من الممكن مناقشة اللحظة المحددة التي أدركنا فيها هذا أو ذاك الحد، أو متى سوف ندركه، لكن المهم أن نفهم، قبل كل شيء، أننا لا نملك خياراً غير تكييف مؤسساتنا الاقتصادية مع واقع «عالم مشبع».

بنية وإيديولوجية نظام برايتون وودز وجهت نحو توسع دائم للانتاج ـ النمو ـ ودمج الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد عالمي بدون حدود. أدت إذن إلى تشديد التنافس من أجل الاستحواذ على حصة من فضاء بيئي، واقع أصلاً تحت إرغامات مبالغ فيها. في عالم مشبع، هذه المنافسة، التي تزداد حدة، تعجل من استنزاف قدرة التجدد في النظام البيئي، وهو الذي نعتمد عليه، نحن والأجيال القادمة. المنافسة تهمش الأنواع غير الضرورية لحاجات الاستهلاك البشري المباشرة. وتجعل النزاع حاداً بين الفقراء والأغنياء من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية. في اقتصاد السوق ـ المهتم فقط بالنقود وليس بالحاجات ـ ينتصر الأغنياء دائماً في هذا السباق. نحن نشاهد هذا في كل مكان من العالم: مئات الملايين من الأشخاص غير القادرين أبعدوا عن أراضيهم ومياههم ومناطق صيدهم، بقدر ما أن هذه تتحول نحو استخدامات تستجيب لحاجات الأكثر قدرة.

ما دام الأغنياء يملكون موارد، فإن حاجاتهم تشبع، هذا هو سبب عماء كثير منهم عن رؤية المشكلات الحالية. أما الفقراء فيواجهون واقعاً مختلفاً تماماً، لكن في اقتصاد السوق، مصاعبهم ليست مأخوذة في الاعتبار.

السوق غير قادر على التعامل مع مسائل ترتبط بالمجال الخاص بالنشاطات الاقتصادية، أي مؤشر أسعار لا يمكنه التنبيه إلى أن الفقراء بدأوا يعانون الجوع، لأنهم طردوا من أراضيهم، كما لا يمكنه تحذير الملوّث من أن انبعاث CO_2 في الهواء هو مفرط، أو أن المنتجات السامة لا يجب صبها في الأرض أو في الأنهار. مفعمة بإيديولوجيا السوق، ومهتمة جداً بمصالح الشركات الكبرى، فإن مؤسسات برايتون وودز لم تعر سمعاً، إلا مجاملة، لمشاغل البيئة، ولحاجات الفقراء، كل جهودها تستهدف، في الواقع، ضمان حرية العبور إلى الموارد المتبقية لكل من يملك وسيلة ذلك، دون أي اهتمام بالمترتبات.

اجتماع جديد لبرايتون وودز، بهدف تجديد النظام العالمي، يستجيب لحاجة ملحة ولتطلعات نبوئية - في حالة أن المشاركين يعترفون بأن النمو الاقتصادي لا يجب أن يكون أولوية سياسية - في الواقع، سواء زاد الإنتاج العالمي أو خفض فإن هذا ليس له أهمية، لقد اجتزنا خط الإشباع. همنا الرئيس، إذن، يجب أن يكون منذ الآن، ضمان أن الموارد المتوافرة في العالم، تستغل بطريقة تستجيب للحاجات الأساسية للجميع، وأن نحمي التنوع البيولوجي، وأن نكفل للأجيال القادمة توافر تدفق موارد مماثلة. نظامنا الاقتصادي الحالي فشل في المهمات الثلاث.

الظلم الاقتصادي:

روبرت دايخ، وزير العمل الأميركي، في إدارة كلينتون، يشرح في كتابه عالم الأمم 1991، كيف «أن العولمة الاقتصادية، التي تروجها بنجاح كبير، مؤسسات برايتون وودز، أدت إلى أن الطبقات الأكثر ثراء فصلت مصالحها عن مصالح الأمة، وبهذا لم تعد تشعر بأنها معنية بجيرانها الأقل حظاً، وليست ملتزمة بأي التزام نحوهم». الأقلية الصغيرة جداً من الأغنياء جداً، شكلت حلفاً لا جنسية له، يقوم على أن الصالح العام يمتزج مع المصالح المالية لأعضائه.

هذا الفصل الذي جرى، تقريباً، في كل مكان، بشكل جعل التمييز بين بلدان الجنوب والشمال لا معنى له. الانقسام الحقيقي لم يعد بين بلدان وإنما بين طبقات. مهما كانت النويات، فإن السياسات المتوجة بالنجاح التي تدعو إليها مؤسسات برايتون وودز، مكنت الأغنياء جداً من ادعاء ملكية ثروات العالم كله، على حساب أمثالهم من البشر ومن الأنواع الأخرى، وعلى حساب قابلية نظام الأرض البيئي للحياة.

الميدان حراً أمام عابرات اللأوطان:

لكي تستطيع الدولة لعب الدور الضروري، كحكم بين السوق ومصالح المجتمع، يجب أن تكون قوة الدولة معادلة لقوة السوق، هكذا إذا كانت

الأسواق وطنية توجب وجود حكومة وطنية قوية. وحيث ان العولمة توسع حدود السوق إلى ما وراء حدود الدولة ـ أمة، فإن تركز قوى السوق يفلت حتماً من رقابة الحكومات، إن هنا نتيجة مهمة جداً نشأت عن التعديل الهيكلي الذي يطلبه صندوق النقد والبنك الدولي، وكذلك الاتفاقات المتفاوض عليها في إطار القات. سلطة القرار تنتقل من الحكومات ـ التي نظرياً على الأقل تمثل مصالح كل المواطنين ـ إلى الشركات العابرة للأوطان، والتي بطبيعتها لا تخدم إلا أكبر حملة أسهمها. في كل مكان من العالم، صارت الشركات غير قادرة على الإيفاء بالضرورات البيئية، من بين ضرورات أخرى.

سلطان اقتصادي هائل، صار مركزاً في أيدي عدد صغير جداً من الشركات العالمية، والتي نموها صار متحرراً من كل قيد. التشريعات ضد الاحتكار، المستهدف منها كفالة حرية المنافسة، وتدمير الاحتكارات أو شبه الاحتكارات، هي من بين عشرات ضحايا العولمة.

السياسات الحالية، تشجع في الواقع، الشركات على الاندماج في مجموعات تزداد حجماً وقوة من أجل دعم وضعها في السوق.

نسق السرعة الحالية، التي فيها الشركات تقوم بالتخلص من «الزائد» «الشحم الزائد» يعطي الانطباع الزائف، بأنها تفقد السرعة. الخمسمائة شركة عملاقة، بحسب تصنيف مجلة «فورتون» ألغت 4ز4 مليون فرصة عمل ما بين 1980 ـ 1993. في الوقت نفسه حجم أعمالها تضاعف 1؛9 وأموالها 2,3، ومرتبات المديرين العامين زادت 6,1. ومن بين مئة اقتصاد الأكثر أهمية في العالم، نصفه شركات، دون حساب المؤسسات المالية والمصرفية.

إن كل صناعة فيها خمس شركات تسيطر على 50 في المئة من السوق، تعتبر احتكارية. وفق تقديرات حديثة نشرتها مجلة ايكونوميست فإن هذا هو الحال في القطاعات التالية: سلع استهلاكية معمرة، سيارات، نقل جوي، صناعة الطيران، مكونات الكترونية، كهرباء، الكترونات، صلب.

خمس شركات تسيطر على 95 في المئة من سوق النفط العالمي والعقول الآلية، وهذا ينذر، بشكل خاص، بنتائج سلبية بالنسبة إلى النقاش العام حول مسائل مثل وسائل الإعلام.

منتديات من أجل سيطرة نخبة:

من المهم أن نضيف أن المنتديات، التي فيها النخبة تقود، والمنبثقة عن الحكومات وأوساط الأعمال، والتي تضع السياسات الكلية للعالم الغربي، لا تنحصر في مؤسسات برايتون وودز فقط. في مايو 1954 جماعة قوية، متكونة من قيادات أميركية وأوروبية، والتي أعضاؤها ما زالوا مجهولين، بدأت الاجتماع في سرية تامة. هذه الجماعة Bilberbey عملت الكثير لصالح تكون الاتحاد الأوروبي. الوصول إلى اتفاق إجماعي بين قادة بلدان الأطلسي، حول المسائل الأساسية التي تواجهها النظم العابرة للأوطان التي يسودها الغرب، يتم من خلال اجتماعات تضم رؤساء دول ورجال سياسة مهمين، وقيادات صناعيين، ورجال مال، وكذلك مثقفين، ونقابيين ودبلوماسيين، وممثلين مهمين عن الصحافة المتعاطفة مع وجهات نظر النظم القائمة «قلة فقط من أعضاء حكومات شاطىء الأطلسي لم يشاركوا على الأقل في اجتماع واحد من هذه الاجتماعات» هكذا لاحظ أحدهم.

حيث ان اليابانبدأت تلعب دوراً يزداد أهمية، ومستقلاً في الاقتصاد العالمي، صار من الضروري إنشاء منتدى يضم اليابانيين ويتمتع ببنية أكثر رسمية.

من أجل هذا تأسست اللجنة الثلاثية عام 1973، من قبل دافيد روكفلر رئيس بنك شاس مانهاتن، وزبيغنيو بريجنسكي، الذي شغل وظيفة مدير تنسيقي للجنة حتى عام 1973، حيث صار مستشار الرئيس كارتر في مسائل الأمن.

من بين أعضاء اللجنة الثلاثية يوجد رؤساء أربع أكبر شركات عابرة للأوطان، غير مصرفية، في العالم، وأطر قيادية من أكبر خمسة مصارف

دولية، ومديرو الشبكات الإعلامية الرئيسة. الرئيس كارتر وجورج بوش وكلينتون كانوا أيضاً أعضاء. كذلك توماس فولي، الرئيس السابق لمجلس النواب. كثير من الشخصيات المهمة في إدارة كلينتون وكارتر، كانوا أعضاء. سواء في مجموعة Bilberbey كما في اللجنة الثلاثية.

هذان المنتديان أتاحا لقيادات أكبر الشركات في العالم، الاجتماع بشكل منتظم، غير رسمي وسري، مع شخصيات سياسية وقيادات الرأي العام من الدرجة الأولى، من أجل البحث عن توافق إجماعي حول المشكلات، على الأمد القصير والطويل، التي تواجه الأعضاء الرئيسيين في حلف الأطلسي.

هده الاجتماعات بقدر ما أسهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي في العالم، بقدر ما أنها حرمت العموم من المشاركة ومن الاختيار الحقيقي. وهذا كان نية معلنة من بعض أعضاء هذه المجموعات.

تكوينها السياسي من الحزبين، له أهمية خاصة، مشاركة جورج بوش وكلينتون في اللجنة الثلاثية، في الواقع، تسمح أفضل بفهم الاستمرارية بين إدارة بوش الجمهورية وإدارة كلينتون الديمقراطية، والمتمثلة في تصميم الولايات المتحدة على تحقيق أهداف الغات وألينا ALENA والطريقة التي طبقه بها كلينتون، ما يبدو لعدة تقدميين، على أنه برنامج بوش، جعلته يفوز برضى زملائه في اللجنة الثلاثية.

أدوات سيطرة:

عند نشأتها، المنظمة العالمية للتجارة، OMC منحت سلطات ذات أبعاد مهمة، بهدف توفير الحماية القانونية، التي تراها ضرورية، للشركات، من أجل استمرار عملها على مستوى واسع دون الانشغال بأي شيء آخر غير مصالحها المالية.

من اختصاص المنظمة العالمية للتجارة، الفصل في المنازعات المتعلقة بالقوانين الوطنية أو المحلية في بلد ما، والتي يراها بلد آخر عائقاً أمام

التجارة. لجان ـ غير منتخبة ـ سرية، مكونة من خبراء في شؤون التجارة، تنظر في هذه النزاعات، وقرارها لا يمكن إيقافه إلا بتصويت جميع البلدان الأعضاء ضده.

بشكل عام كل معيار في مسألة الصحة، والأمن، والبيئة، يتجاوز المواصفات الدولية القائمة، أو التي وضعها ممثلو الصناعة، من الممكن اعتباره عائقاً أمام التجارة، إلا في حالة أن البلد المخالف تكون له القدرة على البرهنة على أن المعيار له قاعدة علمية، انظر مساهمة لوري ولاش.

مهما كانت قوة الشركات العملاقة، فإن المنظمة العالمية للتجارة، صارت، شيئاً فشيئاً، تقوم بدور عميل النظام المالي العالمي، مما جعل منها المنظمة الحكومية الأقوى في العالم. في قلب هذا النظام، يرجع السلطان إلى جماعة صغيرة، من المؤسسات المالية الخاصة، والتي هدفها الوحيد هو تركيم الفوائد.

أولئك الذين يتخذون قرارات مالية تتعلق كل يوم بأكثر من ألف مليار دولار، يتجاهلون آثارها البيئية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

وفق جون وكورتزمان، مسؤول سابق للصفحة الاقتصادية في نيويورك تايمز، وحالياً رئيس تحرير مجلة هارفارد بزنس، مقابل كل دولار يتداول اليوم في الاقتصاد الإنتاجي، هناك من 20 إلى 50 دولاراً في عالم المالية الخالص. ولأن هذه العمليات تجرى بدون رقابة، عبر شبكات المعلوماتية الدولية، لا أحد يعرف على وجه الدقة حجمها.

المشروعات التي تستثمر في استثمارات حقيقية، بالتعارض مع الاستثمارات المالية الوهمية، تجد نفسها مرغمة، تحت ضغط المنافسة، على أن تعيد هيكلة نشاطاتها، من أجل الحصول على حد أقصى من الأرباح على المدى القصير، لتوزعها على مساهميها، الطريقة التي تتوصل بها إلى هذا الهدف تتمثل في «نزع الشحم الزائد» وعقلنة وأتمتت وحدات الإنتاج، باللجوء إلى التقنيات المتطورة جداً، والتي تقضي على آلاف فرص العمل.

ينتج عن هذا نمو اقتصادي لا يخلق فرص عمل.

الاقتصاديون المعاصرون صاروا غير قادرين على خلق فرص عمل أسرع مما تلغيه التقنية منها. في كل بلد في العالم، تقريباً، هناك الآن فائض من اليد العاملة، أما أولئك الذين أسعدهم الحظ بالحصول على عمل، فإنهم يشكلون، أكثر فأكثر، احتياطاً من الأيدي والأدمغة العاملة، القابلة للاستغلال بدون رحمة، ولا يتمتعون بأي ضمان ولا بأدنى الفوائد الناتجة عن زيادة الإنتاجية. الخوف وعدم الأمان الذي يترتب عن هذا، يجعل من تعارض فرص العمل مع البيئة عقبة أمام كل فعل بيئي أساسي.

طريقة أخرى لزيادة أرباح الشركات، تتمثل في تخريج تكاليف نشاطاتها الإنتاجية لتحملها على المجتمع، وذلك بأن تجعل المناطق المحلية تتنافس في ما بينها، من منها يوفر دعماً أكثر، وإعفاء من الضرائب. وحرية في ما يتعلق بالبيئة والعمل. هذه الحرية هي نتاج ضعف المعايير ـ التشريعات ـ في هذه المجالات.

هكذا أيضاً بالنسبة للعمال، إذ يظهر الصراع بينهم من أجل البقاء والذي يقود إلى خفض الأجور.

هذا هو معنى التنافس العالمي: سباق بين المناطق المحلية. أما المشروعات الضخمة ـ الشركات ـ فعلى العكس، تقلص من المنافسة في ما بينها، بفضل الاندماج والتحالفات الاستراتيجية التي تقوم بها.

كل شركة لا تلعب اللعبة حتى النهاية، تخاطر بأن تصير ضحية منافسيه، الذين يستوعبونها بشراء الأسهم التي نسيت الإدارة القديمة الاستيلاء عليها، أو ربما بسبب وخزة ضمير اجتماعي، أو إخلاصاً نحو العمال أو المجتمع.

إن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، تمنع، عملياً، أرباب الأعمال، حتى لو تحلوا بضمير اجتماعي قوي، من إدارة مشروع ما بطريقة مسؤولة ومن أجل الصالح العام.

هكذا نحن في مواجهة مأزق قاسٍ، لقد وصلنا مرحلة من التاريخ، حيث يجب إعادة التفكير في الطبيعة وفي معنى التقدم الإنساني نفسه: الرؤية المتبناة منذ خمسين سنة، والقرارات المتخذة آنذاك، والتي غيرت، في كل مكان، عمليات حكم المجتمعات، كانت بشكل يجعل التغيرات الضرورية في أشكال الفكر والبنى، تبدو صعبة الإنجاز. كل هذا حدث بسرعة جعلت قلة فقط يدركون ما يحدث. الأسئلة الحقيقية لم تطرح، إلا نادراً، من قبل وسائل الأعلام، المعتمدة مالياً على الشركات.

مع ذلك، البقاء على قيد الحياة، لاقتصاد عالمي، مدعوم بالنمو هو، وفق هيرمان دالي، استحالة نظرية. ما هو البديل؟ بالنسبة لمن يعطي اهتماماً كافياً لهذا السؤال، البديل يكمن في عكس العولمة، أعني محلية أكثر، اختزال مستوى النشاطات الاقتصادية في وحدات أفضل إدارة، والتي تضم أصحاب القرار، بطريقة سلبية وإيجابية معاً، هذا يتضمن توطين الرأسمال في المكان، وتوزيع السيطرة عليه بين أكبر عدد ممكن من الناس.

مصالح قوية تعارض بشدة مثل هذا العكس للاتجاه، العقبة الكأداء مع ذلك هي، ضيق مساحة النقاش العام حول الموضوع. من أجل البدء إذن من المناسب طرح السؤال على بساط البحث، وإدخاله في المجال السياسي.

4 ـ التقنيات في خدمة العولمة

جيري ماندر

فصول أخرى من هذا الكتاب، تبين واقع الأمراض المتعددة، التي ظهرت بفعل التقنية البيولوجية والإنسان الآلي ـ الروبوت ـ وشبكات المعلوماتية العالمية، والتلفزيون وإنتاج وإلقاء النفايات والتوسع الصناعي. كما تتناول أيضاً الآثار الضارة للزراعة ذات التوجه التصديري، والمستهلكة الشرهة للمواد الكيماوية، وأيضاً نقل السلع لمسافات طويلة، المتضمن في الاقتصاد المعولم.

مع ذلك، والبراهين بين أيدينا، نتردد، دائماً، في استخلاص النتائج، التي تكاد تفرض نفسها علينا، والمتعلقة بالانحراف السياسي للتقنيات الحديثة. إننا نتمسك بفكرة أن التقنيات محايدة، كما يسرنا الاعتقاد بأن العلوم موضوعية، وأن كل شيء ليس إلا من قبيل المبالغة.

نحن نبرهن، في هذا الفصل، على أن فكرة حياد التقنية، نفسها، ليست محايدة، لأنها تقود إلى السلبية في مواجهة انتشار التقنية، وإلى عدم الوعي بدورها في عملية العولمة. تقنيات الطاقة، السيارات، التلفزيون والعقول الآلية سوف يجرى تقويمها على ضوء هذا.

نحن نسمع اليوم، أحياناً، ما يقال عن «ثورية» التقنيات الجديدة، لكن لا أحد يحدد ما إذا كانت هذه الثورية يسارية أم يمينية. هذا صحيح بخاصة

تلك التي تلعب دوراً مسيطراً أو تمارس تأثيراً مهماً، مثل السيارة، التلفزيون أو العقول الآلية، فهذه التقنيات صارت أساسية في مجتمعاتنا، حتى أننا لا نستطيع تصور كيف كان العالم قبل ظهورها.

غزو هذه التقنيات جرى قبوله بشكل سلبي، أي بدون فحص منهجي للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تترتب عنها. في الواقع، مع أننا نصفها بالثورية، إلا أننا نادراً ما نقبل أن لها تضمنات سياسية باعتبارها، مثلاً مسرِّعة للعولمة. الناقد الكبير للتقنية، لانغدون فينر ذهب إلى أن «كل الأشياء لها محتوى سياسي» قاصداً من هذا أن كل تقنية لها نتائج اجتماعية سياسية وبيئية ظاهرة مقدماً، ويؤكد «أن أكبر غموض، في عصرنا، هو أننا نتقدم عن طيب خاطر، مثل المنومين، على طريق يقود إلى إعادة تشكيل شروط الوجود الإنساني... في المجال التقني نحن نوقّع عقوداً اجتماعية، والتي بنودها لا تتكشف إلا بعد التوقيع».

مارشال ماكلوهان، أصدر، منذ ثلاث حقب، تعليقاً مهماً جداً، والذي لم يفهم طيلة القرن، عندما أعلن أن «الوسطية هـ الرسالة» 1964. لقد كان يريد القول إن السمات ذات المعنى لتقنية ما، لا يجب البحث عنها في محتواها الظاهري، مثل إمكانية الانتقال التي توفرها السيارة، أو الأخبار التي يبثها التلفزيون، وإنما في التغيرات المنتظمة التي تبلورها، إن علينا أن نتعلم طرح أسئلة من نوع: كيف تغير هذه التقنية العمل، الحياة الأسرية، أوقات الفراغ، الفنون؟ وما هي التغيرات التي تحدثها في حياتنا اليومية؟ وكيف تغير مفهومنا عن أنفسنا، عن الجماعة، عن السياسة، عن الطبيعة، عن الزمن، عن المسافة...؟ كيف تؤثر على أسلوب تعلمنا، على ما نعرفه وعلى ما سوف نعرفه؟ ما هي نتائجها على صحة الإنسان وعلى الطبيعة؟ كيف تعيد تنظيم السلطان في المجتمع؟ مثلاً هل لها تأثير على السلطان يؤدي إلى مركزيته أو إلى لا مركزيته؟ هل تستخدم لقولبة الثقافات وتجانسها أم، بالعكس للحفاظ على تنوعها؟ من يربح ومن يخسر؟

إن بعض المخترعات التقنية تحدث تغييراً في المجتمع أكبر مما يمكن

أن يقوم به أولئك الذين ننتخبهم. انخراطنا التام، مثلاً، في العالم المعلوماتي، ثور وسوف يثور أيضاً نمط حياتنا أكثر بكثير مما يستطيعه رؤسائنا، سواء كانوا من اليسار أو من اليمين. لكن هذه التغيرات لم تكن أبداً موضوع تصويت في البرلمان، ولا موضوع استفتاء شعبي. السوق وحده يتخذ القرارات بدلاً منا. ونحن، كما سوف نرى، نكشف الانحراف العميق لهذه العملية.

لماذا الأمر على هذا النحو؟

سوف أقدم ثلاثة تفسيرات:

التفسير الأول: يتعلق بالطريقة التي تنتشر بها المعلومات، في موضوع التقنية. الحقيقة إن التوصيفات الأولى لكل تقنية جديدة، تقدمها، بشكل لا يتغير، الشركات والعلماء الذين هم وراء وضعها في صورتها النهائية، والذين جعلوها تجارية. وهؤلاء من مصلحتهم أن يقدموا لنا عنها صورة إيجابية تغرينا. توصيفاتهم أبداً تفاؤلية، وحتى مصطبغة بصبغة يوتوبية، مدعومين بمئات الملايين من الدولارات، المخصصة للدعاية وللعلاقات العامة، المستهدفة ترويجها: «الثورة الخضراء تقضي على الجوع في العالم» «الطاقة الذرية تحل مشكلات الطاقة في العالم، إنها نظيفة، آمنة، رخيصة، وغير قابلة للنفاذ» التلفزيون يخلق وعياً عالمياً، ويحمل، في كل مكان، السلام والتفاهم بين الناس» «بفضل المعلواتية، كل واحد، في كل مكان من العالم، يحصل على المعلومات التي يحتاجها، بمجرد الضغط على زر».

بينات أيضاً متفائلة تحيي ظهور كل تقنية جديدة. أولئك الذين يصدرونها ليس من مصلحتهم، أبداً، إعلامنا بالآثار الضارة الممكنة لهذه السلع ولهذه الخدمات الجديدة. لهذا السبب يخدروننا بواسطة سيناريوات طوباوية، دون أن يرتفع صوت واحد، تقريباً، لكي يوازنها.

مع ذلك، نحن اكتشفنا أن عدة صناعيين وصناعات ـ في الذرة، الكيمياء، التبغ ـ كانوا واعين بالآثار الضارة الممكنة، المترتبة عن تقنياتهم،

لكنهم فضلوا إخفاءها عن العامة، وأحياناً إخفاءها حتى عن الباحثين المختصين.

خلال القرن والنصف الماضي، منذ الثورة الصناعية، أُغرقنا، أحياناً، بعدة توقعات إيجابية، من خلال موجات متلاحقة من الرؤى اليوتوبية للتقنية، التي تذهب إلى أن تطور التقنيات الجديدة، صار مرادفاً للتطور الشامل للمجتمع. لكن بعد ما تقنية ما تعمم، وتأخذ دوراً مهماً في حياتنا اليومية، فإننا نبدأ نلاحظ آثارها الضارة على الإنسان وعلى الطبيعة، الحلول المقترحة، عادة، تتمثل في تصميم جيل جديد من التقنيات، موجه لعلاج المشكلات التي ترتبت عن الجيل السابق.

العامل الثاني، الذي يفسر سلبيتنا حيال التقنية:

عندما نحاول تحليل فضائل تقنية ما، فإننا نقوم بذلك انطلاقاً من الميزات التي توفرها لنا: السيارة تحملنا إلى حيث نريد أن نكون، وبطريقة، نسبياً مريحة، التلفزيون يقدم لنا ترفيهاً وقدراً من المعلومات، الطائرة تختزل أبعاد الكرة الأرضية، إننا نستطيع الوصول إلى أي نقطة من العالم خلال بضع ساعات. العقل الآلي ينظم المعطيات ويخزنها، ويجعلنا في اتصال مع الآخرين الذين يقاسموننا الأفكار. إنه أيضاً يتيح لنا العمل السريع، ويسمح لنا بالتعريف بوجهة نظرنا لأعداد هائلة من المتعاملين معه. هكذا كل تقنية إما أنها نافعة وإما أنها ترفه عنا. بدون هذا أما كان لنا، بالطبع، الاهتمام بها. مع ذلك نحن لا نستطيع أن نضع جانباً أبعادها الاجتماعية والبيئية. بمعنى أننا لا نستطيع إهمال آثارها الأخرى غير تلك التي تمسنا: ما هي الآثار العامة للسفر بسرعة كبيرة؟ العالم وقد صار صغيراً جداً هل هو مطلوب؟ من هو الآخر الذي يستفيد من شبكة المعلوماتية العالمية، وما أثر ذلك علينا؟

هذا يقودنا إلى التفسير الثالث، والذي هو، من وجهة نظري، أهم سبب في سلبيتنا: إنها الفكرة الخاطئة التي تتمثل في أن التقنية محايدة، وأن

الأمر يتوقف على ذلك الذي يتحكم فيها. وأنها لا تملك أي خواص ذاتية يمكن أن تكون لها آثار بيئية أو سياسية... ربما يكون أساسياً، من أجل بقائنا على قيد الحياة، أن نحدث قطيعة مع هذه الفكرة. في كل تقنية تكمن إمكانية مسبقة لانحراف سياسي، إن من الأهمية أن نعي هذا، وأن نكوّن أحكامنا وأن نجري التصويبات اللازمة تبعاً لذلك.

من أجل المساعدة في توضيح مقالي، سوف أقدم مثالين اعتياديين: الطاقة الذرية، والطاقة الشمسية. بفضل هاتين التقنيتين، نحصل على النور، ونشغل ثلاجاتنا، وتلفزيوننا وحاسباتنا. لكل التماثل يتوقف عند هذا.

ذري وشمسي: معركة واحدة؟

إضافة إلى إنتاج الطاقة نفسها، التوجه نحو الذرة يرتب عدة نتائج، إن بناء وتشغيل محطة ذرية يتطلب بنية تحتية مهمة جداً، وذات تقنية عالية، وتكاليف خيالية.

المحطة الذرية تتطلب أيضاً حماية عسكرية مهمة جداً، ضد الإرهاب وسرقة المواد الخطيرة، كما أنها تنتج أيضاً نفايات مرعبة، والتي بعضها يجب أن يخزن، في أمكنة آمنة، خلال فترة يمكن أن تصل إلى مئتين وخمسين ألف سنة. هذه المهمة تطرح مشكلات تقنية لم توجد لها حلول بعد، وتتطلب خلال هذه المدة، دعماً وحماية تقنية وعلمية وعسكرية، والتي لا يمكن لأي مجتمع كفالتها.

إن هذا يعني رهن خيارات الأجيال القادمة، بأن يفرض عليها إدارة المخزونات الخطرة التي نتركها لهم إرثاً، وأن نحافظ على الوسائل التقنية من أجل ذلك. إذن الطاقة الذرية اليوم تحدد بشكل كبير شكل المجتمع القادم.

في المقابل، الطاقة الشمسية، لها خواص مختلفة تماماً، تقنياتها بسيطة جداً، وقليلة التكاليف، لدرجة أنني مع ابني وبعض الأصدقاء نستطيع تركيب لوحات شمسية فوق معظم بيوت الحي، وبدون الحاجة إلى البنك، كما لا

نحتاج لعسكريين، لحماية هذه التجهيزات. أما النفايات الخطرة فلا وجود لها تقريباً، وتقنياتها لا تحدد شكل المجتمع القادم.

الطاقة الذرية تناسب مجتمعاً صناعياً، مثل مجتمعنا، منظم حول أجهزة هائلة، عسكرية، ومالية مركزية.

الطاقة الشمسية تتوافق أكثر مع مجتمعات مكونة من جماعات صغيرة. تحصل على حاجاتها من أسواق محلية، قليلة الآثار على الطبيعة أو على المحيط.

من المهم ملاحظة أن الخواص الرئيسة لهذه التقنيات المتعارضة تكون ذاتية فيها، لو أن كاتب هذا المقال كلف بإدارة المحطات الذرية في العالم، فإنه سيكون مرغماً على القيام بذلك بنفس الطريقة التي تدار بها حالياً، إن لم يكن ذلك بهامش أمان أعلى، لكن التضمنات الرئيسة لاستخدام هذه الطاقة ـ عسكرية، مالية وبيئية ـ تبقى لأنها محددة بواسطة التقنية نفسها. من العبث إذن القول إن هذه التقنيات محايدة، بينما هما الاثنتان، من خلال خواصهما الذاتية، قابلتان لأن تكون لهما انعكاسات مختلفة بهذا القدر، ولا تتوقف على إرادة المتحكم فيهما.

تحليلات منهجية مقارنة، ربما كان من الواجب القيام بها، قبل تبني أنماط إنتاج الطاقة لدينا: الفحم... الغاز الطبيعي... النفط، كانت ربما ستؤخذ في الاعتبار، قبل أن تستخدم جماعات المصالح سلطانها الإقناعي.

ترى أي مجتمع سيولد عن هذه التقنية أو تلك؟

هذا هو السؤال الأساسي. لنأخذ مثلاً السيارة.

استفتاء عن السيارة:

ماذا كان سيحدث لو أن تحليلاً منهجياً طرح على العامة، في مرحلة اختراع السيارة؟

بعض آثارها الضارة كانت معروفة. إننا نجد، في الواقع، دراسة

ممتازة تظهر درجة الوعي بآثار بعض التقنيات وقت اختراعها، في تقرير أعده معهد التقنية في ماساشوسش، ومولته المؤسسة الوطنية للعلوم.

مع ذلك، عندما كان هنري فورد، وغيره، يروج السيارة، فإنه كان يصفها دائماً بكلمات الإطراء، وسيلة المواصلات هذه الخاصة، السريعة النظيفة (لا وحل ولا روث خيل) كان المفترض أنها تفتح عصراً «ثورياً»: حرية.. فردية... وديمقراطية.

لكن ماذا كان سيحدث لو أدرك الناس أن السيارة تقود إلى بناء المدن الحديثة من الحديد والإسمنت؟ وأنها تساهم في حدوث تلوث جوي مسبب للسرطان، وفي استنزاف سريع لموارد الطبيعة في العالم، وفي زيادة حرارة الأرض، والضوضاء، وأنها تخلق مشكلة تراكم النفايات الصلبة؟ ماذا كان سيحدث لو أن أحدهم أعلن أن إرغامات العائد ستجعل السيارات تصنع من قبل عدد صغير من الشركات العملاقة، والتي سيكون لها سلطان اقتصادي وسياسي هائل؟ وأن هؤلاء الصناعيين سوف يخترعون نمط إنتاج تجاري - خطوط الإنتاج - والتي تجبر على عمل اغترابي، وأحياناً خطر، والذي هو الأصل في صعود إدمان الكحول واستهلاك المخدرات. وأن هذه الشركات سوف تتآمر من أجل إلغاء أو تقليص استخدام المواصلات العامة، بخاصة القطار، وأن السيارة تمكن من اتساع ضواحي المدن والتي تجعل البيئة قبيحة؟ وإذا عرفنا أن عشرات الآلاف يموتون سنوياً ضحايا حوادث السيارات، وإذا حذر العامة من أن السيارة تخلق حاجة إلى النفط لا سابق لها، وأن هذا يقود إلى حروب دامية؟

لو عرف عامة الناس كل هذا، هل كانوا سيقررون تطوير مثل هذا النوع من المواصلات؟ وهل كانوا يعتبرون هذا تقدماً؟

لو أن نقاشاً عاماً جرى: مدن الاسمنت المسلح، التلوث الحروب، واستنزاف الموارد، كانت بدون شك ستثير القلق، والذي ربما كان يقود إلى تفضيل المواصلات العامة. وما كنا عندئذ نشاهد مثل هذا الانتشار الوبائي

للسيارات والطرق. بعض البلدان، بعض البلديات كانت، ربما، ستمنع تماماً تجول السيارات، وكانت بذلك ستحافظ على خواصها الاجتماعية والثقافية والبيولوجية، والجغرافية نظيفة.

التلفزيون واستنساخ الثقافات:

عدة من المشاركين في هذا الكتاب، وصفوا سمات من العولمة، وتجانس القيم، والثقافات، والوعي الذي أثاره تصدير الموضة، والموسيقى والمسلسلات التلفزيونية، والأفلام الغربية. الاتفاقات التجارية الجديدة تلغي فعلياً القدرات التي احتفظت بها الأمم لمقاومة مثل هذا الغزو الثقافي. استنساخ الثقافات يجري منذ بعض الوقت، وهو يتسارع الآن.

لقد استطعت مشاهدة هذه العملية تحدث بمناسبة رحلة قمت بها إلى وادي ماكينزي، في أراضي شمال غربي كندا، في منتصف سنوات الثمانين. لقد دعيت من قبل رابطة النساء المحليات، اللاتي أقلقهن معاينة التغيرات التي أثارها وصول التلفزيون عبر الأقمار الصناعية إلى قراهن.

وادي ماكينزي يمتد على مسافة حوالى 2500 كم، من الدائرة القطبية إلى بحيرة غريتا سلاف. تسكنه ست وعشرون جماعة هندية ـ دين، انويت، اسكيمو ـ يبلغ تعدادها حوالى 20 ألف نسمة. هذه المجموعات تعيش هنا منذ أربعة آلاف عام، وحتى اليوم يتكلمون اثنتين وعشرين لغة، معظمها لغة أولى، في عدة أماكن، الاقتصاد تقليدي، يقوم على الصيد، وصيد الأسماك، والانتقال بواسطة الزلاقات، بقي هذا الحال قائماً، لأن الحكومة الكندية، في معظم الأحوال لا تهتم بهذا الإقليم. لكن عندما اكتشف فيه البترول، في سنوات الستين، ظهرت الحاجة إلى اليد العاملة، وهكذا قررت الحكومة أن الوقت قد حان لكي يكون السكان كنديين.

التلفزيون هو الأداة الممتازة في مثل هذا التغيير الثقافي، الحكومة أقامت، مجاناً، عدة محطات استقبال وإعادة بث، كما وضعت عدة أجهزة تلفزيون تحت تصرف الست والعشرين جماعة، والتي معظمها قبل ذلك.

عندما وصلت إلى بيلوكنايف، عاصمة الأراضي الشمال غربية، وهي مدينة كان آنذاك عدد سكانها حوالى 5000 نسمة، وهي الوحيدة التي توجد فيها طرق مرصوفة وسيارات، كانت درجة الحرارة 40 درجة. النساء اللاتي كن في ستقبالي، شرحن لي أنهن في البداية لم يكن مسرورات بالحصول على التنفزيون، أحياناً مئات الكيلومترات تفصل بين القرى، بدون طرق تربطها، والمواصلات والاتصالات صعبة، زلاقة... راديو... والطائرة، حتى الآن هذا لم يكن ممكناً، أكدت إحداهن، وهي المكلفة بالاتصالات في قبيلة دين، معظم الجماعات كانت تكفي نفسها بنفسها وذلك خلال عدة قرون، لكن الأمور تغيرت سريعاً، بفعل الحكومة، مما جعل من المهم «أن نكون على علم بما يحدث».

التلفزيون بدا أنه يمثل تطوراً منطقياً للاتصالات، لكنه لم يوف بوعوده، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الجماعات المحلية، ومناطق العالم الثالث، التي وصلها التلفزيون، البرامج لا تنتج محلياً، وإنما تأتي من الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى. في أراض شمال غربي كندا 60% من من البرامج تأتي من الولايات المتحدة، بخاصة مسلسلات «دلاس» «الأيام السعيدة» «رجل الستة مليون دولار» وحديثاً السي أن أن. إحدى النساء أكدت لي أنه «لا توجد إلا ساعة برامج محلية واحدة في كل أسبوع» ومن النادر أنها تهم السكان المحليين مع أنهم يشكلون غالبية السكان. لقد لاحظنا الآن أن للتلفزيون آثاراً مدمرة، بخاصة في القرى المعزولة، التلفزيون يعرض، بشكل مغرٍ وجذاب، سلوكاً وقيماً والتي لها تأثيرات سيئة على حياة الناس هنا. تقاليدنا مستوحاة في معظمها من ضرورة البقاء على قيد الحياة، التعاون، والتشارك جماعة، غياب المادية، أتاح لنا الحياة هنا، لكن التلفزيون يحمل دائماً قيماً مناقضة لهذه القيم».

نساء كثيرات، من اللاتي قابلتهن، كنا مدرسات، وأكدن أنهن لاحظن تغيرات مباشرة، لقد أهمل الشباب لغتهم الأصلية، ولا يريدون تعلم غير الإنجليزية. إنهم يرغبون الآن في أشياء جديدة، السيارة مثلاً، بينما لا تكاد

توجد طرق في الإقليم، إنهم لا يرغبون تعلم الصيد، بأن يصنعوا حفرة في الجليد، أو أن يصطادوا. لكن الأسواء هو اثاره ـ التلفزيون ـ على العلاقات بين الشباب والكهول. قالت إحدى النساء: «التلفزيون يعطي انطباعاً بأن الشباب وحدهم لهم الاعتبار، أما كبار السن فلم يعد لهم ما يقولونه، مع ذلك، في ثقافتنا، كبار السن هم الذين يروون الحكايات ويعلمون الصبيان كيف يصيرون هنوداً».

في ما مضى كان كبار السن، يجلسون كل مساء، في إحدى زوايا البيت، يقصون للأطفال حكايات حول الحياة في الشمال العظيم. بالنسبة للأجيال الشابة، كان كبار السن نوافذ مفتوحة على الماضي وعلى تقاليد شعبهم. هكذا الأطفال يعون جذورهم الهندية، ويتعلمون كيف يبقون على قيد الحياة، في ظروف قاسية. النساء يرين في هذا التغيير موت ثقافتهن.

«معظم الناس يسكنون بيوتاً من حجرة أو حجرتين، التلفزيون يعمل من الصباح وحتى المساء، الأطفال وأيضاً الكهول، يقضون ساعات طويلة في مشاهدته. وما يرونه غريب عنهم تماماً، لم يعودوا يسمعون رواة القصص، لم يعودوا يريدون الكينونة هنوداً، الهوية الهندية صارت تثير اشمئزازهم. إنهم يريدون أن يكونوا كنديين أو أميركيين... كل هذا عبث ومرعب... لم يخبرن أحد أن التلفزيون يجر كل هذا وراءه، إن هذا يشبه غزواً من سكان مارس، أول القادمين كانت الحكومة، شركات النفط تبعت، والآن جاء دور التلفزيون».

إن ما حدث في وادي ماكينزي يحدث في كل أنحاء العالم تقريباً، التلفزيون، بكل وضوح، هو الأداة الأكثر فاعلية، والتي لم يسبق لها مثيل، من أجل استنساخ الثقافة «العالمية» إنه هو الذي يفتح الطريق للسيارات والطرق المعبدة، وللسلع الغربية، وللتحول إلى التصدير لاقتصادات مكتفية ذاتياً، من قبل المشروعات الكبيرة، ولأنماط حياة مجنونة ومتوترة... وإلى غزو العقول الآلية.

البعض ربما يتساءل: وما الضرر في كل هذا؟

يمكن للبعض أن يتحجج بأن الامتيازات التي توفرها الحداثة تفوق بعض التضحيات، حتى لو أن هذه التضحيات لم ينتبه لها لحظة حدوث التغيرات، وتبدوا هكذا على أنها مفاجآت غير مرغوبة.

في الحقيقة، كل أخلاقية التطور على النمط الغربي، تقوم على فكرة أن التضحية بالتنوع الثقافي والبيولوجي، هي ثمن بخس للتطور، حتى لو أن العالم كله ينتهي بأن يشبه مدينة في كاليفورنيا.

التلفزيون حقق الوعود التي قطعها مخترعوه: إنه يقولب الوعي على مستوى العالم.

الثورة المعلوماتية:

الثورة المعلوماتية ثورة غريبة، لأن كل العالم، بما في ذلك الذين يعارضون بشدة، في بعض مسائلها، يتفقون على القول، بأنها إجمالاً شيء حسن. المهندسون، والفنانون، آل فور، والنيو جينقريش، الشركات الضخمة وخصومها، المحافظون والليبراليون. الجميع مفتون برؤى طوباوية تدور حول العقل الآلي، حتى لو أن الطوبويات التي في رؤوسهم تختلف عن بعضها بعض الشيء.

معظم زملائي وأصدقائي يتقاسمون نفس الآمال، والكتّاب الذين أعرفهم، يتساءلون عما إذا كتابة كتاب ممكنة بدون العقل الآلي. مع أنه، ولقرون عدة، الكتاب، من شكسبير إلى همنغواي، من آتور إلى آليش، لم يحتاجوا إليه وأمكنهم الاستغناء عنه، حتى في أيامنا هذه، بعض الكتّاب ما زالوا يكتبون بأيديهم. وبعد كل شيء أربعمائة ألف جيل من البشر عاشوا بدون عقل آلي.

«هنا ليست المسألة» يؤكد أصدقائي، من وجهة نظرهم أنا أقلل من قيمة قوة الفعل التي يتيحها العقل الآلي، وكم أنه يستطيع مساعدتنا في تنظيم أنفسنا صد الاندفاع الشرس للشركات العابرة للأوطان. يقولون إن العقل الآلي يعطي الفرد سلطاناً حقيقياً، وبفضل الشبكة نستطيع عقد تحالفات

جديدة مع الذين يفكرون مثلنا. جلوساً أمام الشاشة نبعث الرسائل الالكترونية، ونكتب صفحات الويب، من أجل نشر الأخبار والإعداد للمعارك القادمة.

إذا صدقنا مثل هذه التحليلات، فإن العقل الآلي يبدو في خدمة الاتجاهات التقدمية، الديمقراطية، واللامركزية...!

الأشد حماسة، من بين أزملائي، يورد وجهة نظر كيفن كيلي، مدير مجلة فيرو، ذا النفوذ، والذي يذهب إلى أن «الرمز الحقيقي للمرحلة الحالية ليس الذرة وإنما الشبكة». المركز السياسي جرى كنسه، وحل محله بناء ثوري جديد، صنعته المعلوماتية. وينتج عن هذا رؤية لا سابق لها عن عالم لا مركزي «والذي يزيد في سلطان اللاعب الصغير» وفي صالح التنوع. هذا أيضاً يقود إلى شكل جديد من الديمقراطية الخالصة، وإلى روحانية تقنية ناشئة.

كيلي أصاب في موضوع «التقنية الروحية» مع أنني أفضل الروحانية في مفهومها القديم، والتي لا تتطلب وساطة الماكينات. أما بالنسبة للفكرة الرئيسة، والتي وفقها المركز السياسي القديم جرى إلغاؤه من قبل سياسة جديدة من خلال الشبكة، والذي يعني أن الديمقراطية تستعيد شبابها بفضل المعلوماتية، أليس من الممكن وصفها بأنها «ديمقراطية افتراضية؟» وليست حقيقية. ريتشارد بارينت وجون كافاناك، يشيران إلى هذا في الفصل القادم ـ اقتصاد الكازينو ـ المؤسسات المالية العملاقة لا يمكنها الوجود، اليوم، بدون المعلوماتية. العقول الآلية تمثل جهازها العصبي الكلي، ووسيلة متابعة ملايين خلاياها، وأن تجعلها تدور في حركة منظمة في نفس الاتجاه، مستجيبة للأهداف المركزية «رغم كل المزاعم الإعلامية حول الطريقة التي تعمل بها التقنيات الجديدة في صالح الديمقراطية، فإننا لا نشاهد نمو سلطان الأفراد، وإنما سلطان الشركات والبنوك على العمال وعلى المستهلكين وعلى النظم السياسية» هكذا يؤكد ريتشارد سكلوك من معهد لوكا.

في الحقيقة المعلوماتية هي الأداة الأكثر فاعلية، والتي لم تصمم من قبل، من أجل تسريع مركزية السلطان، إذ بينما نحن نطبع نسختنا، ونرسل بريدنا لالكتروني، ونعبر عن حريتنا الافتراضية، فإن الشركات العابرة للأوطان تستخدم شبكاتها العالمية، وبوسائل أكثر أهمية، مقارنة بوسائلنا، أنها قادرة، ليس فقط، على تبادل المعلومات والأفكار، وإنما أيضاً الحصول على نتائج عينية، والتي تترجم في تدمير الغابات، وبناء بنى تحتية هائلة، والقضاء على المجتمعات الريفية والفلاحية، وتهجير ملايين السكان، وإخضاع الدول.

في اتحاد منسجم مع التقنيات الأخرى للتطور الاقتصادي المتسارع، فإن الشركات العابرة للأوطان، تعمل على مستوى وبسرعة، والتي مقارنة بسلطاننا الافتراضي الذي حصلنا عليه منذ وقت قريب، تجعله تافهاً.

لكي نعبر في لغة السياسة التقليدية، نقول: إن التقنيات الجديدة للاتصالات، تساعد وبفاعلية المشروع المحافظ للتصنيع والمركزية وفي صالح أوساط الأعمال ـ البزنس ـ والمشروعات الكبيرة، أكثر مما تفعل في صالح المشروع التقدمي واللامركزية لصالح الجماعات المحلية والتي تتكبد خسائر واضحة.

هده هي زيادة «سلطان اللاعب الصغير»!

العقل الآلي له أيضاً تأثيرات سلبية على التعليم وعلى المجتمع، س.أ. بويرز، من جامعة بورتلاند، درس الطريقة التي بها العقل الآلي غيَّر نظام القيم البيئية والسياسية الأساسية، وقيم الذين يستخدمونه، ويبرهن على أن الحضور الدائم للمعلوماتية، يساهم في إحداث فقدان الإحساس بالبيئة وفهمها. ذلك لأن استخدام العقل الآلي نفسه، خاصة في مجال التعليم، يستبعد مجموعة أفكار وتعابير، والتي حتى ذلك الحين تسمح بربط علاقة مع الأرض. بويرز يعارض استخدام العقل الآلي في التعليم الابتدائي والثانوي، لأنه، من وجهة نظره، يغير الطريقة التي يتعامل بها الطفل مع

المعلومة والمعطيات، ويؤثر، ليس فقط على ما يعرفه، وإنما أيضاً على ما هو قادر على معرفته، بمعنى آخر العقل الآلي يحدث تحولاً في طرق المعرفة عند الطفل.

ثقافتنا الغارقة، منذ بعض الوقت، في أشكال معرفة، على قاعدة معطيات، ومحددة في معلومات قابلة للتحويل إلى شكل رقمي، تضحي بالمعرفة الذاتية، والنصيحة الشخصية، والمؤسسة على الذاكرة التي تنشطها حياتنا في علاقة مباشرة مع الطبيعة، وتضحي بالتعليم النشط، المفعم بالمعنى والذي يجري في الاتصال مع الآخر ومع نظام قيم أساساً بيئية.

عندما نقبل إدخال العقل الآلي، في المدارس، يقول بويرز، فإننا نقبل تغييراً ثقافياً ذا أبعاد كبيرة. والذي يغير الكائن البشري وبشكل معروف مقدماً. ماكلوهان يؤكد، من جانبه، أننا سنصير مثل التقنيات التي نستخدمها. أما بويرز فيذهب إلى أنه: كلما شاع استعمال العقل الآلي، فإن آثاره في القولبة تكون كبيرة، كلما كان محتملاً أن ثقافتنا الجديدة، الرقمية، المعولمة، لا تهتم باختفاء الطبيعة.

ريتشارد سكلوف يستخلص: ان الخطر السياسي الكبير هو: بالقدر الذي فيه جماعة افتراضية تحل محل الجماعة الحقيقية، فإننا نصل إلى انفصال بين الارتباطات الاجتماعية، والتي صارت لا ترتبط بالتراب الوطني، وبين النظم السياسية التي تبقى مرتبطة بالتراب الوطني: كيف إذن تستطيع المؤسسات السياسية ممارسة وظيفتها في الحكم، عندما المواطنون التابعون لقانونها لا شيء يربطهم ببعض ولا مع واقع المكان؟!

ميقا تقنية:

شكل تقني أخير جاء يكمل اللوحة: أنه النظام الاقتصادي العالمي، الذي بني حديثاً، والمصمم، بشكل خاص، من أجل التغلب على مقاومة القولبة التقنية.

الاتفاقيات التجارية الكبيرة، تمثل جزءاً لا يتجزأ من البناء التقني

الشامل، إنها، في الحقيقة، وعي نموذج الثقافة الواحدة للتقنية الهائلة، والتطور الهائل المطبق في كل العالم، هذه الثقافة الواحدة أخذت تطبع وجودنا.

في مثل هذه الشروط، يبدو مستقبل الديمقراطية مظلماً، في الحقيقة الديمقراطية تشهد الآن انحرافات جد خطيرة، نتيجة مؤامرة الأمر الواقع الذي فرضته لبنى التقنية، والتقنيات نفسها، وتوجهات هيمنة الشركات العابرة للأوطان في إطار معادلة التطور على الطريقة الغربية.

من المهم أن نفهم سريعاً ماذا يعني هذا المجموع من القوى الميقاتقنية، وإلا فإننا سنجري، كعميان، نحو تدمير، لا سابق له، للطبيعة وللثقافة. . . وللتنوع.

لكل تقنية دور محدد عليها أن تلعبه: التلفزيون يحمل خيالات الرؤية الشاملة الجديدة التي تفرضها الشركات العابرة للأوطان. المعلوماتية هي الجهاز اعصبي الذي يسهل إقامة أجهزة عالمية جديدة. الاتفاقات التجارية تزيح كل مقاومة، الاتصالات تسمح بالانتقال الآني لرؤوس الأموال والمعلومات، هندسة الجينات وتقنيات الفضاء توسع السوق العالمي نحو مناطق بكر جديدة: البناء الخلوي للكائنات الحية، ومناطق الفضاء البعيدة غير المستغلة بعد.

هذه التقنيات، وغيرها، تتآلف معاً لتكون الفضاء التقني الجديد، والذي يزدري الديمقراطية والتنوع.

الطريق الوحيد أمامنا هو قلب هذا الاتجاه، وأن نعطي سلطاناً حقيقياً للجماعات المحلية، مع دعمها، كذلك دعم الثقافات والأمم التي تحاول مقاومة هده القوى العمياء.

5 ـ اقتصاء الكازينو

ريتشارد بارينت، جون كافاناك

إلغاء تنظيمات الأسواق المصرفية، والمالية، وكذلك القواعد الجديدة للتبادل الحر، والتقنيات، فائقة الحداثة، والتي تتيح تحويلاً آنياً لرؤوس الأموال عبر العالم، اجتمعت لكي تغير عميقاً النشاط المالي في كل مكان من العالم، مبالغ هائلة تحول من سوق إلى آخر بمجرد ضغط زر.

أما الدول فشبه عاجزة عن ضمان استقرار الأسواق أو العملات، في مواجهة هذا التسارع الذي لا مثيل له في الصفقات، دور المقامرين في المال العالمي، في تفجر عدد معتبر من الأزمات المالية حالياً، جرى، في معظمه، دون الإشارة إليه في وسائل الأعلام. الكاتبان يقدمان عرضاً تاريخياً لهذه التغيرات الهائلة ولنتائجها.

* * *

30 يناير 1995، أربع وعشرون ساعة، قبل أن ينجح الرئيس كلينتون في جمع 50 مليارد دولار، الضرورية، لتعويم الاقتصاد المكسيكي، وجد النظام المالي العالمي نفسه على حافة الهاوية... والانهيار.

الخبر انتشر، عبر الأسواق المالية، في العالم، مفاده أن المكسيك على وشك العجز عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أذونات الدولة،

رؤوس الأموال هربت من أسواق البورصة، في البرازيل والأرجنتين، وحتى في بلدان بعيدة مثل بولندا وجمهورية التشيك. في ذلك اليوم، إغلاق البورصات بمناسبة العام الصيني وحده جعل الأسواق الآسيوية تتفادى الأزمة.

بعد سنتين ونصف بالضبط، في منتصف عام 1997، استحوذ على العالم رعب مالي مماثل، هذه المرة الأزمة تفجرت في تايلندا، لكنها طالت سريعاً الفيليبين وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا، وروسيا، والبرازيل، وبقدر ما يستولي الخوف على المستثمرين الماليين، بلداً بلداً، فإن رؤوس أموالهم المضاربية تهرب بأسرع مما جاءت. المضاربون الكبار في أسواق العملات، مثل جورج سوروس، زادوا الأزمة حدة، عندما ضاربوا ضد عملات البلدان التي اكتسحتها العاصفة، أما تعليمات صندوق النقد الدولي فلم تصنع إلا تسريع هجرة الأموال.

من كوريا الجنوبية، إلى البرازيل، أسواق العملات والبورصات انهارت ناشرة الحسرة، والموت والخراب البيئي.

الأزمات من هذا النوع، يمكن جداً أن تتكرر في السنوات القادمة، لكن في المرة القادمة ستكون لها آثار ربما أكثر تخريباً على مستوى العالم.

السبب العميق مزدوج: من ناحية إلغاء تنظيمات النظم المالية العالمية تماماً، والذي حال دون أي رقابة من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، ومن ناحية أخرى ثورة التقنيات المتعلقة بالاتصالات، والتي أدت إلى تغيرات عميقة وجذورية في حجم وسرعة ونمط النشاط المالي.

تركيبة العوامل هذه تركت الحبل على الغارب، بالنسبة إلى المضاربين في الأسواق المالية العالمية، والذين صار في إمكانهم تحويل أموالهم الضخمة، آنياً، من بلد إلى آخر، دون استطاعة الدول السيطرة على هذه العملية.

في هذا العالم التقني المعولم، تحررت النقود من الارتباط بمواطنها

الأصلية، وكما سوف نرى، من معظم روابطها بمصادر قيمتها السابقة: السلع والخدمات. النقود صارت هي السلعة نفسها التي تشتريها النقود وتبيعها.

بسبب المبالغ الضخمة، التي يقتضيها الدخول في اللعبة النقودية العالمية، تقلص عدد البنوك والمؤسسات المالية سريعاً، لكنها زادت في الحجم وصارت شيئاً فشيئاً السيطرة عليها صعبة. النتيجة: النظام المالي العالمي صار يتأثر جداً بالأعطال التقنية، وبنتائج المضاربات على المدى القصير، ذات المخاطر العالية، وبقرارات الأفراد. إذا شيء ما لا يسير كما ينبغي في هذا الترتيب الهش، وهو احتمال أكثر فأكثر كبير، في إطار اقتصاد مؤسس على التبادل الحر، أو حدوث أزمة في بلد ما تؤثر على تدفق المال في كل مكان خارج البلد، فإن المضاربين، وقد استولى عليهم الذعر، يسرعون بتحويل أموالهم، دون سابق إنذار (كما فعلوا هذا في المكسيك، في آسيا، في روسيا والبرازيل)، هكذا النظام المالي العالمي يصير مهدداً سريعاً، بسبب انتقال العدوى بين البورصات المعتمدة على بعضها عالمياً، وبالتالي انهيار الاقتصاد العالمي يصير ممكناً جداً.

وهذه بعض عناصر المشكلة:

طبيعة النقود الالكترونية:

في معظم الأعمال والصفقات الشخصية، تستخدم العملات، بمعنى آخر يجري تبادل قطع نقدية أو أوراق أصدرتها الخزانة أو المصرف المركزي، وفق الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، 85 في المئة من الصفقات بالدولار، تنجز بالنقود الاعتيادية في المصارف والأسواق ومحطات الخدمات والمطاعم... إلخ. لكن مليارات الدولارات التي تتداول بين البلدان، وفي الشركات وبين الشركات، وبين كبار المستثمرين والشركات، تنقل من حساب إلى آخر بواسطة شبكات الكترونية، وبخلاف سحب النقود الذي يتم بواسطة آلات السحب الآلية، فإن هذه الصفقات الضخمة لا تجرى على

مرأى الجميع، ومع أن عدد التحويلات الالكترونية لا يمثل إلا 2 في المئة من مجموع التحويلات، إلا أن هذه العمليات الالكترونية تتعلق بخمسة دولارات من كل ستة يجرى تداولها في الاقتصاد العالمي.

السماسرة يستمرون في إلقاء أوامرهم، في سلة العالم كله، بشراء وبيع النقود، في شكل أو في آخر، وهذا يعني زيادة عدد المرات التي ينتقل فيها الدولار ـ أو الين أو المارك. . . ـ من حساب إلى آخر مفتوح على بعد مئات، وحتى آلاف الكيلومترات، لمجرد أن شخصاً متصلاً بشبكة الكترونية ضغط على زر. هكذا أكثر من 2000 مليار دولار تعبر كل يوم الشارع، أو العالم، بسرعة هائلة، في صورة معلومة الكترونية. وكما يقول جيمس غرانت «أوراق البنك، العملة، لم يعد لها وجود إلا في صورة كتابة مسجلة على شريط مغناطيسي في العقل الآلي».

تقنيات المعلوماتية غيرت النشاط المصرفي أكثر مما فعلته أي أنشطة اقتصادية أخرى، السوفت وير، الذي يحكم الشبكات الالكترونية، يتيح الآن تبادل أنواع كثيرة من المنتجات المالية طيلة أربع وعشرين ساعة ـ سندات، أذونات، سلع مشتراة على أجل ـ عبر العالم، لقد غيرت العلاقات الإنسانية داخل البنك «يجري بيع وشراء رموز على شاشة العقل الآلي» يقول فيلكس روهاتين، الذي كان يعمل آنذاك مع لازار مزير. ويضيف «يجرى التعامل مع أشخاص لا نراهم أبداً، نتحدث إلى أشخاص عبر الهاتف، من حجرات بلا نوافذ. أننا نظل جلوساً، أمام الجهاز الآلي، كما في الحروب الحديثة، نتخندق في القيادة، نشاهد الشاشات، نضغط على أزرار، وكل شيء ينطلق».

البنوك على صورة تقنياتها، العقول الآلية وشبكات الاتصالات الخاصة بها، وسعت أسواق المنتوجات المالية، وقلصت تكاليف التحويلات، في معظم الأحوال بإلغاء آلاف الوظائف ـ الخزانة سعاة البريد، ووظائف أخرى ـ امتلاك النظم الآلية تطلب استثمارات هائلة، ففي عام 1990، البنوك التجارية، في الولايات المتحدة، أنفقت 15 مليار دولار في تقنيات

المعلوماتية. هكذا اضطرت بنوك وشركات إلى التجمع من أجل تقليص التكاليف وجمع الأموال الضرورية، وأن تندمج من أجل تقليص التكاليف، وذلك بأن تشترك في أنظمة معطيات غالية جداً. هذه النظم تشجع على سرعة عقد الصفقات المالية، وعندما تكون ملايين الدولارات في اللعبة، فإن بضع لحظات فقط تخاطر بإحداث كارثة.

بكلمات أخرى، النشاط المصرفي العالمي، صار يعتمد كلياً على بضعة مراكز معلوماتية، من أجل إنجاز الرقابة على التحويلات. نظام المدفوعات في غرفة التعويضات CHIPS في نيويورك، يشغل عمارة مكاتب من الزجاج والإسمنت المسلح، بين البيوت المتهالكة في مانهاتن، في داخلها جهازا عقل آلي، حجم كل منهما كالثلاجة، يقومان بتحويل الأموال عبر العالم كله. أوامر الدفع تصل في موجات مستمرة، من خلال 134 خطاً هاتفياً، وبعد أن تمر هذه الأوامر من خلال اثنين وعشرين صندوقاً الكترونياً أسود، بهدف الكشف عن أي تزوير محتمل، فإن العقول الآلية تحول الأموال، في صورة فوتون لا مادي، عبر الأثير الالكترومغناطيسي، كما يقول بيتر باسيل في نيويورك تايمز 1992.

التزوير كابوس مرعب، وإن كان معظم المصرفيين يستبعدون حدوثه، دون الأخذ في الاعتبار أن صاعقة أو فيروس شيطاني يهدد بقطع التيار أو تشويش الرسائل، أو يحدث ازدحاماً، وعطل النظام المالي العالمي، وأن يقود إلى أول رعب مالي عالمي أصله الكتروني.

نظام المدفوعات في غرفة التعويضات CHIPS، نظر جدياً في هذه الاحتمالات، واتخذ استعدادات أمان متطورة جداً، كما أضاف نظم مساعدة للإمداد الكهربائي، والمائي، وجعل كل تجهيزات مانهاتن مزدوجة، مثلها يوجد في الجانب الآخر من هودسون في نيوجرسي. إضافة إلى نظم الوقاية من الحرائق والأسقف المقاومة للمياه.

مع كل هذا، وفق بيتر باسيل، حدث اختلاس 20 مليون دولار عام

1989، عن طريق تحويل مزور، من بنك في زيورخ إلى البنك الوطني في نوفيل كال دوسود، عبر فرعه في نيويورك، محتال آخر استعان بموظفين في البنك السويسري، مستخدماً بنكاً وهمياً في الكاميرون. هؤلاء الفعلة جرى القبض عليهم، العشرون مليون دولار جرى تحويلها في جزء من الثانية، لكن استعادتها استغرقت وقتاً طويلاً. ثلاث سنوات بعد ذلك، 12 مليون دولار لم يعثر عليها بعد.

هكذا رغم كل التحوطات، وأجهزة الإنذار التقنية، فإن عمليات تزوير أكبر، يقوم بها أشخاص من ذوي الخيال، ما زالت ممكنة.

جون لي، رئيس رابطة غرفة التعويضات، في نيويورك، يرى أن 99 في المئة من الصفقات المنجزة من طريق CHIPS، هي صفقات شرعية، ربما هذا صحيح بالنظر إلى حجمها اليومي الضخم، لكن يبقى مع ذلك أن سرعة وفكرة نظام التحويل المالي العالمي، يجعلان من الممكن حدوث عمليات غير شرعية، وتهرباً ضريبياً على نطاق واسع.

التحويلات الالكترونية سرية، كل شخص لديه أموال في بنك، ويرغب في إخفاء وجودها عن السلطان، عن دائنيه، عن زوجته أو عن زوجها، يستطيع الاتصال بالبنك، بواسطة البريد المصور - فاكس - ويعطي أوامر الصرف من أي مكان في العالم، دون التحدث إلى موظف واحد بالبنك... الجنات الضريبية تحتوي أموالاً غير مشروعة، وأرباحاً متهربة من الضرائب، في الحقيقة، معظم الأموال المودعة فيها، الهدف منها التهرب من السلطات التنظيمية أو الضريبية.

حجم وأبعاد الصفقات المصرفية المسموح بها، بوساطة التحويلات الآنية، عبر العالم، تجعل النشاطات المصرفية مربحة جداً لكن بعض الاقتصاديين يخشون أن هذا ربما هو سبب هلاكها.

أكثر من مئة بنك يصدر ويستقبل يومياً أوامر الدفع من خلال CHIPS، بمعدل 2 مليون دولار في الدقيقة. وعلى عكس الدفع بالنقود الاعتيادية،

والذي هو محدد، فإن أوامر الدفع الالكتروني لا تسدد قبل نهاية اليوم، وهو الوقت لذي فيه الحسابات تعوض بعضها بعضاً. وإذا حدث أن بنكاً لا يحوز المال الكافي لتسديد حساباته في نهاية اليوم، فإن الكتابات الالكترونية تلغى، وكل الجهات الأخرى التي لها علاقة بالتحويل مع بنك عاجز، تتكبد النتائج: الزحمة الالكترونية، التي تترتب على مئات التصويبات، خاصة إذا كانت عـة مصارف في حالة عجز، أو إذا أسعار البورصة انهارت معاً، فإن هذا يطلق سلسلة ردود أفعال من إفلاسات مصرفية، والنظام يظل عاطلاً خلال عدة أسابيع، والتي خلالها تكون الشركات محرومة من أموال التشغيل. مع تأكيدهم، بثقة كبيرة، أن مثل هذا السيناريو غير محتمل الحدوث، إلا أن المصرفيين يسلمون بأن تعقيد وسرعة وحيوية الإجراءات المصرفية العالمية، تعرض النظام لأخطار نحن الآن غير قادرين على تخيلها.

العولمة وإلغاء التنظيمات:

تقنيات الإقراض، وتعدد المنتجات المالية تتقدم كثيراً جداً على التنظيمات المصرفية، هذه صممت في زمن كانت فيه الصفقات بسيطة وأقل سرعة. ضغط العولمة أدى إلى أن الخدمات المالية تتحرر من كل أنواع التنظيم.

هكذا بفضل التغيرات التي طرأت على التنظيمات المصرفية اليابانية صارت بنوك طوكيو تتمتع بوضع تنافس أكثر قوة. في 18 أكتوبر 1992، أسبوعان قبل الانتخابات الرئاسية، وفي خطاب ألقاه سكرتير الخزانة الأميركية، نيكولاس برادي، أمام رابطة البنوك الأميركية، أعلن أن زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الأميركية أمر يفرض نفسه من أجل حفز نمو الاقتصاد الأميركي، المهم، قال السكرتير، هو «إلغاء الإطار القانوني العسفي القديم، الذي يحكم النظام المصرفي، بخاصة التقنينات المنتمية لعصر آخر، في موضوع المنتجات، أو ذات الطبيعة الجغرافية» بمعنى آخر البنوك يجب أن تكون حرة في ترك موطنها الأصلي، حيث تكون قادرة على

مساعدة الشركات المحلية والخواص، للإقامة في آسيا، أوروبا أو غيرها، بحسب مصالحها.

الخدمات المصرفية الأميركية، في معظم الأحوال، ألغت تنظيماتها من تلقاء نفسها، لاجئة، في ذلك، إلى إعادة هيكلة محددة ـ تجمع، دمج... إلخ ـ البنوك، بيوت المال، شركات التأمين استطاعت التملص من الإرغامات القانونية المستهدفة الحد من نشاطاتها، ومن امتداداتها الجغرافية، وقتاً طويلاً قبل شروع الكونغرس في إطلاق العنان لها.

هكذا مثلاً، من خلال فرعه سيتي كورب، والذي قانونياً ليس بنكاً، استطاع سيتي بنك العمل في خمسين ولاية من الاتحاد الأميركي، جاعلاً بهذا غير مجدية وغير قابلة للتطبيق، ما يعرف بتشريعات «نيو ديال» والتي المفترض منها أنها ترغم البنوك على البقاء في خدمة الجماعة التي تنتمي إليها. ومن أجل الالتفاف على الإلزام القانوني، الذي يقضي بعدم إقراض إلا نسبة معينة من احتياطه السائل، فإن سيتي بنك باع محفظته الخاصة بالقروض إلى سيتي كورب، والذي لا يخضع لهذا الإلزام (في عام 1998 مؤسسة مالية عملاقة، ترافيلر غروب، اشترت سيتي كورب بمبلغ 72,6 مليار دولار، والشركة الجديدة التي نشأت عن هذا الاندماج أطلق عليها سيتي غروب».

في سنوات الثمانين، البنوك ليس فقط تعمل خارج حدود ولاياتها، وإنما أيضاً أخذت تبيع بوالص التأمين، بيوت السمسرة، وشركات صناعة السيارات، انخرطت عميقاً في سوق العقارات، كل هؤلاء، بشكل أو بآخر، قفزوا على الحواجز التي أقامها الكونغرس من أجل فصل بنوك الأعمال عن البنوك التجارية أو من أجل إجبار شركات السمسرة وشركات التأمين، وأجهزة الأقراض العقاري، على الاقتصار على النشاطات المصرح لها بها.

بفضل تقنية المعلوماتية، وعبقرة القانونيين، فإن الرساميل تسافر أسرع وبعيداً، وبشكل يتعارض مع التشريعات المصرفية ورغم السلطات المسؤولة،

وكما يقول كليك كروك، في كتابه «الاقتصادي» إلغاء التنظيمات «يعني في الغالب تأكيد موت التشريعات».

بعد أزمة عام 1920، وعندما انهار النظام المصرفي الوطني بسبب القروض المخاطرة، مُنح الاحتياطي الاتحادي سلطة تحديد معدلات الفوائد على الودائع. هذا التحديد يهدف إلى منع البنوك من عرض معدلات أعلى مما يعرضه المنافسون، من أجل جذب المودعين. الهدف كان إرادة تفادي أن تصير البنوك مرغمة على تحقيق هامش مرتفع على قروضها، وأن تخاطر بودائع المودعين لديها، وذلك عندما تعطي فوائد عالية على الودائع، وحيث ان الودائع كانت عندئذ مضمونة من قبل شركة ضمان الودائع الفيدرالية FDIC، فإن المخاطرة تصير محملة على دافعي الضرائب، إذا الوضع الاقتصادي تدنى. في الظروف الاعتيادية، الحصص المدفوعة إلى شركة ضمان الودائع الفيدرالية، من طرف البنوك المشتركة فيها، تكفي لتغطية ودائع البنوك التي تجد نفسها في حالة سيئة. لكن إذا تكررت الإفلاسات، فإن احتياط الضمان ينتهي بأن يستنزف، ويجد الكونغرس نفسه مرغماً على توفير الأموال اللازمة لتعويض المودعين. وهذا بالضبط ما حدث في نهاية أعوام الثمانين، عندما انهار التسليف العقاري. لكن أصول المشكلة ترجع إلى عشرات السنين قبل ذلك.

تطور الرساميل المهاجرة:

خلال الحرب الباردة، استثمر المدخرون الأميركيون كثيراً، في الخارج، من أجل الاستفادة من عوائد مهمة. وفي عام 1966، وتحت ضغط اللوبي الممثل لكبار السن والمتقاعدين، قبل الاحتياط الفيدرالي أن تعامل المؤسسات المالية، مثل بيوت السمسرة وشركات التأمين، معاملة حسابات ادخار الخواص، وفق معدلات السوق. هذه الحسابات الجديدة، المسماة صناديق استثمار النقود. معدلات الفوائد الاسمية صعدت كالسهم في سنوات السبعين، وصناديق استثمار النقود راكمت مئات المليارات من الدولارات.

في عام 1979، بنوك الادخار، وشركات التسليف العقاري، والأقراض التبادلي، والتي ودائعها كانت مجمدة في قروض عقارية طويلة الأجل وبمعدل فوائد ضعيف، والتي مُنحت قبل بداية التضخم، وجدت نفسها على شفا الهاوية: الإفلاس.

الكونغرس أسرع إلى نجدتها بأن تبنى نص قانون: قانون الرقابة على إلغاء التنظيمات وعلى النقود عام 1980، وقانون جيرمان عام 1982. في الأساس هذان القانونان يلغيان تدريجاً الحدود التنظيمية المفروضة على معدلات الفائدة التي تقدمها صناديق الادخار. ويسمحان لها بفتح حسابات جارية، وبأن تمارس كل أنواع الأقراض. حتى ذلك الحين مؤسسات التسليف العقاري عاشت على منح معظم القروض الرهنية العقارية للخواص في البلاد. . . الآن سمح لها أن تمارس الإقراض الاستهلاكي وإقراض مقاولي العقارات. كما أن شركات وبنوكاً تجارية صار في إمكانها التوسع أكثر في سوق الإقراض العقاري الاحترافي.

انطلاقاً من الأعراف، ومن القانون، كانت وظيفة البنوك التجارية تقديم أموال التشغيل إلى الصناعة، ورؤوس الأموال للاستثمار، لكنها الآن أخذت تندفع نحو سوق العقارات. محفظة القروض الرهنية العقارية في سيتي بنك زادت من 100 مليون إلى 14,8 مليار دولار في عشر سنوات. هذا الاستعجال في تمويل بناء أبراج مكاتب، والتي أحياناً لا أحد يحتاجها، أدى إلى كارثة في صناديق الادخار، والتي اختفى نصفها. أطفالنا وملايين دافعي الضرائب الذين لم يولدوا بعد، يجب عليهم جمع حوالى 1000 مليار دولار لتعويض الخسائر.

خلال الثلاثين سنة الأخيرة، اتبعت البنوك الأميركية استراتيجية أخرى لكي تتملص من السلطات الرقابية، لقد حولت تدريجياً نشاطاتها إلى الخارج، حيث لا تطالها الخزانة ولا الاحتياط الفيدرالي. هنا أيضاً نجد أن السلطات هي التي أطلقت هذه العملية، بسبب الإهمال أو عدم الانتباه.

في سنوات السبعين، مقابل كل دولار تقدمه البنوك الأميركية قروضاً للخارج أو لأجانب من خلال وكالاتها الوطنية، فإنها تقرض ستة أو سبع دولارات من خلال فروعها في الخارج، والتي أخذت اسماً جماعياً هو «السوق الأوروبي».

هذه الصناديق المشتركة، خاصة بالدولار، ظهرت في أوروبا استجابة للاحتياحات المالية عالمياً والذي يستطيع الاقتراض منه كل المقترضين. ميزة السوق الأوروبي هي أن النقود، فيه، تحسب في عملة مختلفة عن النقود الرسمية في البلد حيث توضع الودائع، كل هذه الرساميل تتملص، في معظمه من رقابة سلطات البلد الأصلي. وعندما تكون الشركات الأميركية في حاجة للأموال في الخارج، وتلجأ إلى «السوق الأوروبي» فإنها بهذا تطيع السياسة الأميركية المستهدفة الحد من خروج الرساميل من الولايات المتحدة. لكن هذه الأموال الهائلة، بالدولار في الخارج، تمثل حلاً بديلاً مخيفاً عن سوق الرساميل الأميركية. .I.B.M كانت الشركة الأولى المقيمة في الولايات المتحدة، والتي تستخدم السوق الأوروبي بشكل فاعل، لكن عدداً من الشركات الأميركية، العاملة في الخارج، خارج الولايات المتحدة، لم تتأخر، في تمويل نشاطاتها في الخارج، في اللجوء إلى السوق الأوروبي، دون بنوك بلدها الأصلي، السوق الأوروبي توسع حتى أصدر السندات ثم صار يعرض قائمة من المنتجات المالية والأكثر فالأكثر تعقيداً، لقد لعب دور الوسيط بين الأسواق المالية في العالم كله، والتي كانت حتى ذلك الحين مستقلة تماماً.

اقتصاد الكازينو:

رؤوس الأموال كانت في طريقها لأن تصير سلعة عالمية حقيقية. في عام 1973، مجموع الحسابات بالعملات الأوروبية، كانت تمثل 315 مليار دولار. في عام 1987 ارتفع المجموع إلى حوالى 4000 مليار دولار. هذا التوسع الخيالي تسارع بفضل سلسلة من إلغاء تنظيمات الصفقات المالية

الدولية، بدأت بقرار إدارة نكسون القاضي بوضع نهاية لتحديد معدلات التبادل في عام 1971، شهر أغسطس، والذي أدى إلى أن جميع دول العالم فقدت جزءاً مهماً من سلطتها على النقود. قيمة النقود منذئذ صارت تتحدد في السوق العالمي الذي أخذ يندمج شيئاً فشيئاً، هكذا أخذ السماسرة، في كل أنحاء العالم، يتاجرون في كمية الليرة أو الدراخما أو الفرنك، التي يستطيعون شراءها، في كل لحظة، مقابل دولار يتأرجح باستمرار.

في سنوات السبعين، الاقتصادي الشهير ملتون فريدمان، أقنع بورصة التجارة، في شيكاغو، التي أقامت سوقاً محدد الأجل للحم الحلوف ومنتجات زراعية أخرى بهدف حماية المزارعين وشركات المواد الغذائية من تذبذب الأسعار، بأن سوق منتجات نقودية محددة الأجل، مطلوب. كلما تذبذبت معدلات التبادل، كلما أمل المستثمرون في تغطية أنفسهم بواسطة عقود شراء أو بيع بسعر وتاريخ محدد. الإمكانات كانت لا محدودة. في عام 1989، عرض 350 نوعاً من العقود محددة الأجل، مالية في معظمها، في بورصة شيكاغو وفي سبعين بورصة جديدة ظهرت في العالم.

القادة الأميركيون يلعبون الدور الأول في تغيرات الأسواق المالية في العالم. خصوصاً في حالتين:

أولاً: عام 1971 ألغى نيكسون تحويل الدولار إلى ذهب، بمعنى آخر، صار غير الأميركان مرغمين على الحفاظ على دولاراتهم ودائع في مكان ما أو يحولونها إلى عملة أخرى. ثماني سنوات بعد ذلك، بول فولكر آنذاك على رأس الاحتياط الفيدرالي، حاول مكافحة التضخم الذي أخذ ينخر الولايات المتحدة، بأن قلص من تداول العملة، لقد لجأ إلى المنهج المعتاد: رفع معدلات الفائدة التي يتوجب على البنوك التجارية دفعها للحصول على الدولارات من الاحتياط الفيدارلي. مع ذلك، حيث أن الدولار كان عملة الاحتياط العالمي، فإن الاحتياط الفيدرالي، لا إرادياً، أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة في كل مكان، هذه أخذت تتأرجح وكذلك معدلات التبادل، وكما قال ميكائيل لوفين، في كتابه «المقامر الكذاب 1989»

«ما بين يوم وليلة أسواق السندات من كونها ماء راكداً تحولت إلى كازينو حقيقي» شراء وبيع وأقراض المنتجات المالية، صار في العالم كله تجارة في ذاتها، ولا علاقة لها أساساً بالاستثمارات في القطاع الإنتاجي أو التجاري. مع ذلك حيث أن معدلات التبادل تعوم أكثر فأكثر، فإن «التغطية» صارت ضرورة بالنسبة لبعض الشركات العابرة للأوطان. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الثالث انهارت، والبنوك التجارية الكبرى، مدركة أنها تستطيع تحقيق أرباح أسرع في شكل عمولة، تكاليف، وفوائد، بأن تعيد تدوير عشرات المليارات من البترودولار في خزائن البلدان النفطية.

ثانياً: ازدهار الأسواق المالية العالمية، جعل، شيئاً فشيئاً، صعباً على الحكومات الوطنية، صياغة، وأكثر من هذا تطبيق سياسة اقتصادية. في هذا العالم الغوغائي، حيث النقود تتداول على كيفها، فإن المعضلة التي تواجه القادة السياسيون صارت واضحة: فرض تنظيمات ثم مشاهدة السرعة التي بها المؤسسات المالية تتملص منها بأن تغير واجهاتها، أو تندمج في شركات أخرى، أو تخترع مناورات أخرى، لكي تجعل حياة السلطات صعبة.

المصرفيون يتعللون، مع ذلك، بأنه في حالة احترام التنظيمات، فإن هذه تشكل عائقاً أمام التنافس الدولي. لكن مع هذا فإن تاريخ إلغاء التنظيمات مملوء بالفضائح والأخطاء المالية التي كلفت كثيراً، حفنة المصرفيين أنفسهم وأيضاً وخصوصاً الملايين من دافعي الضرائب والمدّخرين.

السباق نحو إلغاء التنظيمات:

21 أكتوبر 1987، حدث في المدينة، ما وصفه رئيس بورصة لندن بأنه «bigbang» بطيء وغالي التكاليف، والذي وضع نهاية لقرنين من ممارسات البورصة الاعتيادية. بين يوم وليلة ألغيت تنظيمات السوق، وفتح أمام البنوك وبيوت السندات الأجنبية، نظام الكتروني، على غرار نظام البورصة الأميركية، ناسداك NASDAC أقيم ليحل محل السلة على النمط القديم.

المضاربون يمكنهم عندئذ الاستغناء عن بورصة لندن، وأن يتعاملوا مباشرة مع سوق نيويورك وطوكيو، بتكاليف أقل جداً. وكما فعلت بورصة نيويورك منذ عشر سنوات، فإن بورصة لندن ألغت تحديد عمولات المتعاملين. لقد صار مسموحاً للشركات أن تتصرف كسمسار وعامل بالجملة معاً. البنوك التجارية الأميركية، والتي ممنوع عليها في الولايات المتحدة تجارة السندات، أمكنها عندئذ دخول هذه السوق في لندن، عابرة بذلك، باستخفاف الخط الفاصل بين بنوك الأعمال والبنوك التجارية، والذي حدده قانون 1933، وهو حجر الأساس في النظام المصرفي الأميركي «عقب أزمة عام 1929 ونتائجها الماثلة أمام العقول، فإن هذا القانون يستهدف منع البنوك من العمل كنقابة قيم البورصة».

التوسع العالمي من خلال الاندماج، والحصول على أحجام كبيرة، تسارع في سنوات السبعين، وإعادة الهيكلة الشاملة للقطاع، أجبرت على جميع رساميل هائلة. في البداية سيطرت البنوك الكبرى على هذه السوق، لأنها تملك القوة المالية، وعلاقات الأعمال الضرورية من أجل تكوين، مع بنوك أجنبية، كتلة قادرة على منح قروض ضخمة. لكن في سنوات الثمانين، وبقدر ما أن الحاجة إلى الرساميل تتضاعف، فإن الشركات، في حاجة إلى التمويل، وجدت أكثر اقتصادياً الحصول على الأموال من خلال إصدار الأذونات وكل أنواع السندات. المؤسسات المالية، من مختلف الأنواع، أخذت تجمع كثرة من القروض الصغيرة وتبيعها في شكل سندات في أسواق العالم.

المقترضون، في العالم كله، بخاصة الشركات الكبيرة، صار في إمكانها آنئذ أن تقارن أسعار النقود في كل مكان تقريباً، وأن تقترض منها في أشكال عدة ومختلفة. المستثمرون في إمكانهم تغطية أنفسهم، في اقتصاد وطني أو في قطاع معين، بشراء الأسهم الأجنبية. الأسواق العالمية للسندات تقدم إمكانية التنويع. القوانين والنظم التي تمنع، فيما سبق، الاستثمارات الدولية، صارت تلغى تدريجاً، وأسواق السندات فقدت ما تبقى لها من

روابط حغرافية، لقد صار الآن ممكناً الاستثمار في سوق نيويورك بشراء أسهم من وول ستريت، في أسواق بورصة شيكاغو.

السينغ باغ «الضجة الكبرى» أطلقت حمى إلغاء التنظيمات في أسواق مالية أخرى وفي كل مكان من العالم، الأسواق المزودة بالمعلوماتية أخذت تستحوذ على جزء، يزداد باستمرار أهميته، من الأعمال على حساب السلة التقليدية. إلى جانب ميزة السرعة والراحة فإنها تحقق اقتصاداً في العمولات وفي الضرائب. أسهم الشركات الأجنبية صارت منتجات تجرى سمسرتها دولياً: لندن، أمستردام، باريس، فرانكفورت، زيورخ تتنافس في تقديم الخارطة الأكثر عالمية للأسهم ولعمليات الأجل المحدد في الشركات الأجنبية في العالم كله. في عام 1990 شراء وبيع الأسهم الأجنبية، في بورصة لندن، فاق بيع وشراء السندات الوطنية.

الحاجز الأخير:

عاصفة إلغاء التنظيمات، انتهت تقريباً، من كنس العالم المتطور، لكن عقبة أخيرة ما زالت أمام التداول الحر للرساميل، مانعة المجموعات المالية من السيطرة على الأسواق العالمية. هذا الحاجز هو البلدان الفقيرة في العالم الثالث، التي رفضت بعناد فتح قطاعها المصرفي التجاري أمام الهيمنة الأجنبية. دورة أوروغواي الثامنة، وآخر دورة في مفاوضات الغات ـ اتفاق عام حول التعريفة الجمركية والتجارة ـ دمرت هذا الحاجز.

في معظم البلدان الفقيرة جداً، البنوك الأجنبية كانت تقليدياً مرحباً بها بسبب الخدمات التي تقدمها، لكن ذلك إلى حد معين. إنها مرغوبة باعتبارها تقدم قروضاً تجزيئية ورؤوس أموال بشروط خاصة وموضوع رقابة، ومع بعض الاستثناءات تقريباً، كان ممنوعاً عليها المشاركة في القطاع المصرفي التجاري. وحيث أن المال عامل أساسي في التطور، هكذا تذهب حكومات العالم الثالث، فإن الخدمات المالية يجب أن تبقى في يد الوطنيين، وفي خدمة مصالح البلاد، ومنع الرساميل من مغادرة اقتصادها.

الولايات المتحدة قادت الهجوم من أجل إلغاء رقابة بلدان العالم الثالث على أسواقها المالية، وذلك في دورة أوروغواي. وفق الولايات المتحدة، وبلدان غربية أخرى، الفاعلية والإنصاف يقضيان بأن تمنح المعاملة الوطنية لكل البنوك الأجنبية في كل بلد. التعبير «معاملة وطنية» يعني، في الأساس، أن البنوك الأجنبية يجب أن تعامل معاملة البنوك المحلية. هكذا يصير الدخول إلى أسواق العالم الثالث المالية مباحاً أمام البنوك الأميركية، حتى لو أن هذه تمكنت من السيطرة تماماً على المؤسسات المحلية. هكذا توجب على الدول التخلي عن أي محاولة للحفاظ على سيطرتها على النشاط المالي الوطني.

هذه هي إحدى النقاط التي دار حولها النقاش والمفاوضات خلال سبع سنوات. لكن الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، أجبرت في النهاية البلدان الفقيرة على التنازل، والآن تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة، فإن الغزو المالي يجرى على قدم وساق.

بينما كانت هذه المفاوضات تجرى، دفعت الولايات المتحدة المكسيك إلى إلغاء تنظيمات خدماتها المالية، وأن تعقد معها اتفاقاً والذي وفق كلمات المفاوضة الأميركية، سوف يمكن البنوك الأميركية من الحصول «على فرص جديدة خارقة للعادة».

هذا الوضع أكدته ألينا ALENA. أحد موظفي الخزانة الأميركية صرح متبجحاً «المكسيكيون أهدونا نظامهم المالي». وهذا صحيح. في يناير 1995 العالم كله تذوق نتائج هذه الهدية. الاقتصاد المكسيكي لن يشفى بسبب ذلك قبل وقت طويل، والمواطن العادي المكسيكي سوف يدفع، في نهاية المطاف، تكاليف إنقاذ الولايات المتحدة لمضاربيها ومن بينهم شاس مانهاتن وغولدمان ساكس.

بكل وضوح، الكارثة المكسيكية عام 1995، وكارثة جزء كبير من العالم عامي 1997 و1998. تعلن عن كوارث أخرى. في اقتصاد معولم

مترابط بواسطة تقنية قادرة على تحويل كميات هائلة من الرساميل، آنياً، حول العالم، وفق أوامر المضاربين في منأى من أي تنظيم أو رقابة على هذا التدفق، فإن علينا انتظار كوارث متتالية.

مع ذلك نحن مقتنعون بأن هذا الحال لن يسمح به طويلاً، إنه يجعل الحصول على خدمات المصارف أكثر فأكثر صعوبة، وبعيدة بالنسبة إلى الجماعات المحلية وللمشروعات الصغيرة ولعامة الناس، والأسواء من هذا أنه يضع الآلة الاقتصادية الدولية في وضع هش جداً، النظام المالي العالمي يمكنه الانهيار كقصر من الرمال الذي صاره.

تغيير يجب أن يحدث نحو نظام لا يقوم على المضاربة، نظام حيث الأموال المستخدمة تكون لها أصول جغرافية ـ موطن ـ وعلاقات معينة مع السلع والخدمات التي تمولها، كما كان عليه الحال في السابق، في صالح الاقتصادات المحلية والإقليمية، الأمثلة على ذلك بنك كرامين في بنغلادش وساوث تور في شيكاغو واللذان يسبحان ضد التيار، ويقدمان لنا دروساً ويثيران فينا الأمل. تغير اتجاه من هذا النوع، وحده، يتيح للجماعة المالية أن تكون في خدمة عالم، بيئياً واجتماعياً قابلاً للحياة، ولو طال الأمد.

6 - هيمنة الشركات العابرة للأوطان وآلياتها

توني كلارك

في هذا الفصل، المناضل الكندي توني كلارك، يدرس السلطان المتعاظم للشركات العابرة للأوطان، في خطوطه العريضة، إنها لم تعد فاعلاً اعتيادياً على المسرح الدولي، مالكة منذئذ السيطرة على آليات الاقتصاد، والأسواق المالية، والبيروقراطية الجديدة، التي تدير التجارة العالمية، ووسائل الأعلام، وأكثر فأكثر التعليم، فإنها تمارس الآن دور حكومة عالمية حقيقية.

كلارك، مستثمراً هنا، عشرين عاماً من التجارب والخبرات، ومن المسؤولية النضالية. بعد أن حصل على الدكتوراه، من جامعة شيكاغو، بأطروحة موضوعها «الأخلاق الاجتماعية والتوجه الديني». عام 1974، سمّي مديراً لقسم الشؤون الاجتماعية في مؤتمر رجال الدين الكاثوليك الكنديين. ثم رئيساً للجنة السلام والعدالة في مجلس الكنائس الكندية. من عام 1987 وحتى عام 1993 قاد «الفعل الكندي» وهو ائتلاف من مجموعات كندية عمالية واجتماعية، تناضل لمنع الانضمام إلى اتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة وضد ألينا ALENA. وهو أيضاً رئيس لجنة دراسة الشركات في منتدى دولي حول العولمة. ومؤلف كتاب «أزمة القيادة الأخلاقية في الكنيسة الكاثوليكية الكندية» عام 1995، وكتاب: «شهادة على العدالة» بالتعاون مع تيريزا كلارك.

في كتابهما «التوسيع الكلي» عام 1974، ريتشارد بارينت ورونالد موليو، أكدا أن «الرجال الذين يقودون الشركات العالمية، هم أول من امتلك، في التاريخ، التنظيم، والتقنية، والوسائل المالية، والإيديولوجيا التي تسمح بمحاولة جدية لإدارة العالم كوحدة اقتصادية مندمجة».

خلال الحقبتين الماضيتين، منذ كتابة هذه السطور، أكدت الشركات العابرة للأوطان ETN سلطانها وسيطرتها التي تمارسها على العالم. اليوم 47 من 100 من الاقتصادات الأكثر أهمية في العالم، هي شركات عابرة للأوطان. أما التجارة العالمية فإن 70 في المئة منها تحت سيطرة 500 شركة، و1 في المئة من الشركات العابرة للأوطان، في العالم، تملك نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في نفس الوقت أنظمة اقتصاد السوق، وحرية التبادل الجديدة، صنعت، على مستوى العالم، الشروط التي أتاحت للشركات العابرة للأوطان وللبنوك، نقل رساميلها وتقنيتها وسلعها وخدماتها، كما يحلو لها، عبر العالم، دون أن تخشى أي مضايقة من الدول والحكومات الوطنية المنتخبة ديمقراطياً.

هناك، في الحقيقة، تحول هائل في السلطان، والذي من الحكومات والدول الوطنية، انتقل إلى أيدي الشركات العابرة للأوطان والبنوك. إن الشركات هذه والبنوك هي التي تدير الآن فعلياً حياة الأغلبية العظمى من سكان الأرض. مع ذلك، هذا الواقع الجديد، نادراً ما ينعكس في استراتيجيات حركات المواطنين الهادفة إلى تغيير اجتماعي ديمقراطي. في معظم الأحيان هذه الاستراتيجيات تستهدف قبل كل شيء التأثير على السياسات الحكومية، بينما السلطان الحقيقي، الذي يمارس في الكواليس، من قبل الشركات العابرة للأوطان، لم يوضع موضع سؤال ولم يمس.

في بداية القرن الواحد والعشرين، يبدو من المهم أن الحركات الاجتماعية في الشمال، كما في الجنوب، تحدد سياسة جديدة، من أجل القضاء على هيمنة الشركات العابرة للأوطان عالمياً.

سوف نقدم رؤية كلية للعناصر الأساسية للسلطان الجديد، والذي في مرحلة العولمة، يمنح الشركات الكبيرة سيطرة فعلية على حياة الناس وحياة الأمم. ثم سنطرح بعض الاقتراحات حول طريقة معالجة الوضع.

خلال الثلاثين سنة الأخيرة، كما يقول دافيد كورتن، نخبة أوساط الأعمال والحكومات العالمية، اجتمعت، بشكل منتظم، في منتديات مثل مجلس العلاقات الخارجية، واللجنة الثلاثية، للوصول إلى إجماع حول برنامج العولمة.

خلف الأبواب المغلقة، نجحت هذه القيادات في الاتفاق حول بعض الأفكار المشتركة، بخاصة فكرة الاندماج الاقتصادي العالمي، وتوحيد مختلف نظم التجارة والضرائب والتنظيمات. وحول فلسفة اقتصادية، والتي عليها قيدة كل الأمم، بالاشتراك مع الاستراتيجيات السياسية المستهدفة إنجاز هذه التحولات. إنجاز الاتفاقات الجديدة حول التبادل الحر، والذي دعم اتفاقية برايتون وودز، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC، مكن هذه النخبة العالمية، غير المنتخبة، من امتلاك أدوات مهمة لممارسة الحكم في الثلاثة أقاليم المهيمنة من العالم، دون أن يكون عليها تقديم كشف حساب لأحد.

غير مبالية بأوطانها الأصلية، الشركات اليابانية، والأميركية الشمالية، والأوروبية، صارت مهاجرة، تحتال على الهويات والانتماءات الوطنية. من أجل خدمة مصالحها في ميدان المنافسة العالمية. وحيثما تعمل في أي مكان من العالم، فإن هذه الكيانات العابرة للأوطان، تستطيع اللجوء إلى فروعها في الخارج، وإلى اتفاقات باطنية، وإلى تحالفات استراتيجية من أجل تبني هذه الهوية الوطنية أو تلك المستجيبة أفضل لأهدافها، وهي تغيرها مثل الحرباء؛ لكي تتشابه مع الشركات المحلية في البلد حيث تعمل. أحد المديرين عبر عن ذلك أفضل تعبير عندما قال «عندما نذهب إلى بروكسل فإننا ننتمي إلى الجماعة الأوروبية، وعندما نذهب إلى واشنطن نصير شركة أميركية» هكذا بحسب الحاجة، ترفع العلم الوطني للبلد الذي تختاره

للحصول على ميزات ضريبية ودعم بحوث، أو تمثيل في الحكومة عند إجراء مفاوضات تتعلق بمصالحها ومشروعاتها التجارية. هذه الشركات المهاجرة، تتوصل هكذا حتى إلى تغيير الدول الوطنية بحسب مصالحها.

حلف الدولة والشركة:

في معظم البلدان الصناعية، مجالس مكونة من أطر قيادية، في الشركات والبنوك الأكثر أهمية، عقدت تحالفات جديدة مع الدولة، في الولايات المتحدة، مثلاً، من بين 200 عضو في المائدة المستديرة حول الأعمال، نجد مديرين اثنين وأربعين من الخمسين شركة الأكبر حجماً، وفق القائمة التي أعدتها مجلة «لافورتون» وسبعاً من ثمانية بنوك تجارية كبرى، وسبعاً من عشر شركات تأمين وخمساً من سبع سلسلات توزيع الأكثر أهمية، وسبعاً من ثمانية أكبر شركات النقل، وتسعاً من إحدى عشرة شركات الخدمات العامة. عندما الشركات العابرة للأوطان الأساسية، تتوصل إلى اتفاق حول السياسة المتبناة، فإنها تطلق حملة من الدعاية والضغط حول المسائل الأساسية: مسلحة بشبكة من مراكز البحوث، وشركات العلاقات العامة. فإن ائتلافات الأعمال هذه ـ البزنس ـ تجمع وقائع وتحليلات خبراء، واستبيانات آراء، وتضع مقترحات سياسية وتنظم مجموعات من المواطنين، لإطلاق حملات تستهدف التأثير على الحكومات وعلى سياساتها. هذه الحملات، قائمة في صالح إلغاء الديون، وفي صالح الخصخصة وإلغاء التنظيمات، فإنها استطاعت تفكيك جزء كبير من السلطان ومن أدوات الحكومات الوطنية.

الهدف الأول لاتفاقات التبادل الحر الجديدة، مثل الغات وألينا، هو السماح للشركات عابرة الوطنيات، والبنوك، بالعمل دون التقيد بالتشريعات والدساتير الوطنية. وكما تقول كارلا هيل، المفاوضة الأساسية الأميركية في مفاوضات ألينا والغات «نحن نريد أن الشركات تستطيع الاستثمار في الخارج دون أن تكون ملزمة بأخذ شريك محلي، وأن تصدر نسبة معينة من إنتاجها،

وأن تستخدم بعض قطع الغيار المحلية دون الخضوع لعشرات الإرغامات الأخرى». بالنتيجة البنود المتعلقة بـ «المعاملة الوطنية» في اتفاقية ألينا والغات تضمن للمستثمر الأجنبي نفس الحقوق والحريات المكفولة للشركات المحلية. في نظم التبادل الحر الجديدة، قانون الاستثمار يضمن إلغاء مختلف التنظيمات التي تفرضها الدول الوطنية على الاستثمار الأجنبي، بخاصة تلك التي تفرض على المستثمر الأجنبي: حصة التصدير، اللجوء إلى المعدات الوطنية، والإلزامات المتعلقة بالعمل، والاختصاصات التقنية. بفضل هذا الشكل الجديد من الحماية الدستورية، فإن حقوق الشركات العابرة للأوطان تتفوق على حقوق المواطنين في كل دولة. ومن ناحية أخرى فإن السلطة التشريعية للقات وألينا لها الأولوية على تشريعات الدولة الموقعة في حالة أي نزاع.

خلق ثقافة استهلاك عالمية، هي عنصر أساس آخر في الطغيان الجديد الذي تمارسه الشركات الكبرى. يقدر الآن ما تنفقه الشركات العابرة للأوطان على الدعاية، يمثل أكثر من نصف ما تنفقه مجموع دول العالم على التعليم العام. كل هذه الدعاية تتوجه إلى خلق علاقة بين المصالح الخاصة ـ مصالح الشركات العابرة للأوطان ـ والمصلحة العامة، في عقول الناس. ثقافة عالمية وحيدة هي الآن في طريقها إلى الولادة، والتي تتجاهل ليس فقط الأذواق المحلية والاختلافات الثقافية، وإنما أيضاً تهدد بأن تمارس نوعاً من الهيمنة الاجتماعية على المواقف وعلى التوقعات وعلى سلوك الأفراد في العالم كله.

بفضل مؤسستين انبثقتا عن مؤتمر برايتون وودز، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أمكن لمديري الشركات العالمية الجديدة وضع الأمم والشعوب تحت سيطرتها.

البنك وصندوق النقد هما في علاقة مباشرة مع القطاع المالي، سواء من ناحية المقرضين كما من ناحية المقترضين. اتفاقات القروض يجرى التفاوض عليها سراً، وفي الغالب، بين موظفيها، وممثلي الحكومات، وفي

معظم الأحوال، ممثلوا الحكومات ليسوا مسؤولين أمام الشعب، والذي باسمه يلزمون الخزانة الوطنية لصالح المقرضين الأجانب، البنك والصندوق، يجب اعتبارهما، كما يقول أحد الملاحظين «مؤسسات حكومية تمارس سلطانها بفضل قوتها المالية، من أجل التشريع، من خلال نظام قانوني كامل، وحتى تغيير البناء الدستوري في الدول المقترضة». موظفو هذه المنظمات لهم أحياناً سلطة «إعادة النظر في السياسات التجارية والضريبية، والموزانة لبلد ما، كما في متطلباتها الإدارية وفي مسألة إعادة إسكان النازحين، والسوق العمومي، وقانون العمل، والنظام الصحي وقوانين البيئة».

في سنوات الثمانين، البنك والصندوق الدوليين، انتهزا فرصة إعادة التفاوض، في مسألة الديون، لكي يجبرا البلدان النامية أو في طور النمو، على أن تطبق على اقتصادها خطط تعديل هيكلي .P.A.S. هذه الخطط ترغم على إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جذرية، والتي تستهدف توجيه موارد وإنتاجية بلد ما، نحو تسديد الديون، وتشديد المنافسة العالمية. من بين الإجراءات المفروضة نذكر: إلغاء التنظيمات على نطاق واسع، الخصصة، خفض قيمة العملة الوطنية، تقليص الاتفاق الاجتماعي، تخفيف العبء الضريبي على الشركات، زيادة تصدير الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية، إلغاء التحديدات المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، وزيادة سريعة في اعتماد البلدان على استيراد السلع والخدمات. خطط إعادة التعديل الهيكلي صارت، في الحقيقة، أدوات إعادة استعمار عدة بلدان من الجنوب، لصالح الشركات العابرة للأوطان والبنوك. «انظر إدوارد غولد سميث وفالدين بيلو».

المنظمة العالمية للتجارة، الجديدة، نتاج مؤتمر أوروغواي، والتي حلت محل القات، صممت لكي تقوم بوظيفة حكومة عالمية ذات سلطان تشريعي وقضائي في خدمة الشركات العابرة للأوطان.

المنظمة العالمية للتجارة خُولت مهمة إزالة كل العقبات أمام المنافسة،

وأمام الاستثمارات الدولية. في إطار المنظمة هذه، مجموعة من الممثلين التجاريين، غير المنتخبين، تقوم بدور برلمان عالمي له سلطة نقض القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الوطنية وللبرلمانات الديمقراطية في العالم كله. في نفس الوقت أكبر الشركات العابرة للأوطان، تلعب دوراً من الدرجة الأولى، في المنظمة العالمية، من خلال العلاقات الوثيقة مع ممثلي البلدان الأعضاء، في حالة الولايات المتحدة، مثلاً، شركات عملاقة مثل I.B.M. بنك أوف أميركا، بوينغ، كوداك، جنرال موتورز إلخ... هي عضو في المائدة المستديرة حول الأعمال ـ البزنس ـ وتحضر اجتماعات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالسياسة وبالمفاوضات التجارية.

وجوه الهيمنة:

في الفقرات التالية سنرى كيف أن نظماً عالمية جرى استنزافها من قبل الشركات العابرة للأوطان، والبنوك.

ماليات عالمية:

عولمة الأسواق المالية تمثل ثورة، الزمن ولى حيث السلطات الوطنية كانت قادرة على حفظ استقرار الأسواق المالية بفضل التنظيمات واللوائح المصرفية: المتطلبات في ما يتعلق بالاحتياط، ضمان الودائع، تحديد سقف معدلات الفائدة، والفصل بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمارات. إننا نشاهد، في كل مكان إلغاء التنظيمات المالية، والاندماج بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، وأكثر من هذا أن الشركات العابرة للأوطان، صارت تستغني عن البنوك، وتقوم بإصدار سنداتها الخاصة، وتقنية المعلومات غيرت جذرياً العمليات المصرفية، لدرجة أن 2000 مليار دولار يجرى تحويلها يومياً في العالم. وبفضل التحويلات الالكترونية أكثر من 150 ألف صفقة دولية تتم في يوم واحد. سرعة وتتالى هذه الصفقات، بين ماليزيا، نيويورك، ميامي، وجزر كايمان، والبهاماس أو سويسرا... لا تسمح إلا بصعوبة بالغة، بمتابعة أثر هذه الأموال، فما بالك تنظيم حركتها.

لكن هذا السوق المالي العالمي غير المنظم، صار هشاً جداً وغير مستقر، لدرجة أن صدمة في بلد ما ـ مثلاً المكسيك ـ تهدد باضطراب الأسواق المالية في البلدان الأخرى، قبل أن تجد السلطات الوطنية الوقت للتدخل. وإذا لم تتخذ إجراءات تنظيمية جذرياً جديدة، فإن السياسات الضريبية في الدول سوف تكون مهددة بسبب هشاشة سوق المال العالمي «أنظر ريتشارد بارينت وجون كافاناك».

الإنتاج الصناعي المعولم:

بقدر ما أن صناعة السيارات، الالكترونات، النسيج، الملابس، تتطور بقدر ما أنها تتوسع خارج بلدانها الأصلية، وتكلف، بالباطن، مقاولين مستقلين بعملياتها الإنتاجية والإمدادية في الخارج، وينشأ بالتالي «المصنع العالمي» وتقسيم دولي للعمل جديداً جداً. بفضل عولمة شبكات الإنتاج فإن الشركات الصناعية العابرة للأوطان تصير قادرة على نقل نشاطاتها، سريعاً، خلال العالم، باحثة عن فرص استثمار أكثر ربحية وعن يد عاملة بأسعار زهيدة، وأقل انتظاماً في نقابات. عولمة الإنتاج هذه، أدت إلى تقليص صارخ في عدد فرص العمل في الصناعة في الشمال ـ الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا ـ وعمال العالم كله صاروا شيئاً فشيئاً احتياط يد عاملة عالمية. حتى أن الاستثمار في غواتيمالا، في ماليزيا أو في الصين، بدا لعمال نيويورك ولندن أو مونتريال، على أنه منافسة غير شريفة. المنافسة العالمية تهدد بأن تجر العمال في مكان ما نحو أجور متدنية، والفارق الكبير بين أجور عمال الشمال وأجور عمال الجنوب بدأ منذ الآن يتقلص.

التوزيع المعولم:

في «التوسع الكلى» 1994، ريتشارد بارينت وجون كافاناك، وصفا السوق العالمي الهائل الذي يحدث تغييراً في الإنتاج الزراعي في كل مكان من العالم، ويقلص من قدرة الأمم على إشباع الحاجات الأساسية لشعوبها، الشركات العابرة للأوطان، في الصناعات الزراعية والغذائية، تطالب بإلغاء

نظم الدعم، والحماية الزراعية التي أتاحت الحفاظ على أسعار السلع في مستوى نسبياً منخفض في بلدان الشمال الصناعي. في نفس الوقت، بلدان الجنوب الفقيرة، والتي كانت مكتفية بنفسها في مستوى الغذاء نسبياً، صارت الآن في حاجة ماسة للعملات الأجنبية لكي تكفل تسديد خدمات ديونها، وأرغمت هكذا على التخلي عن أراض زراعية ذات قيمة لصالح الشركات العابرة نلأوطان المتخصصة في الصناعات الغذائية، وأن تتحول إلى الزراعة النقدية مع أنها تستورد ما يغذي شعوبها.

«التصدير أو الموت» هكذا صار الشعار. لكن التصدير أو الموت هو الأمر الواقع. تبني مناهج الإنتاج القائمة على التقنية الحيوية، ـ فانيليا منتجة في المعمل، كرفس معدل جينياً، زهور وطماطم يقاوم الجليد، هرمون النمو البقري، مضافة إلى وسائل نقل المواد إلى مسافات بعيدة، أدى إلى أخطار عدة، ليس فقط بالنسبة لوسائل حياة المزارعين التقليديين، في البلدان الفقيرة، وإنما أيضاً بالنسبة إلى نوعية وجودة المنتجات الغذائية عموماً. خلال هذا الوقت، عمالقة الصناعات الغذائية ـ جنرال فود، كرافت وغيرهما، دمجت عملياتها ووسعت، عالمياً، استراتيجيتها التجارية.

الحلم الذي يداعب الشركات العابرة لوطنيات، بتحويل العالم إلى «جنة استهلاك» هو في طريقه أيضاً للتحقق، الشركات ذات شبكات التوزيع العالمية، مثل جنرال موتورز، نستلي وماكدونالدز، تنفق، سنوياً، مليارات الدولارات، في الدعاية والترويج، من أجل خلق سوق عالمي يتوسع باستمرار، ويقوم على الاستهلاك الموسع. الهدف «البيع في كل مكان لنفس الأشياء» وبنفس الطريقة، دون الاهتمام كثيراً بالعادات والأذواق المحلية وبالاختلافات والخصوصيات الثقافية والدينية.

وضع اليد على الموارد:

الشركات العملاقة العابرة للأوطان، التي تستغل موارد العالم، مثل ايكسون، ميتسوبيشي، تكساس غولف، شيل، الكان، وغيرها من شركات

قطاع الطاقة والمناجم، والهيدروكهربائية، وسعت مجال نشاطها على قدر اتساع العالم. وهي تستنزف، بشكل خطير البيئة، وتفسدها، عندما تتسرب، عرضاً كميات هائلة من النفط، وعندما تحول مسارات الأنهار، وعندما تغرق أو تقطع أشجار مناطق بكاملها، وعندما تستنزف احتياط الثروة السمكية، وتدمر الكائنات الحية وحيوانات الغابة، ليس في هذا من جديد إلا المناخ الجديد الذي يتمثل في إلغاء التنظيمات في مجال مثل حماية البيئة. البنود التي تتعلق بالموارد والطاقة، في ألينا والغات، صممت من أجل تسريع استغلال وتصدير الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، بسبب متطلبات شعار: «التصدير أو الموت» الذي فرضه صندوق النقد الدولي فإن البلدان الفقيرة، ذات الاقتصاديات القائمة على هذه الموارد الطبيعية، ليس لها من خيار إلا فتح أبوابها أمام الشركات العابرة للأوطان العاملة في هذه القطاعات، بدون تنظيمات ولا حماية للبيئة.

النمو السريع للتصدير ـ تصدير الموارد الطبيعية ـ لا يسرع فقط باستنزاف الموارد غير المتجددة، وإنما أيضاً يزيد من حدة طلب العالم على الماء العذب، والذي احتياطاته، الآن، تقع تحت سيطرة الشركات العابرة للأوطان. إلى كل هذا يضاف تدمير آخر الغابات الاستوائية، وإلقاء النفايات السامة، المستمر، في النظام البيئي، من قبل شركات مثل يونيون كاربايد، داو شيميكال... لا يدهشنا عندئذ أننا على قاب قوسين من كارثة بيئية.

الصحة والتعليم:

الشركات العابرة للأوطان وضعت يدها أيضاً على الخدمات الأساسية ـ الرعاية الصحية والتعليم ـ والتي كانت تتكفل بها الدولة في معظم البلدان. دمج أفقي ورأسي أدى إلى ولادة نظام صحي تحت سيطرة المجموعات الكبيرة. في الولايات المتحدة، شركات صناعة الأدوية الضخمة تندمج مع نظيراتها في الضمان الصحي، من أجل السيطرة على المستشفيات والصيدليات وحتى العيادات المستقلة، وبيوت المتقاعدين... إلخ. في

اقتصاد عالمي بدون تنظيمات هذه الشركات العملاقة مستعدة لابتلاع كل نظام الصحة العمومية.

في نفس الوقت الشركات العابرة للأوطان، تغزو أيضاً نظام التعليم، في الولايات المتحدة، منتدى أعمال ـ بزنس ـ التعليم العالي ونقابة تطوير المدارس الأميركية ـ التي توجه أموال الشركات للاستثمار في مدارس ابتدائية بهدف ربحي ـ تتكون من شركات عابرة للأوطان مثل: At.a.t.، فورد، كوداك، جنرال الكتريك، وغيرها، وشركات مثل: كوكاكولا، بيبسي، ماكدونالدز، والتي تشارك، مباشرة، في وضع البرامج الدراسية، وتعرض علاماتها التجارية، وتنظم ترويجاً دعائياً لصب الأطفال الصغار في «القالب» (انظر اغنيز برتراند، ولورانس كالافاتيدس).

ـ ترخيص الكائن الحي:

بينما التنظيمات المتعلقة بالشركات العابرة للأوطان، فككت وألغيت في كل مكان من العالم، فإن حقوق احتكار هذه الشركات للإعلام وللتقنية صارت محمية من خلال الملكية الثقافية، المنصوص عليها في الغات، والتي إضافة إلى الحماية من خلال التراخيص الدولية، امتدت إلى المواد الجينية، بخاصة البذور والعلاجات الطبيعية. ترخيص الكائن الحي يسمح للشركات العابرة للأوطان بأن تمارس رقابة عامة على الأجهزة الجينية المتدخل فيها OGM، وعلى الكائنات الدقيقة، وعلى النباتات والحيوانات. الأسوأ من هذا أيضاً أنها تملك منذئذ إمكان الحصول على حقوق احتكارية في ما يتعلق بالبحوث في الجينات، وعلى كل منتوج يصدر عن هذه البحوث، وهذه الحقوق تطبق على أنواع بكاملها، والذي يعني أن الكائن الحي صار موضوع ملكية خاصة.

في مثل هذه الظروف، المزارعون الذين تقليدياً، يضعون جانباً جزءاً من حبوب محصول ما من أجل زراعتها للحصول على محصول تالٍ، يجدون أنفسهم مخالفين للتشريعات الدولية حول «التراخيص» ـ أو براءات

الاختراع ـ إلا إذا دفعوا مقابلاً للشركات العابرة للأوطان التي تملك تراخيص البذور. هكذا الآن صار ممنوعاً على مزارعي العالم كله إنتاج مخزونهم الخاص من البذور. وأخيراً تجرى محاولة توسيع التراخيص المتعلقة بالكائنات الحية لتشمل استنساخ النطف البشرية.

الاستنساخ الثقافي:

متسلحة بوسائل اتصال عبر الأقمار، فإن شركات الترفيه تبيع إنتاجها في العالم كله، المشاهد المستهدف من هذه الصناعة العالمية هو 2/5 من سكان العالم الذين أعمارهم تقل عن عشرين سنة، وأكبر نجاح حققته MTV في هذا المجال في سنوات الثمانين، في عام 1993 يشاهد برامج MTV نحو 210 ملايين أسرة عبر العالم. وامبراطورية موسيقى البوب تسيطر حالياً على سوق الشباب في كل أوروبا، أميركا الشمالية، وأميركا اللاتينية، وهي في طريقها للانتشار في آسيا، سوني، فيلبس، ماتسوشيتا، توسع أيضاً حصتها في هذه الأسواق.

لكن هذا التوسع الذي يعتبر شكلاً جديداً من الإمبريالية الثقافية، يلاقي الاحتجاجات، في البلدان الفقيرة في آسيا، في أفريقيا، في أميركا اللاتينية. هذا التغلغل للصوت ـ والصورة ـ عابرة الوطنيات على يد عمالقة القطاع الستة، يهدد بخنق التقاليد الموسيقية في الثقافات المحلية، ويقلص من عمل الفنانين المحليين، في نفس الوقت صناعة الترفيه العالمية تنتج ثقافة متجانسة والتي تعكس قيم وأولويات الشركات الغربية (انظر ريتشارد بارينت وجون كافاناك).

قواعد جديدة لعمل اجتماعي:

إن أعظم الآمال، في الكفاح ضد الهيمنة المتزايدة للشركات العابرة للأوطان والبنوك، تكمن في تكوين حركات اجتماعية من أجل كفالة الحقوق السياسية للمواطنين.

معظمنا يشعر بأنه فقد التحكم في مستقبله الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. هذا ليس صحيحاً فقط بالنسبة للغالبية الفقيرة من الجنوب، بخاصة بعد الخراب الذي أحدثته خطط التعديل الهيكلي، وإنما أيضاً بالنسبة إلى الطبقات الوسطى العاملة، وهي الغالبية في بلدان الشمال. بالنسبة للكثيرين ضمان عمل وقت كامل، ومجتمع نسبياً مستقر، وخالٍ من الجريمة. وبيئة غير ملوثة، ومستقبل طيب لأطفالهم هو من قبيل الأحلام. المناخ إذن مناسب لإطلاق حركات اجتماعية من أجل استعادة الرقابة الديمقراطية على شؤوننا.

السيادة الشعبية:

في تكوين هذه الحركات يجب التركيز على مفهوم السيادة الشعبية، باعتبارها قاعدة العمل المشترك. خلال القرن العشرين، جرى الكفاح، في كل مكان، من العالم، من أجل الاعتراف بالديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية؛ واللتين هما في قلب السيادة الشعبية، وقد جرى النص عليهما في قوانين، وسجلتا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الاتفاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية.

لكن الهيمنة الجديدة التي تمارسها الشركات والبنوك، التي أخذت زمام إدارة الشؤون، أفسدت تماماً مسؤولية الحكومات الوطنية، الإلزام الأخلاقي والسياسي الذي يلزم الدول بالتدخل في اقتصاد السوق جرى إلغاؤه، من أجل ضمن أن مجموع النظام الاقتصادي، الضريبي، الاجتماعي، البيئي والسياسي الوطني يقدم مناخاً صالحاً للمنافسة والاستثمار الدولي في الاقتصاد العالمي الجديد، وبقدر ما يتفاقم اللاأمن فإن شكلاً من التعصب اليميني الوطني يحاطر بالظهور، مع أشكال جديدة من الحماية ضد الهجرة وضد استيراد السلع الرخيصة من قبل الشركات العابرة للأوطان. في مثل هذا المناخ يجب على الحركات الاجتماعية أن تضع كل طاقتها في مقاومة طغيان الشركات الكبيرة، ومقاومة صعود التعصب الوطني اليميني.

إذن يجب إعادة تنظيم الحركات الاجتماعية من أجل خدمة حق الشعوب في اختيار مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لكن هذه الوطنية الجديدة يجب أن تولد متوافقة مع الحركات الاجتماعية في البلدان الأخرى المنخرطة في معارك مماثلة.

بيان المواطن:

من أجل إطلاق حركات اجتماعية، مستهدفة إعادة إقامة رقابة ديمقراطية، في الشمال كما في الجنوب، فإنه من المناسب تحديد أساس ووضع برنامج مشترك. هذا يمكن أن يترجم في بيان مواطني العالم، ويشمل:

- إعلان حقوق أساسية للشعوب في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- أولوية الحقوق السيادية للشعوب على الشركات العابرة للأوطان والبنوك.
- إلزام الشركات العابرة للأوطان بالوفاء ببعض الشروط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- حث الحكومات على تحديد وتشريع قواعد تنظيمية جديدة تسمح بممارسة رقابة ديمقراطية على الشركات العابرة للأوطان.
- قدرة الحركات الاجتماعية على القيام بأي عمل ضروري من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، ومن أجل ضمان استمرار الرقابة الديمقراطية على الشركات العابرة للأوطان.

روح وممارسة السيادة الشعبية يوجدان في صميم هذا البيان، موضوعه الأساس هو منح الحركات الاجتماعية، في الشمال، وفي الجنوب، قاعدة عمل مشترك من أجل قلب هيمنة الشركات العابرة للأوطان، والاحتجاج على عملياتها في المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي.

7 - قواعد سلوك الشركات

جيري ماندر

سلوك الشركات لا يحدده أولئك الذين يعملون فيها، وإنما يحدده بناؤها نفسه، العاملون فيها يكتفون باحترام معاييرها القانونية و«الأخلاقية». الربح يأتي في مقدمة المعايير، النمو أو التطور في المرتبة الثانية، واللاأخلاقية - وليس الأخلاقية - تأتي في المرتبة الثالثة، تتبعها بعض المتطلبات الأخرى.

أن نطلب من الشركات سلوكاً أفضل، وأن لا تعطى الأولوية للربح، وللنمو، أو أن تعمل، قبل كل شيء، لصالح المجتمع المحلي والبيئة أو العمال، يعني كما لو أننا نطلب من جيش أن يلقي سلاحه. القياديون الذين يتبنون سياسات أكثر اجتماعية، أو بيئية، يجدون أيديهم مغلولة، إنهم لا يستطيعون إعطاء الأولوية للبيئة أو للاجتماعي على النتائج المالية، دون المخاطرة بأن يجدوا أنفسهم في صفوف البطالة.

بعض القواعد التي تحكم سلوك الشركات، نجدها معروضة في هذا الفصل.

* * *

في الفصل السابق وصف توني كلارك، بالتفصيل، الدور العالمي الذي تلعبه الآن الشركات الكبرى. فصول أخرى، من هذا الكتاب، توضح بعض

نماذج سلوكها: إغلاق المصانع، إعادة التوطين، إلقاء المنتوجات السامة، قرصنة جينية، تدمير البيئة، والتخلي عن المجتمعات من أجل «المناطق الحرة» ذات التشريعات الاجتماعية والبيئية المائعة،... لماذا تتصرف هذه الشركات على هذا النحو؟

يمكن أن نعزو هذا إلى تأثير قياداتها، أفراد غير مسؤولين، منحطين، غير شرفاء، يستحوذ عليهم الطموح، يبحثون عن امتيازات شخصية لدرجة تقودهم إلى تجاهل القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية.

هذه رؤية ضيقة جداً، والتي، في نهاية المطاف، تعفي الشركات من المسؤولية لتلقي بها على أكتاف الأفراد. إن المشكلات الأساسية التي تطرحها الشركات هي بنيوية، ومرتبطة بالقواعد التي يتوجب عليها طاعتها، الشركة ليست تحت سيطرة الأشخاص، كما هو الاعتقاد الشائع، إنها بناء تقني، في جزء منه مستقل، والذي يتصرف وفق منطق متكيف تماماً مع وظائفه الأساسية: الحصول على أرباح، خلق وإطلاق منتجات جديدة وتقنيات جديدة، توسيع سوقه، زيادة قوته، والدعوة لإنجيل الاستهلاك عبر العالم.

إذاً كل المشكلات التي تطرحها الشركة، يمكن إرجاعها إلى الأشخاص الذين تستخدمهم، فإنه يكفي تغيير هؤلاء لحل المشكلات. للأسف مهما كانت مراكزهم، فإن كل العاملين مضطرون إلى العمل وفق قاعدة وبنية الشركة. إذا حاولوا التمرد، فإنهم، ببساطة، يفصلون، ويستبدلون بآخرين، مستعدين لأن يلعبوا اللعبة. هكذا الشكل، إلى حد بعيد، يحدد المحتوى، الشركات هي ماكينات حقيقية.

ـ روح العلبة:

غير قادرين على إدراك التنظيمات غير الممكن تفاديها لبنية الشركات، وطبيعتها، وغير واعين بتطلعاتها، فإننا نظل سلبيين، إننا هكذا نساهم، لا إرادياً، في زيادة نفوذها، وقوتها على مستوى العالم، وفي رفع المسؤولية

عنها. أكثر من أي مؤسسة أخرى، بما في ذلك الدولة، فإن الشركات الحديثة تصنع تصورنا للحياة. إيديولوجيتها، أولوياتها، نظام قيمها، ونمط تنظيمها وسلوكها، دخلت حياتنا اليومية. «ثقافة الشركة» تحدد الحياة على الطريقة الأميركية، والتي يتوجب الدفاع عنها بأي ثمن، حتى بالسلاح، إذا اقتضى الأمر.

الاتفاقات التجارية العالمية أزالت معظم العقبات أمام غزوها كل بلدان العالم، ووسائل الإعلام الأميركية، تمارس سلطانها في كل مكان من العالم، وثقافة «الشركة» الأميركية تتجه إلى الحضور في كل مكان.

عندما تفتح المذياع أو الجهاز المرئي، عندما تفتح الصحيفة، فإن الشركات تتوجه إليك من خلال الدعاية، الشركات الأميركية تخصص لهذا الغرض أكثر من 150 مليون دولار سنوياً، وهي تفوق موازنة التعليم الثانوي في الموازنة الوطنية. الدعاية هي المؤسسة التربوية المسيطرة في الولايات المتحدة.

وفق كتاب «عصر التلهية» حوالى 75 في المئة من وقت المحطات المرئية التجارية، تتحمل تكاليفه أكبر مئة شركة في البلاد. كثير من الناس قد لا يدركون أهمية هذه الإحصائية. لكن إذا أخذنا في الاعتبار، أنه يوجد حالياً، في الولايات المتحدة، 450 ألف شركة، وحوالى 250 مليون نسمة يعيشون وفق أساليب مختلفة، ولهم وجهات نظر مختلفة حول السياسة والأولويات الفردية والوطنية. فأن نجد، مع ذلك، أن مئة من أكبر الشركات هي التي تقرر ما يجب إذاعته على كل الموجات وما لا يجب إذاعته.

أكثر من نصف الوقت من البث، مخصص لهذه الشركات، بمقابل، في القنوات العمومية، والتي خلال سنوات ريغان، لم تعد تستلم عملياً أي دعم من السلطات الفيدرالية، فاتجهت إلى الشركات. عام 1995 الكونغرس، بقيادة غينغريش، هدد بإلغاء المساعدات الفيدرالية، وأن يترك المجال حراً للخواص.

مدة وتكرار المشاهد الإعلانية، قبل وبعد وخلال البرامج الممولة من الشركات، يزدادان وفقاً لنفوذها على القنوات العمومية، هذه، في الماضي، تعرض مشاهد قصيرة، من قبيل «هذا البرنامج ممنوح من الشركة ايكسون» الآن جملة أو اثنان مع شعار واسم الشركة. عدة قنوات تلفزيونية، المعروف عنها أنها «ليست تجارية» أعلنت حديثاً أنها سوف تبث الدعاية. لقد كان هذا هدف أولئك الذين، من ريغان وحتى غينغريتش، عملوا على إلغاء تمويل القنوات العمومية.

المشاهد الأميركي المتوسط، يشاهد الآن حوالى 22 ألف مشهد دعائي سنوياً، هكذا الشركات الكبرى تطبع في دماغه 22 ألف مرة، صوراً توحي بأن السعادة القصوى تكمن في شراء سلع استهلاكية: البعض منها يمتدح ميزات سيارة، وأخرى ميزات دواء. لكنها جميعاً تتفق على أمر واحد: يجب أن تشتري شيئاً ما. الحياة لا تستحق أن تحيا إلا إذا أغرقنا في السلع. الدعاية التي تقطع بث البرامج، هي أيضاً مصممة من قبل الشركات الكبرى، وتذهب في نفس الاتجاه.

الشركات، من ناحية أخرى هي أكبر مانحي المعدات التعليمية للمدارس، في الولايات المتحدة وغيرها، إنها تقدم الآن، مجاناً، الكتب والأشرطة المرئية وبرامج المعلوماتية إلى المدارس العمومية والخاصة، كافلة هكذا «خدمة عمومية» في زمن تقليص الموازنات. شركات قطاع النفط، بدت كريمة بشكل خاص، عندما وضعت تحت أيدي الشباب مواد تعليمية تحت عنوان «الطبيعة» والتي توصف على أنها موارد ثمينة في يد الإنسان، وتضع في المقدمة مفاهيم مثل «إدارة الطبيعة» بواسطة المنتجات الكيماوية، من خلال قطاع هائل من الصناعات الغذائية. جيل الشباب يعد هكذا لكي يرى الطبيعة بشكل يتوافق مع أهداف الشركات الكبرى.

ـ الاعتراف المستحيل بالذنب:

ما زلت أنتظر اليوم الذي فيه رئيس إحدى الخمسمائة شركة المتعددة

الجنسيات، في العالم، يأتي ويعترف علناً بالذنب. اعترافه يمكن أن يكون على النحو التالي: «باسم شركتي وإدارتها، ومساهميها، أُعلن أسفنا واعتذارنا للسكان المحيطين بمصنعنا على النهر X أو Y لها، عن الأضرار التي ألحقناها بهم. وشعورنا بالخجل من أننا، وخلال سنوات قذفنا بنفايات سامة في النهر، معرضين السكان للأخطار، سوف نقوم بكل ما نستطيع لكي نعالج هذا. من ناحية أخرى نحن نعرف الآن أنه مستحيل ضمان تخزين منتجات كيماوية ذات أضرار، بدون خطر، مصانعنا، منذئذ، سوف توجه لإنتاج مواد أقل خطورة... نحن لا ننوي أبداً التخلي عن هؤلاء السكان وعمالهم».

أبداً لم نسمع مثل هذا البيان، ولا قيادي، في إحدى الشركات، يمكنه وضع رفاهية السكان فوق مصالح الشركة. ولو فعل هذا فإن الضحايا سوف يرفعون دعوى قضائية مكلفة جداً للشركة، المساهمون عندئذ سوف يهاجمون الإدارة. القاعدة تقضي، في الواقع، أن المدير العام يعمل، قبل كل شيء، لصالح المساهمين اقتصادياً، إنه إذن مرغم على تجاهل رفاهية السكان ـ بخاصة صحة العمال والحفاظ على البيئة ـ وأن ينفي ارتكاب أي فعل ضار إذا هذا جر إلى تدنٍ في الأرباح.

في عدد من القضايا، نفت الشركات كل مسؤولية عن أفعالها المسببة للموت أو الجروح، أو الأمراض. هكذا قيادات شركات التبغ المتعددة الجنسية، نفت وكذبت، بدون خجل، بخصوص الآثار الضارة للتبغ، نفس الأكاذيب أطلقها صانعو المنتوجات الكيماوية، وموانع الحمل، والمواد ذات الأساس لإميانتي ـ مادة ضارة بالصحة ـ.

إخفاء المعلومات يعني إذاً التسبب في قتل مئات الأشخاص، ومرض عشرات الآلاف منهم، في ظروف أخرى هذا يقود إلى أحكام بتهمة القتل.

الانفصامية:

إذا لم يحكم على الشركات أبداً بسبب جرائم القتل، وأنها لم تعترف

أبداً بأخطائها، فذلك بسبب طبيعتها المزدوجة: إنها تستخدم مستخدمين وليس أشخاصاً - إن لم يكن هذا بالمعنى القانوني للمصطلح «أشخاص معنويون» - وليس لهم مشاعر. الشركة التجارية يمكن أن يكون لها مكاتب، أو مصنع، لكن ليس لها وجود ولا شكل فيزيقي، ليس لها جسم. عندما في مدينة أو بلد ما، تجد أن الشروط ليست في صالحها - قواعد سلامة صارمة، أو يد عاملة ذات مطالب - فإنها تستطيع التجرد من ماديتها، وأن تستعيدها في مكان آخر. هذا الاتجاه يزداد بشكل صارخ، في الأنظمة الجديدة للتبادل الحر.

ما هي الشركة التجارية؟

إنها قبل كل شيء تصور أعطي اسماً ووجوداً قانونياً، القانون يعترف لها بكيان، ونحن نمنحها شكلاً عينياً، لكنها لا توجد إلا على الأوراق.

الأغرب من هذا أيضاً، أن هذا الكيان غير المحسوس يتمتع بحقوق مماثلة لحقوق الأفراد - الطبيعيين - القانون يصف الشركات بأنها «شخص وهمي - اعتباري في اللغة العربية - يقوم بشراء وبيع الخيرات، أو يقوم برفع قضايا رد اعتبار خاصة. و«كلام الشركات» - الإعلان، العلاقات العامة - يحميه التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، الذي يحكم حرية الكلام - التعبير -. هذ الحرية وسعت لتتمتع بها الشركات التجارية، بينما الشركات، كما نعرفها اليوم، لم تكن موجودة عندما تمت صِيْغَ إعلان الحقوق عام 1792. (التعديل الأول يستهدف في الأصل حماية حرية الكلام الفردية، في زمن حيث وسائل الإعلام لم تكن إلا صحفاً وكتباً، نتيجة توسيع حرية الكلام هذه، 150 مليون دولار تنفق سنوياً على الدعاية، من قبل حفنة من الشركات التي تؤطر الآن إدراك العامة، بدون وجود أي محاولة تنظيم من قبل الدولة عملياً).

إذا كانت الشركات تتمتع بعدة «حقوق إنسان» إلا أنها غير ملزمة بتحمل مسؤولية هذه الحقوق، حتى في حالة الإهمال المؤدي إلى الجروح

أو الموت فإنها لا تواجه عقوبة السجن. يحدث أحياناً أن المستخدمين يلاحقون قانونياً بسبب أفعال يعلمون أنها ضارة، وأن شركة تجارية يمكن أن تفرض عليها غرامة، و أنها تجبر على تغيير أسلوبها، لكن بنيتها لم تتغير أبداً، وحياتها لم تهدد أبداً. عكس الكائنات البشرية، الشركات لا تموت موتاً طبيعياً، الشركة التجارية تحيا عموماً بعد الرجال والنساء الذين كانوا جزءاً منها أو أنهم ملاكها، الخلود بالنسبة لها يقع في دائرة الممكن. الواقع الفيزيقي الذي يسم الكائنات البشرية لا يتوافر للشركات. هذا الكيان، هذا التصور، هذه الكتلة من الأوراق المسماة شركة تجارية، ليست قادرة على الإحساس بأي مشاعر، مثل الندم، أو الخجل، سلوك الشركات يحكمه نظام معاييرها، وقواعد وأشكال وغايات تسجل في أوضاعها القانونية وتؤكده البنى القانونية.

القواعد المرتبطة بسلوك الشركات:

القاعدة الأكثر أساسية، في إدارة الشركات، هي وجوب الحصول على أرباح، على المدى. القاعدة الثانية، التي تحكم الشركات المسجلة في البورصة، هي أن الشركات يجب أن تنمو، وتتطور وتكبر، لأن النمو هو المعيار الذي وفقاً له تقوّم في البورصة. ما عدا ذلك يعتبر ثانوياً، سواء كان هذا رفاهية المجتمع، والعمال، وصحة العالم، وحتى الرفاهية العامة.

أولئك الذين يعملون في شركة ما، لا يمكنهم إذن العمل وفق ضميرهم. مثل العمال على خطوط الإنتاج، الذين يتوجب عليهم العمل وفق سرعة الخط، فإن القياديين، في الشركة، موثوقون إلى جهازها، وعليهم طاعة قواعدها.

بهذا المعنى، الشركة هي في جوهرها ماكينة، بناء تقني، منظمة تتبع مبادىء أدائها الخاص. الأخلاق الإنسانية ليس لها فيها مكان، بسبب ازدواجية هذه السمات، سمات الأشخاص الطبيعيين، وسمات الأشخاص الوهميين ـ الاعتباريين، فإن الأطر يتصرفون أحياناً بشكل غريب، يقومون بعكس ما يعرفون، ربما، انه عادل وأخلاقي.

هكذا عام 1986، المصنع الكيماوي يونيون كاربايد، في يوبال ـ الهند ـ سرب عرضاً مادة Demethyle isocyant في الهواء، مما أدى إلى إصابة 200 ألف شخص بأضرار جسيمة، وموت أكثر من 600 شخص. بعد الحادث، بقليل، وارن اندرسون، رئيس مجلس إدارة الشركة، متأثراً، أعلن إلى وسائل الإعلام نيته أن يقضي كل بقية حياته في إصلاح أخطائه. مع ذلك، سنة بالكاد بعد هذا التصريح، أكد لمجلة بزنس ويك أند «ترك نفسه ينقاد لعواطفه» وأنه مستعد ليقود الشركة في معركة قضائية لكي لا تدفع تعويضات. . . ماذا حدث؟

وارين اندرسون أدرك، وربما أرغم على إدراك، أن رد فعله الإنساني لا يليق برئيس مجلس إدارة شركة مسؤولة أمام المساهمين. وليس أمام ضحايا يوبال. وأن عليه أن يقدم للمساهمين حساباً إيجابياً. إذا أصر وارين أندرسون على التعبير عن مشاعره الشخصية والاعتراف بمسؤولية الشركة، فإن مصيره كان، ربما، الطرد.

هذه بعض القواعد التي يجب على الشركات احترامها، انها تسمح بأن تفهم لماذا تسلك هذه الشركات هكذا، وكيف أنها تصل إلى ممارسة الهيمنة على الأوساط البشرية والطبيعية.

قواعد السلوك السبعة:

1 ـ مطلب الربح:

معيار أقصى للقرار، له الأولوية على رفاهية المجتمع، وعلى صحة العمال، وعلى الصحة العمومية، والسلام، والمحافظة على البيئة، والأمن الوطني: جريمة ضد الدولة، الشركات الأميركية تجد الوسائل حتى للتجارة مع «الأعداء» ليبيا، إيران، كوبا.

مطلب الربح والنمو هما الدافعان الأكثر أساسية عند الشركات، إنهما يمثلان، بالنسبة لها، غريزة الحياة.

2 ـ مطلب النمو:

التطور مسألة حيوية بالنسبة إلى الشركة، علاقاتها مع المستثمرين، البورصة، ومع البنوك، وسمعتها تتوقف على ذلك. ضرورة النمو تدفعها إلى البحث، واستغلال الموارد النادرة، في مناطق منسية من الكرة الأرضية.

آخر المناطق البكر، في العالم، يضحّى بها الآن على مذبح الإنتاج، وتمارس ضغوطات على السكان الذين يعيشون في مناطق غنية بالموارد، لإرغامهم على التخلي عن نمط حياتهم التقليدية، وأن ينخرطوا في دوامة الإنتاج ـ الاستهلاك. الشركات تدّعي تحديث «المجتمعات الأقل تطوراً» بهدف الإحسان إليها، ورفع مستواها، لكن الإحسان غريب على هذه الشركات.

نظرياً الشركات ذات الرأسمال الخاص ـ تلك التي هي ملكية فرد أو عائلة ـ لا تعرف هذه الحاجة الكامنة إلى التطور، فعلياً سلوكها أحياناً هو نفسه. 'لنمو ينتج اقتصادات واسعة، ويزيد عموماً من الإنتاج. شركات عائلية عملاقة، مثل Bechler، على العكس لم تبد أي استعداد لإبطاء نموها، على العكس، إذن، حتى بالنسبة إلى الشركات التجارية الصغيرة، ذات الرأسمال الخاص، الشركات الخضر، ذات الإدارة المتنورة ـ تجد صعوبة في مقاومة الرغبة في التطور. كما أن البنوك تتردد في تمويل الشركات ذات التطور الضعيف، كوادر البنوك ومسؤوليها الكبار والمتوسطين يرون أن آفاق مستقبل هذه الشركات محدودة جداً. إن ثقافة الشركة تحتقر التواضع، والاعتدال في طلب الربح.

3 ـ اللاأخلاقية

محردة من الإنسانية، ومن المشاعر، فإن الشركات لا تستطيع الظهور بمظهر أخلاقي، وأن تضع لنفسها أهدافاً خيرية. قرارات عكس مصالح المجتمع، أو ضارة بالبيئة تتخذ إذن دون وازع ضمير. في الحقيقة قيادات الشركات تنزع إلى جعل انعدام المشاعر قاعدة ضرورية للقرارات «الموضوعية».

مع ذلك تجهد الشركات في إخفاء لا أخلاقيتها، في الأيام الأخيرة، الصناعيون الأميركيون أرادوا إعطاء الانطباع بأنهم يهتمون بالبيئة وتلوثها، وبالفنون، وعلاج المدمنين على المخدرات. لكن إذا الشركات تحاول إجبار نفسها على إظهار سلوك اجتماعي، فذلك، بالضبط لأنها ليست مسؤولة أمام المجتمع. إنها لا تهتم أبداً بتطلعات المجتمع باستثناء تلك التي تخدم أهدافها.

البعض مثلاً أثار ضجة كبيرة حول أعمال الشركات لصالح البيئة، مثل الشركة البترولية التي أقامت قواعد التنقيب في البحر، وتظهر دعاياتها السمك مزدهراً حولها. أما شركات استغلال الخشب تنفق ملايين الدولارات دعاية حول مزارعها، بينما هي تهتم فقط كطامع في الموارد المتجددة وتدمر غابات بكاملها.

يمكن التأكيد، كقاعدة عامة، أن الشركات تتجه إلى الفخر بالصفات التي لا تتوافر فيها بهدف تحسين صورتها. عندما تقول الشركات «نحن نهتم» بهذا أو بذاك فهذا يعني دائماً أنها لا تهتم، كيف يمكن أن تكون غير هذا وأفعالها كلها في خدمة الربح؟!

4 ـ تكميم ـ خطوط إنتاج ـ تحديد

من الضروري للشركات أن المعلومات الذاتية يعبر عنها في صورة موضوعية، في كلمات أخرى، في أرقام. وهذا يستبعد من القرار كل قيمة ليست كمية، هكذا الحال مثلاً بالنسبة للقيمة الروحية المرتبطة بالغابة عند بعض الشعوب، هذه القيمة إذن لا تدخل في معادلات الشركات التجارية. الغابات تقوّم بالأمتار، عناصر الإنتاج التي تضع في خطر صحة أو رفاهية السكان ـ تلوث، نفايات، سموم ـ تترجم في تصورات موضوعية ـ محايدة ـ مثل «علاقة تكاليف الإنتاج ـ الأرباح» أو «تعويض» وعندما يجرى تقويم مستوى السلامة في بعض معايير الإنتاج، فإن صانعي السيارات، يحسبون العدد المحتمل للحوادث والموتى في كل مستوى معيار. الأرقام المتحصل

عليها تقارن، بعد ذلك، بتكاليف التأمين والقضايا التي ترفعها عائلات الضحايا. مسألة العلاقات العامة أيضاً توضع في أرقام. وهكذا تعد الموازنة.

التوجه نحو التكميم يظهر في كل سمات نشاط الشركات. هكذا في الأعلى من جانب الإنتاج، يُجتهد لقياس الزمن الضروري لكل عملية يقوم بها العامل. الهدف هو تحديد المهمات من أجل تحويلها إلى آلية بعد ذلك. وإلغاء الحاجة لليد العاملة. وإن لم يحدث ذلك، فإن المهمة تختزل في شكلها لتكراري والأكثر بساطة، وبالنتيجة تجرى مقارنة العمال ببعضهم بعضاً.

العمال، عندما يتمكنون من الحفاظ على عملهم، فإن عملهم التكراري والممل بشكل رهيب، لا يمنحهم الانطباع بالمشاركة في مسيرة الشركة، إنهم يشعرون أنهم مجرد حلقة في الماكينة.

5 ـ حركية ولا زمنية:

الشركات تتملص من الزمان ومن المكان، إنها لا تموت، وإنما تبقى بعد موت مؤسسيها، لقد رأينا هذا. هذه المخلوقات القانونية لا توجد إلا على الورق.

وفق القواعد الجديدة للتجارة العالمية، خصوصاً، فإن الشركات غير ملتزمة بأي شيء نحو المكان حيث توجد، ولا نحو مستخدميها وجيرانها. هذا يجعل الشركة الحديثة مختلفة تماماً عن التجار الصغار في الماضي، والذين لا بقاء لهم إلا بإقامة علاقات طيبة مع زبائنهم ومع جيرانهم، وحيث أنها بدون أخلاق، وبدون ارتباط بمكان معين، وبدون طبيعية فيزيقية ـ المصنع ليس شركة ـ فإن الشركة تستطيع إعادة توطين كل نشاطها في مكان آخر حالما يظهر أقل إزعاج لها في المكان حيث توجد.

6 ـ معارضة الطبيعة

ربما بعض مستخدمي الشركات يحبون الطبيعة، لكن الشركات نفسها تتوجه إلى التدخل في الطبيعة وإفسادها، ذلك لأنه بتحويل المواد الأولية إلى

سلع تجارية يتمكن الصناعيون من تحقيق الأرباح. هكذا المعادن المستخرجة من باطن الأرض تتحول إلى سيارات. والأشجار إلى خشب وأثاث وورق. والبترول إلى طاقة. جزء من الطبيعة ينتزع من مكانه الأصلي ويحول إلى شكل جديد.

في حالات نادرة تجرى زراعة أشجار، وبعض عناصر الطبيعية يجرى تجديدها، لكن لا يمكن أبداً العودة إلى الوضع الأصلي.

كل النشاط الصناعي يقوم إذن على تدخل في الطبيعة، وعلى إعادة تشكيلها. وعندما الموارد الطبيعية تنفذ في جزء من العالم، فإن الشركات تذهب إلى مكان آخر.

تحويل الطبيعة هذا يحدث في كل المجتمعات حيث يمارس النشاط الصناعي. لكن في نظام رأسمالي، وأكثر من هذا معولم، فإن العملية تتسارع، لأن الشركات الرأسمالية محكومة بالنمو، استخراج وتحويل الموارد الطبيعية بنسق يتسارع أكثر فأكثر، يشارك في وجود الشركة نفسها. وبالتالي يتسارع الاستهلاك أيضاً.

الشركات من مصلحتها إقناع الناس بأن الاستهلاك والإشباع هما شيء واحد. الاكتفاء الذاتي - إشباع داخلي - والرضى الناتج عن الطبيعة وعن العلاقات مع الآخر، والاكتفاء، من أجل الإشباع، بما نملك، يبدو في نظر الشركات ذا طابع تخريبي.

النتيجة أن الشركات العابرة للأوطان تدمر الطبيعة لتستجيب لحاجات اصطناعية هي التي خلقتها.

7 ـ القولبة:

وفق التعبيرات الحديثة، مجتمع الاستهلاك يعرض تنوعاً واختياراً لا مثيل له.

الاختيار هنا يعني اختيار المنتوج الذي نشتريه: إمكانات اختيار بين

ماركات مختلفة وبين صفات ثانوية لمنتوجات هي نفسها في الواقع.

الشركات من صالحها أن نعيش جميعاً بطريقة مماثلة، وأن نجد لذتنا في الأشياء التي نشتريها. وإذا كان صحيحاً أن الشركات تبحث عن جذب طبقات مختلفة، كأن تعلق الأمر بسوق الأشخاص كبار السن، أو زبائن المنتوجات البيولوجية، إلا أنها، جميعاً، تتقاسم نفس النظرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

أنماط الحياة، والنظم الاقتصادية التي تعطي مكاناً مهماً لتقاسم الخيرات والخدمات، والعمل، والتي لا تشجع تكديس السلع، والتي تتبنى قيماً لا مادية، ليست بيئة صالحة للأعمال ـ البزنس ـ.

هكذا الأشخاص الذين يعيشون جماعة، ويتقاسمون ماكينة الغسيل، والسيارة، والأدوات المنزلية، أو الأسوأ، إنهم يستغنون عنها، هؤلاء سلوكهم غير مقبول من قبل الشركات ولية أمر المجتمع الاستهلاكي.

في المقابل تنظر الشركات بعين الرضا إلى العائلة الذرية، كل عائلة تسكن منزلاً وحدها، وتملك نفس الماكينات التي عند الجيران، أما العزاب، الذين يزداد عددهم، فإنهم مرحب بهم أكثر، لأن كل واحد منهم مضطر أن يتزود بكل شيء.

أما بالنسبة إلى المجتمعات المدعوة بدائية، والتي لها علاقات لا مادية مع الحيـة والكون ومع الأرواح، والتي أخلاقها في تناقض تام مع إيديولوجيا الشركات، فإن هذه تنظر إليها على أنها دونية، متخلفة ورجعية، إنها تحسدنا على إمكانات خياراتنا. هكذا يقال لنا!؟ وفي حالة أنها ما زالت موجودة، فإنها تمثل تهديداً لقولبة الثقافة، وللأسواق العالمية. المجتمع الصناعي يعمل بنشاط من أجل تبني هذه الشعوب لمواقف وقيم متوافقة مع مصالحه. في الأقاليم غير الصناعية من العالم، حيث بدأت الشركات العابرة للأوطان تعمل، فإن إعادة التربية الإيديولوجية تجرى على قدم وساق. الاتصالات عبر الأقمار، حصان طروادة، والتلفزيون والدعاية الغربية، مرفودة ببنية تحتية

تقنية، تسرع من نسق التطور، والعملية يجرى تمويلها أساساً من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك من منظمات مثل الوكالة الأميركية للتطور العالمي، وأنتر أميركان بنك، واسيان أميركان بنك، والتي جميعها في خدمة الشركات العابرة للأوطان.

ما هو الهدف؟

«مجتمع استهلاكي متجانس، إنني أنتظر بفارغ الصبر، اليوم الذي فيه العرب، والأميركان، واللاتين، والسكنديناڤيون، يقضمون دقائق كراكير ريتز بنفس الحماسة الذي يشربون فيها الكولا. أو أنهم يستخدمون معجون كولغت لأسنانهم»، هكذا أعلن رئيس نابيسكو Nabisco.

الشكل والمحتوى

هذه القواعد، وهذا أمر أساسي، هي في صميم بنية الشركات، هذه بطبيعتها جريئة، عدوانية، ومفعمة بروح السباق. ومع أنها تنتمي إلى مجتمع يتبنى مبادىء أخلاقية، إلا أنها بنيوياً لا أخلاقية. وتسيء حتماً لإنسانية مجموع المجتمع. إنها غير وفية بالنسبة إلى مستخدميها، بما في ذلك قياداتها، وعندما مصالح المجتمع تدخل في نزاع مع مصالحها فإن عدم إخلاصها للمجتمع يتبين جلياً، حتى لو أنها كانت جزءاً منه خلال سنوات عدة.

في طبيعة الشركات البحث ومحاولة توجيه كل الضمائر، بطريقة ذات بعد واحد. وترى أنه يجب عليها إنهاء الاختلافات الثقافية، وأن تستنسخ سكان العالم.

الشركات لا تهمها الأمم، وتتجاهل الحدود، وتتوجه لتدمير الطبيعية، وعندما تلغي الثقافات المحلية، وتستغل الأرض، فإن الشركات العابرة للأوطان تطيع في شكل أعمى قاعدة سلوكها الكامنة في بنيتها كما لو أنها برنامج جيني ـ وراثي ـ حقيقي.

الآن وقد بدا لنا المعنى الكامن في نشاطات الشركات واضحاً، فإنه يتوجب علينا نفي حيادية شكلها المزعومة. أخذاً في الاعتبار قواعدها الإدائية - قواعد أدائها - فإنه من العبث أن نطلب من قياداتها أن تسلك بطريقة قابلة للدفاع عنها أخلاقياً، لا شيء يحث الشركات ومستخدميها على تبني سلوك أخلاقي، إنها تتبع منطق وقواعد تقودها ضرورة إلى تبني سلوك هيمنة. الشكل هو المحتوى.

8 ـ غطرسة شركة عابرة للأوطان

بريان توكار

بريان توكار مؤلف: «الأرض للبيع» 1977، و«البديل الأخضر» 1992، ويقود أبحاثاً حول سياسة التقنية البيولوجية 2000، يعمل بالتدريس في معهد البيئة الاجتماعية في كلية غودارد. تحصل على جائزة عام 1999 عن تحقيق أجراه حول مونسانتو، ونشر في The ecologist مجلد 28، رقم 5، سبتمبر ـ أكتوبر 1998.

في هذا الفصل يحلل عجرفة شركة مونسانتو نموذجاً لغطرسة الشركات العابرة للأوطان.

* * *

في أعوام التسعين، تبدت مونسانتو شيطاناً ومسخرة، مونسانتو هي إحدى أكبر شركات قطاع الكيمياء في العالم، وأشدها حماسة وأكثرها ترويجاً لإدخال هندسة الجينات في الزراعة. لقد حاولت، بحفنة من الدولارات، إقناع الجمهور بأن مصير الجائعين، في العالم، يتوقف على تبني أنواع الزراعة العابرة للجينات الجديدة التي تقدمها. لقد حرصت على الظهور على أنها فاعل يستقرىء التاريخ، وأنها تعمل من أجل تطبيق العلم المتطور لحل المشاكلات الحالية الأشد صعوبة.

بالنسبة إلى المناضلين، مونسانتو تجسد الشر المطلق. في المملكة

المتحدة، أطلق عليها البعض «نونسانتو» «اللامقدس» و«الشيطاني»*. الحملة الإعلامية التي أطلقتها والتي تذهب إلى أن الشركة وضعت لنفسها مهمة توفير غذاء العالم، صارت موضع سخرية، مما استوجب إيقافها.

روبير شابير، مدير مونسانتو، والذي ظهر في السابق على أنه نبي «البيوتيك» أي التقنية الحيوية «صار مثار سخرية في أوساط الأعمال - البزنس» في أقل من ثلاث سنوات، وأجبر على تقاعد جزئي.

تاريخ مونسانتو - اليوم فرع زراعي من فارماسيا، وهي مجموعة عابرة للأوطان أميركية - سويسرية - يوضح تاريخ الصناعات الكيماوية والتقنية البيولوجية في الولايات المتحدة وفي غيرها. ويجعلنا نفهم، بشكل أفضل هزائمها الحديثة في مجال الثروة، ودورها، الذي لا يزال أساسياً في تركز قطاعات الصناعات الزراعية - الغذائية في العالم، وفي ترويج الزراعة الجينية أو المتدخل فيها جينياً OGM، خصوصاً عندما ترجع إلى ماضيها.

شركة مونسانتو الكيماوية، تأسست في ضواحي سان لويس، في ميسوري، عام 1951 على يد جون فرانسيس كويني، وهو كيمياوي، حمل معه من ألمانيا تقنية صناعة السكرين، وهو أول تحلية صناعية. في سنوات العشرين صارت مونسانتو أحد أهم صناع أكسيد السولفور، ومنتجات كيماوية أساسية أخرى، وشكلت جزءاً من أربع شركات قطاع الكيمياء، منذ الحرب، من بين أكبر عشر شركات أميركية.

في سنوات الأربعين احتل البلاستيك، ومنسوجات النايلون مكاناً رئيساً في أعمالها ونشاطها. في عام 1947، سفينة شحن فرنسية، تحمل سماداً

(*) مونسانتو: مركبة من مون: أداة ملكية للمتحدث، وسانت أي مقدس ومعناها: المقدس عندي.
نونسانتو: مركبة من نون: أداة نفي وسانتا أي مقدس ومعناها: غير مقدس.
هكذا أطلق البعض على مونسانتو - المقدس عندي - مصطلحاً معاكساً هو نونسانتو - غير مقدس.

مصنعاً من سولفات الأمونيوم، انفجرت على رصيف ميناء قرب مصنع الشركة في كالفيستون ـ تكساس ـ هذا الحادث، وهو أحد أكبر الكوارث في الصناعات الكيماوية، أدى إلى موت 500 شخص. المصنع كان ينتج آنذاك الاستيرين والبوليستيرين، المستخدم في تغليف المواد الغذائية، ومنتجات استهلاكية أخرى. في سنوات الثمانين، وزير البيئة الأميركي صنف البوليستيرين في المرتبة الخامسة على قائمة المنتوجات الكيماوية والتي تصنيعها ينتج أكثر النفايات خطراً.

في عام 1929 شركة سوان الكيماوية، والتي لم تتأخر مونسانتو في شرائها، صممت مادة .P.C.B والتي تتميز بخاصية عدم الاحتراق واستقرارها الكيماوي، وتستخدم، بشكل رئيسي، في صناعة التجهيزات الكهربائية، وتقوم بمهمة سائل تبريد في جيل جديد من المحولات.

في سنوات الستين، مواد .P.C.B المتزايدة العدد، كانت تستخدم أيضاً مطهرات، وسائلاً هيدروليا، وزيوتاً كاوية، وتغليفات مانعة لتسرب السوائل، آثارها السمومية بدأت تظهر منذ سنوات الثلاثين. ثلاثون سنة بعد ذلك، وجد علماء من السويد، تركيزات مهمة منها في الدم وفي الأنسجة الدهنية في الحيوانات المتوحشة.

في سنوات 1960 ـ 1970، برهنت أبحاث على أن مواد .P.C.B والملونات والنكهات الأخرى هي، احتمالاً، مسببة للسرطان، ومسؤولة عن مجموعة كبيرة من المشاكل في التكاثر، وفي التطور، وفي نظام المناعة. تماثلها الكيماوي مع المواد العضوية، خاصة الأنسجة الدهنية، يفسر معدلها العالي في التراكم البيولوجي، وانتشارها الكبير في كل شبكة مدار السرطان المائي الشمالي. سمك مورو، في بحر الأركتيك، تتركز فيه هذه المواد بمقدار 48 مليون مرة أكثر مما يتركز منها في سمك مورو في المياه المجاورة، وفي حيوانات ثديية، مثل الدب القطبي، ويمكن أن تكون النسبة خمسين مرة أكثر ارتفاعاً.

صناعة P.C.B منعت في الولايات المتحدة منذ عام 1976، لكن آثارها الضارة، والمخلة بالغدد ما زالت موجودة في العالم كله.

المنتج الرئيس لمواد .P.C.B كان مصنع مونسانتو، قرب سان لويس، وهي ضاحية يضربها الانكماش الاقتصادي الحاد، على ساحل الميسيسيبي، مقابل سان لويس «صحة الأطفال في هذه المنطقة هي من بين الأكثر اعتلالاً في أميركا» كما أورد ذلك تقرير اختصاصي في شؤون التعليم. وفق هذا التقرير تمثل المدينة النسبة الأكثر ارتفاعاً في الولايات المتحدة، في ما يتعلق بحالات الإجهاض والولادة المبكرة، والثالثة بالنسبة إلى الموت في سن صغيرة، والأكثر أهمية، في الولايات المتحدة، في انتشار ربو الأطفال.

ديوكسين: العدوى بالوراثة:

منذ أن بدأت الشركة في إنتاج المبيدات 5.4.2 ت، في نهاية أعوام الأربعين، صارت مونسانتو مرتبطة، في الذهن، بالديوكسين، «عمال يشكون حالات من الآلام، غير مفسرة، في الأعضاء وفي المفاصل، وفي أجزاء أخرى من الجسم، كما يشكون الإنهاك، والعصبية وفقدان القدرة الجنسية»، كما يذهب بيتر سيلز مؤلف كتاب حول الديوكسين، وكما يبرهن على ذلك ملاحظات الخدمة، فإن الشركة تعرف أن عمالها مرضى، لكنها لم تكشف عن ذلك.

في عام 1949، انفجار وقع في مصنعها ـ نيترو ـ في غرب فيرجينيا، جذب الانتباه مجدداً، لكن لم يعترف بأضرار الديوكسين إلا في عام 1951. بالتوازي اهتم الجيش الأميركي بالديوكسين، باعتباره أداة ممكنة في الحرب الكيماوية، وطلب معلومات عن صناعته. مجلة صحافة سان لويس، كشفت عن 600 صفحة من تقارير وخطابات جرى تبادلها بين مونسانتو والجيش الأميركي منذ عام 1952، حول الإنتاج المتفرع من هذا المبيد.

المبيد المسمى «العميل البرتقالي» استخدمه الجيش الأميركي لتدمير غابات فيتنام خلال أعوام الستين، وهو خليط من 5.4.2 ت و2.4 د. من مصادر مختلفة.

تركيز الديوكسين في «العميل البرتقالي» صناعة مونسانتو، يتجاوز كثيراً مثيله الذي ينتجه المنافس لها وهو «داو شميكال». هكذا شغلت مونسانتو المكان لأول على كرسي المهتمين، في القضية التي رفعها قدماء المحاربين في فيتنام، والذين يشكون أعراضاً مرضية ترجع إلى هذا العنصر. وعندما توصلت سبع شركات كيماوية إلى اتفاق تعويض حدد بمبلغ 180 مليون دولار، مع محامي قدماء المحاربين، فإن مونسانتو دفعت وحدها 45,5 في المئة من إجمالي التعويض.

في سنوات الثمانين، بدأت مونسانتو سلسلة أبحاث بهدف التقليل من مسؤوليتها، ليس فقط في قضية «العميل البرتقالي» وإنما أيضاً في حالات الإصابة التي استمرت في الظهور بين مستخدميها، في مصنع فيرجينيا، محاكمة استمرت ثلاث سنوات ونصف، بناء على دعوى رفعها عمال السكة الحديد، الذين تعرضوا للديوكسين خلال إصلاح القضبان، كشفت أن هذه الأبحاث قامت على معطيات زائفة، وعلى تجارب صممت بطريقة خادعة. مونسانتو حاولت جاهدة، إثبات أن آثار الديوكسين تنحصر في مرض جلدي - الكلوراكني - جيد غرير، وكيني برونو، باحثان من غرين بيس - السلام الأخضر - يصفان هذه المناورة.

«وفق الشهود الواردين في المحاكمة، فإن مونسانتو زيفت التصنيف بين العمال المتعرضين وغير المتعرضين، وتعسفياً أبعدت حالات عدة من السرطان، وتجاهلت التحقق من تصنيف المصابين بمرض كلوراكني، وفق معايير عـم أمراض الجلد الصناعية، ولم تضمن عدم تزوير التقارير المقدمة منها، والمعدة من قبل الخبراء المستشارين، كما قدمت بيانات زائفة متعلقة بالعدوى الناتجة عن منتجات الديوكسين».

وكما برهنت المحاكمة، التي في نهايتها حكم المحلفون على مونسانتو بدفع 16 مليون دولار تعويضات، فإن الشركة كانت تعرف أن عدداً مهماً من منتجاتها من المبيدات، ذات الاستعمال المنزلي، والقاتلة للحشرات، ومن ضمنها مطهر ماركة ليسول، تحتوي الديوكسين. على منصة الشهود، بعض

أطر الشركة، تحدثوا عن ثقافة الشركة حيث الربح والبيع له الأولوية على عدم ضرر منتجاتها، وعلى سلامة عمالها. وبدلاً من محاولة علاج الأمر، فإنها فضلت اللجوء إلى التخويف وإلى التهديد بالفصل.

دراسة أخرى، أجراها بعد ذلك الدكتور كات جانكينز، كشفت عن سلوك علمي، منهجياً أكثر تزويراً «مونسانتو قدمت معلومات مزورة إلى E.P.A. والتي كانت نتيجتها المباشرة إضعاف التنظيمات الخاصة بالمحافظة على الموارد، والقانون الفيدرالي حول المبيدات والمطهرات وغيرها. يقول الدكتور جانكينز، في تقرير خدمة عاجل، يلح على الوزارة أن تقوم بتحقيق جنائي مع الشركة «وفق وثائق داخلية في الشركة، فإن مونسانتو زيفت عينات المبيد المقدمة لوزارة الزراعة، وأنها تسترت بحجج تقنية لإفشال محاولة تنظيم استخدام 4.2.د.د. وغيره، وأنها أخفت أدلة عن أضرار ليسول، وأنها استبعدت من دراساتها الطبية المقارنة مئات عدة من قدماء مستخدميها المرضى». ويضيف «مونسانتو أخفت وجود الديوكسين في عدد من منتجهاتها، وأنها تجاهلت الكشف عن ذلك، أو أنها استبدلت المعلومات الصحيحة بأخرى زائفة، أو أنها قدمت للسلطات عينات أعدت خصيصاً لكي لا يظهر أي أثر للديوكسين في التحليل».

جيل جديد من المبيدات:

في نهاية أعوام التسعين، المبيد المرتكز على القليبوسات، يمثل، على الأقل سدس رقم أعمال الشركة السنوية، ونصف دخلها من الاستثمار، تحويل أقسامها الكيماوية الصناعية، والمنسوجات السينتيكية إلى شركة مستقلة: سالوثيا في سبتمبر 1997، زاد في مبيعاتها، وفي حملة ترويج زعمت مونسانتو أن «الروندوب» غير ضار، وأنه مبيد لا يحمل أي مخاطر في جميع الاستعمالات، من الأعشاب وحتى الغابات، حيث يستعمل لمنع نمو الأعشاب غير المفيدة، ويشجع نمو النباتات الأكثر عائدية. ائتلاف شمال غرب من أجل بديل عن المبيدات، درس أكثر من أربعين بحثاً علمياً

حول آثار القليبوسات وغيره، مما يدخل في تركيب «روندوب» واستخلص أن مبيد الأعشاب أكثر خطراً مما تدعيه دعاية مونسانتو، من بين حالات التسمم الحاد، الناتج عن التعرض لروندوب، نورد آلام الأمعاء، القيء، انتفاخ الرئة، التهاب العيون، والتهاب الجلد عند العمال الذين يمزجون ويحملون ويستعملون القليبوسات. نظام رقابة الحوادث في E.P.A. لديه 109 تقارير حول الآثار المرضية المرتبطة بالتعرض للقليبوسات، والتي لوحظت ما بين عامي 1960 و1980، بخاصة التهاب العيون، والجلد، والغثيان، وآلام الرأس، والإسهال، واضطراب النظر، والحمى، والضعف العام. مع ملاحظة أن استعمال الروندوب لم يكن شائعاً بعد في الفترة من 1966 و1980.

في اليابان سلسلة من الانتحارات، ومحاولات الانتحار باستعمال الروندوب أتاحت للعلماء تحديد الجرعة المخدرة بـ 170 غراماً. المبيد هذا سام بالنسبة لدود الأرض، والبكتيريا والفقاع، وهو أيضاً سام مئة مرة بالنسبة للسمك والإنسان. وإضافة إلى الآثار الثانوية المتمثلة في تدمير الغابات، فإنه ينتج آثاراً فيزيولوجية في مختلف الحيوانات. تحلل القليبوسات إلى مركبات آثار القلق بسبب سماتها السرطانية المحتملة.

وفقاً لدراسة جرت عام 1993، في جامعة بيركلي، فإن القليبوسات كان السبب الأكثر شيوعاً في الأمراض الناتجة عن المبيدات، بين عمال الفضاءات الخضر ـ الزراعة ـ في كاليفورنيا، والثالث بين عمال الزراعة. في عام 1996، مجلة كتابات علمية حول الموضوع، قدمت الدليل على الأضرار التي تصيب الرئة، والقلب، وآثار عدة أخرى تنتج عن التعرض للروندوب. في عام 1997، عقب تكرار شكاوى عدة ولمدة خمس سنوات، من طرف وزير العدل في ولاية نيويورك، ألغت شركة مونسانتو من دعايتها فقرة «إنه يحترم البيئة» ودفعت 50 ألف دولار تكاليف إجراءات القضاء التي تكبدتها الولاية.

في مارس 1998، قبلت مونسانتو دفع غرامة قدرها 225 ألف دولار

بسبب إساءتها وضع ملصقات المعلومات على الحاويات خمساً وسبعين مرة. هذه الغرامة هي الأشد التي فرضت بسبب انتهاك معايير سلامة العمال، وفق وول ستريت جورنال، مونسانتو سلمت حاويات والملصقات التي عليها تمنع دخول مناطق معاملتها لمدة أربع ساعات بدلاً من 12 ساعة. وهذه الغرامة ليست إلا آخر سلسلة الغرامات التي فرضت على مونسانتو وآخر سلسلة الأحكام ضدها، بخاصة الحكم الذي صدر ضدها عام 1986 بدفع 180 مليون دولار تعويضاً عن موت عامل أصيب بسرطان الدم، وغرامة ودية قدرها 648 ألف دولار لأنها لم تقدم إلى .E.P.A المعلومات الملزمة بتقديمها. وغرامة مليون دولار لأنها قذفت 750 ألف ليتر ماء مستعمل يحتوي أسيداً. وغرامة ودية قدرها 39 مليون دولار بسبب تخزينها منتجات كيماوية خطرة في آبار بدون حماية كافية. والقائمة طويلة.

مصنفة الخامسة بين الشركات الأميركية في قائمة النفايات السامة المعدة من قبل .E.P.A عام 1995، فإن مونسانتو قذفت بحوالى 17 ألف طن من المنتجات الكيماوية السامة في الهواء، وفي الماء وفي الأرض وتحت الأرض.

أفضل عوالم البيولوجيا التقنية:

مع ثلاث شركات أخرى، من قطاع الكيمياء، عملت مونسانتو على أن تطرح في السوق هرمون النمو البقري، المنتج في بكتيريا E المعدلة جينياً، بهدف تسريع إنتاج البروتين، خلال الأربع عشرة سنة من الجهود، التي بذلتها الشركة للحصول على تصريح بتسويق .H.C.B من مكتب الرقابة الدوائية والغذائية .F.O.A ثار جدال، خاصة فيما يتعلق بالشكوك في أن الشركة تحاول إخفاء معلومات تتعلق بالآثار الضارة للهرمون. أحد البيطريين فصل من .F.O.A بسبب اتهامه الشركة والمنظمة العمومية بإخفاء معلومات والتحايل بهدف إخفاء آثار .H.C.B على صحة الأبقار الحلوب.

في عام 1990، وبينما كان .F.O.A يبدو على وشك إعطاء الضوء

الأخضر تسويق .H.C.B، كشف بيطري إلى اثنين من نواب الولاية، عن معلومات والتي ظلت حتى ذلك الحين سرية، تبرهن هذه المعلومات على ارتفاع مهم في معدل الالتهابات التي تصيب الحلمات ـ الضروع ـ عند الأبقار التي تحقن بالهرمون، آنذاك في مرحلة التجارب، وكذلك نسبة عالية بشكل غير معتاد، في عيوب الولادات مؤدية إلى تشوهات خطيرة في النسل.

اختباراً مستقلاً لهذه المعطيات، أجرته رابطة إقليمية للدفاع عن المزارعين، أظهر مشكلات صحية أخرى في الأبقار ترتبط بالهرمون .H.C.B وكالة الحسابات، في الكونغرس الأميركي، حاولت، بدون نجاح، إجراء تحقيق مع شركة مونتسانتو ومع الجامعة، حول الأمراض المشبوهة، وبدا من الضروري متابعة البحث حول المخاطر المرتبطة بالتركيز العالي للانتي بيوتيك ـ المضاد الحيوي ـ في الحليب الناتج باللجوء إلى هرمون .H.C.B. هكذا استخلصت الوكالة.

F.O.A. صرح بتجارة الهرمون .H.C.B. إنتاج مونسانتو، في بداية عام 1994. السنة التالية، مارك كاستيل، من نقابة المزارعين في ميزكوسين، نشر دراسة حول تجارب مزارعي الولاية مع هذا العقار، اكتشافاته ذهبت إلى أكثر من واحد وعشرين مشكلة صحية ممكنة، والتي على مونسانتو ذكرها في الملصق على إنتاجها «بوزيلاك» وهو العلامة التجارية للهرمون .H.C.B. حالات عدة من الموت الفجائي ظهرت. ونسبة عالية من التهاب الحلمات ـ الأضرع ـ كثير من مربي الأبقار اضطروا إلى استبدال جزء مهم من قطعانهم.

بدلاً من البحث عن علاج المشكلات، فإن مونسانتو تحولت إلى الهجوم، الشركة هددت شركات إنتاج الحليب الصغيرة، والتي تعلن في دعايتها أن إنتاجها لا يحتوي هرموناً صناعياً، وحاولت، مع روابط عدة تجارة صناعة الحليب، إلغاء القانون الوحيد، الذي صوت عليه في الولايات المتحدة، والذي يجبر على الإشارة إلى المعالجة بـ .H.C.B على الملصقات. الأدلة على الآثار الضارة للهرمون الصناعي، على صحة البقر والإنسان، استمرت مع ذلك تتراكم.

مونسانتو تبنت نفس الاستراتيجية لمنع إلصاق معلومات على السوجا والذرة المعدلة جينياً، والمصدرة من الولايات المتحدة. وفق الشركة، السوجا روندوب ريدي ـ R.R إنتاجها يقلص من استخدام مبيد الأعشاب. لكن بالأخرى، التنوعات الزراعية المسموح بها تجعل المزارعين أكثر اعتماداً عليه. الأعشاب السيئة التي تظهر عندما مبيد الأعشاب يتحلل تتطلب مقاومتها من جديد، وهذا يقود إلى الاستعمال المفرط لمبيد الأعشاب، وكما ذكر بيل كريستيزون، منتج للسوجا، في ميسوري، إلى كيني برونو من منظمة السلام الأخضر الدولية، السوجا روندوب ريدي R.R. لها فرص أن تباع، لأنك تستطيع حرث الحقل المغطى بالأعشاب السيئة وتستخدم المزيد من مبيد الأعشاب للقضاء عليها، لكن هذا ما يجب دائماً تفاديه.

كريستيزون يعترض على أن البذور المقاومة لمبيد الأعشاء ضرورية من أجل معالجة إنهاك التربة الراجع إلى الحرث المفرط، المزارعون في وسط الغرب ابتكروا، من وجهة نظره، أساليب عدة للتقليل، في العموم، من استخدام مبيد الأعشاب. الأخطار التي تمثلها هذه البذور المعدلة جينياً، جرى إيضاحها من خلال دراسة جرت عام 1999 في جامعة جيورجيا: نباتات السوجاروندروب كانت ضعيفة عندما ترتفع حرارة الأرض، سيقانها تتكسر، ويؤدي هذا إلى خسائر كبيرة.

مونسانتو زادت إنتاجها من روندروب في السنوات الأخيرة، ترخيصها الأميركي، في ما يتعلق بمبيد الأعشاب، ينتهي عام 2000، ومنافسة من منتجات عامة ذات قاعدة قليبوسات، تظهر في كل مكان من العالم.

شركة مونسانتو راهنت إذن على مزاوجة الروندروب مع السوجا روندروب ريدي، لضمان زيادة المبيعات. الآثار الممكنة على الصحة وعلى البيئة للبذور المحتوية روندروب، لم تدرس بعد دراسة كاملة، بخاصة آثارها المسببة للحساسية، والغزو الممكن من هذه النباتات، أو عودتها إلى الحالة الوحشية، واحتمال انتقال مقاومة مبيد الأعشاب إلى أنواع أخرى من السوجا أو إلى نباتات ذات قرابة.

تجارب مزارعي القطن الأميركيين، مع البذور المعدلة جينياً، التي تنتجها مونسانتو معبرة أكثر، لقد سوقت الشركة نوعين من القطن العابر للجينات، ابتداء من 1996، أحدهما مقاوم للروندروب، والآخر يسمى بولغارد. يفرز توكسين بكتيريا، يستهدف الحيلولة دون الخسائر التي تسببها ثلاثة أنواع رئيسة من طفيليات القطن، التوكسين يستخدم منذ بداية أعوام السبعين، من قبل مزارعي البيولوجي كمقاوم طبيعي، لكن بينما البكتيريا BT حياتها قصيرة نسبياً، وتفرز التوكسين بشكل لا يكون نشطاً إلا في النظام الهضمي لبعض الديدان والحشرات، فإن النباتات ذات BT المعدل جينياً تفرز توكسيناً نشطاً على مدى دورة حياتها. هكذا معظم الذرة العابرة للجينات، التي في السوق حالياً، هي نوع يفرز BT المصمم لإبعاد الحشرات الضارة عن جذور الذرة.

وجود التوكسين خلال كل دورة حياة النبات، يخاطر بأن يؤدي إلى تطور أجناس مقاومة من الحشرات الضارة، وإذا مقاومة BT انتشرت، ترى منظمة .E.B.A، فإنها يمكن أن تجعل غير فاعل الاستخدام الطبيعي للبكتيريا خلال ثلاث إلى خمس سنوات بالكاد. وتجبر المزارعين على زراعة «ملاجىء» قطن بدون BT وعلى 40 في المئة من المساحة المزروعة في محاولة الحد من هذا الأثر. إلى جانب أن التوكسين النشط الذي تفرزه هذه النباتات يمكنه الإضرار بالحشرات والفراشات المفيدة.

الآثار السيئة للقطن بولغارد تكشفت أكثر مباشرة، لدرجة جعلت مونسانتو وشركاؤها يسحبونه من السوق عامي 1997 و1998. لقد سحبت 5 ملايين كيلو من بذور القطن المعدل جينياً وقبلت دفع عدة ملايين من الدولارات في شكل تعويضات لمزارعي جنوب الولايات المتحدة. مجلس تحكيم الميسيسيبي حول المشكلات المرتبطة بالبذور، قرر حوالى 2 مليون دولار تعويضاً لثلاثة منهم الذين رفضوا الاتفاق الودي المقترح من مونسانتو. ليس فقط النباتات هاجمتها دودة تاج القطن، والتي أكدت مونسانتو أنها مقاومة لها، لكن أيضاً الإزهار كان غير كامل، والعائد ضعيفاً، والنباتات

تضررت، بعض المنتجين أشاروا لخسائر تصل 50 في المئة من المحصول. أولئك الذين زرعوا قطن مونسانتو المقاوم للورندروب حصلوا أيضاً على محصول سيء. خصوصاً أن النباتات المشوهة تسقط خلال ثلاثة أرباع فترة نموها.

ضد الريح والتيار، سيطرت مونسانتو على عدة شركات إنتاج البذور من بين الأهم والأفضل وضعاً في الولايات المتحدة، في نهاية أعوام التسعين اشترت «هولدين فونديشن سيدس» منتجة بلازما سبير ميناتيف المستخدمة في 25 في المئة إلى 35 في المئة من المساحات المزروعة ذرة في الولايات المتحدة، و«اسغروا غرونوميكس» المعتبرة، من وجهة نظر مونسانتو، «أول منتج وموزع للسوجا في الولايات المتحدة». في عام 1998، أكملت مونسانتو إنجازاتها بشراء «دوكالب» وهي ثاني منتج للبذور في الولايات المتحدة، والتاسع عالمياً. مونسانتو، أيضاً، قضت أكثر من سنتين، في محاولة الاستيلاء على «دلتا اند بيني لاند» أكبر منتج لبذور القطن في البلاد. هدف مونسانتو هو السيطرة على أكثر من 85 في المئة من أسواق بذور القطن في الولايات المتحدة، وأن تحصل على حقوق البذور العقيمة ـ «تيرميناتور» ـ التي اخترعت من قبل دلتابيني ووزارة الزراعة الأميركية.

مونسانتو واصلت أيضاً سياسة الاستيلاء على الشركات وعلى تجارة البذور في البلدان الأخرى. في عام 1997 اشترت أكبر شركة إنتاج بذور الذرة في البرازيل، مع 30 في المئة من حصة السوق. السنة التالية، حقق البوليس الفيدرالي البرازيلي، في التوريد، المفترض غير مشروع، لما لا يقل عن 2000 شوال بذور سوجا عابرة للجينات، بعضها من فرع مونسانتو في الأرجنتين. وفق القانون البرازيلي، المنتوجات العابرة للجينات لا يمكنها دخول البلاد إلا بعد فترة حجز واختبار، من أجل حماية الزراعة المحلية من الأضرار. وفي كندا، عام 1997، اضطرت مونسانتو إلى سحب 60 ألف شوال من حبوب كولزا المعدلة جينياً، والمقاومة لروندروب، لأن الجين المستخدم كان مختلفاً عما هو مسموح به للاستهلاك البشري والحيواني.

منتوجات مونسانتو من العقاقير، هي ذات ماضٍ مثير للقلق، المحليات الصناعية، اسبارتام، المباعة تحت اسم «نوغرا سويت» و«ايكوال» كانت لمدة طويلة المنتج الرئيس لشركة ج.دي.سيرل، وهي الفرع المتخصص في العقاقير من مونسانتو، «الآن قطاع مستقل عن فارماسيه». في عام 1981 أربع سنوات بعد شراء سيرل من قبل مونسانتو، أكدت لجنة تحقيق، شكلها F.D.A. مكونة من ثلاثة علماء مستقلين، في تقارير يجري تداولها منذ ثمان سنوات، وفقها «أن اسبارتام يمكن أن يؤدي إلى أورام في المخ». هكذا F.D.A. منع بيع اسبارتام. هذا القرار ألغاه عضو جديد في اللجنة عينه الرئيس ريغان.

مجلة أمراض الأعصاب، وعلم الأعصاب التجريبي، أحيت هذا القلق عام 1990 عندما ربطت اسبارتام بارتفاع عدد أورام المخ فترة قليلة بعد دخول المنتج إلى التجارة.

سلسلة من التقارير، في أعوام الثمانين، ربطت بين اسبارتام وردود فعل مرضية عند المستهلكين من ذوي الحساسية، أمراض الرأس، اضطراب النظر، فقدان السمع... إلخ. وفي عام 1989 أثارت سيرل صواعق F.D.A.، الذي اتهم الشركة بالدعاية الكاذبة. F.D.A. أكد أن الدعاية تستهدف عدداً أكبر وأصغر سناً مما هو مفترض، هكذا أرغمت سيرل - مونسانتو على نشر إعلان، في عدة مجلات طبية، بهدف تصحيح دعاية سابقة اعتبرها F.D.A. كاذبة أو خادعة.

هكذا نفهم لماذا المواطنون الواعون، في أوروبا وفي الولايات المتحدة: رفضوا تفويض مونسانتو أمر كفالة مستقبل غذائنا وصحتنا.

في مواجهة هذا الرفض، خصصت الشركة مليون جنيه لحملة دعائية في بريطانيا. أما تأثيرها على «الحديقة البوتانية» في ميسوري، وإشرافها على معرض حول «التفرع البيولوجي» في متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك فإنها تأمل، بفضل هذا، الظهور أكثر «خضراء» وأكثر اهتماماً بالمستقبل من معارضيها أنفسهم.

أما في الولايات المتحدة، حصلت على دعم بعض أعضاء إدارة كلينتون، في مايو 1997، ميكي كانتور، أحد مهندسي حملة كلينتون الانتخابية عام 1992، والمفاوض في شؤون التجارة، خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس كلينتون، منح مقعداً في مجلس إدارة مونسانتو. ومارسيا هال، مساعد خاص سابق لكلينتون، كلف بالشؤون العامة للشركة في بريطانيا، آلغور، المعروف جيداً في الولايات المتحدة بسبب كتاباته وخطبه حول البيئة، أخذ يتغنى بالبيو تكنولوجي ـ التقنية الحيوية ـ على الأقل منذ دخوله مجلس الشيوخ. ودافيد وبير، المستشار الرئيس لآل غور في مسائل السياسة الداخلية، فقد كان المسؤول الأول عن الشؤون الحكومية في شركة «جيني تيك».

منذ عهد روبير شابيرو اجتهدت مونسانتو في تغيير صورتها، ومن منتج لمنتوجات كيماوية خطرة، فإن الشركة حاولت العبور إلى مؤسسة متنورة ومهتمة بالمستقبل، ومناضلة من أجل توفير الغذاء للعالم.

شابيرو الذي عمل أولاً في ج.دي.سيرل عام 1990، صار رئيس مجموعة نوتراسويت عام 1992، وصار له مقعد في المجلس الاستشاري الرئاسي المختص بالسياسة والمفاوضات التجارية، وعضو مجموعة دراسة السياسة الداخلية في البيت الأبيض، ويقدم نفسه على أنه صاحب نظرة مستقبلية، ورجل نهضة، مكلف بمهمة مقدسة: استخدام قوة الشركة من أجل تغيير العالم «السبب الوحيد للعمل، بالنسبة إلى شركة كبرى هو إمكانية ممارسة عمل ذي أبعاد عظيمة» هكذا صرح في مقابلة مع مجلة: أخلاق البزنس. وهي المجلة الحاملة لواء حركة «الشركات المسؤولة اجتماعياً».

التقرير السنوي عام 1997، الصادر عن مونسانتو، يظهر جيداً كيف تحاول شركة أن تعطي عن نفسها صورة خضراء، هكذا الروندروب ليس مبيد أعشاب وإنما وسيلة لتخفيف مشقة العمل، وخفض إنهاك التربة. أما الزراعة العابرة للجينات، فهي لا تستخدم فقط لزيادة الأرباح في حسابات مونسانتو، وإنما أيضاً لحل مشكلة زيادة السكان. والتقنية الحيوية،

بيوتكنولوجي، لا تقود إلى إدخال الكائن الحي إلى دائرة التجارة وجعله موضوع ترخيص - براءة اختراع - لكنها تسمح بتوقع «اللاتجارية»: استبدال المنتجات النمطية بمنتجات متخصصة مصنعة وفق الطلب... هذا الخطاب، هو على الأقل، غريب، من شركة إنتاجها الأكثر عائدية هو مبيد الأعشاب، ومعروفة، قبل كل شيء، بترويجها العدواني للعناصر العابرة الجينات، ومشهورة بمناوراتها الهادفة إلى تخويف النقاد، وخنق الاحتجاج في وسائل الإعلام.

مونسانتو حاولت إضفاء صبغة جديدة على حملتها لصالح التقنية الحيوية، لكي تظهر هذه لا على أنها نموذج يفتخر به، وإنما هي مجرد واقعة طبيعية.

في الحالة الراهنة لا تطلب الطبيعة غير التوسع المستمر لميدان عمل - بزنس - مونسانتو!

في عام 1999، شابيرو وزملاؤه، صاروا شيئاً فشيئاً، في موقف الدفاع. محاولات اندماج عدة من المفترض أنها تساعد في زيادة إنجازات شركات البذور، فشلت، و8 مليار دولار ذهبت هباء. وبعد ترويجها الحماسي للذرة وللسوجا عابرة الجينات، فإن مونسانتو صارت تجسد في كل أوروبا، ما تحمله هندسة الجينات من تهديدات وانفلاتات.

تقنية بذور تيرميناتور، التي حاولت مونسانتو شراءها من دلتا اند بيني لاند، في الوقت نفسه الذي تحاول فيه تصميم تقنية مماثلة، بلور في العالم كله مقاومة متزايدة ضد الزراعة العابرة للجينات، البنك المركزي الألماني أعلن أن هذه الزراعة تعني خضوعاً اقتصادياً بالنسبة إلى المزراعين، ونصح المستثمرين بعدم شراء أسهم الشركات البيوتقنية المطبقة على الزراعة. أما وول ستريت جورنال، فإنه يؤكد من جهة: أن قيمة مونسانتو في البورصة، والتي كانت سابقاً في المقدمة، ولا يمكن قهرها في قطاع البيوتكنيك، صارت تلهث، وأنها سوف تتأثر سلباً إذا ما فككت الشركة.

في أكتوبر 1999، كانت الشركة موضوع العناوين الكبرى، عندما أعلنت أنها لن تطرح، في السوق، نباتات تيرميناتور المنتجة للبذور المعقمة. وروبير شابيرو شارك، بواسطة الفيديو، في ندوة حول الأعمال ـ البزنس ـ نظمت في لندن من قبل السلام الأخضر ـ غرين بيس ـ.

هكذا أثارت مونسانتو الإعجاب عندما ظهرت بأنها تستجيب للنقد، بخاصة غوردان كون، رئيس مؤسسة روكفلير ورئيس جامعة موسيسكي سابقاً، والذي أقنع شابيرو بالتخلي عن تيرميناتور.

في الواقع مونسانتو كانت في وضع حرج، وتنازلها الظاهري في موضوع تيرميناتور هو ثمن زهيد في محاولة ترتيب مستقبل الزراعة العابرة للجينات بشكل عام. هذا نموذج سلوك معتاد، من شركة تعطي الانطباع بأنها تسمح للجماعات المناضلة المشاركة في قراراتها من أجل استعادة مصداقيتها.

في نهاية العام تخلت مونسانتو عن شراء دلتا اند بيني لاند، الحائزة على ترخيص تيرميناتور، وأرغم شابيرو على قبول الرئاسة الشرفية لشركة فارماسيا الناتجة عن دمج مونسانتو وفارماسيا اند ايجون. أما فارماسيا فقد حاولت الضربة التي وجهت لقيمتها في البورصة، بأن التزمت ببيع حتى 20 في المئة من قسمها الزراعي بهدف البحث عن رساميل جديدة.

هذه الوقائع تؤكد أن تطور التقنية الحيوية ليس «قانوناً طبيعياً» بقدر ما هو تجاري، التقنيات ليست، في حد ذاتها، قوى اجتماعية، وليست أيضاً طبيعية، كما أنها ليست أيضاً مجرد أدوات محايدة، تستطيع خدمة أي هدف اجتماعي. إنها نتاج مؤسسات اجتماعية، ومصالح اقتصادية خاصة. حالما يبدأ تطور تقني فإنه يمكن أن تكون له آثار أكثر اتساعاً مما هو متوقع: كلما كانت التقنية قوية كلما كانت آثارها أكثر عمقاً.

عندما نوجه النقد لمونسانتو وتقنيتها الحيوية، نحن لا نرفض التقنية في حد ذاتها، وإنما تلك المؤسسة، قبل كل شيء. على الربح والتلاعب

والسيطرة. يجب علينا الدفاع عن خياراتنا، في ما يتعلق بالتقنيات، الأكثر احتراماً للبيئة، والتي تحسن صحة الفرد والجماعة، وتدعم اقتصاديات القاعدة الزراعية، وتعمل في مستوى إنساني حقاً.

مونسانتو، دوبونت، نوفاتيك، وعمالقة التقنية الحيوية الآخرين، لا يجب أن يقرروا بدلاً منا: صحتنا وغذاءنا ومستقبل الحياة على الأرض هي موضع رهان.

9 ـ تشريح الأخطبوط

جان ـ فيليب جوزيف

جان فيليب جوزيف، أستاذ الاقتصاد والإدارة، وباحث في علم اجتماع المنظمات، ويشارك في شبكة مراقبة الشركات العابرة للأوطان وشركائها، وهو أحد الموقعين على إعلان كوردو «تحدي سلطان الشركات العابرة للأوطان».

في هذا الفصل يعود لدراسة تركيب مجموعة فيفاندي العالمية، لكي يبين، أنه بعيداً عن أساطير النمو الليبرالي، والتنافس الدولي، فإن توسعها، حتى وصلت الترتيب الثاني عالمياً، في مجال الاتصالات، يتغذى على تركيم امتيازات وحماية عمومية ـ حكومية.

تشريح مجموعة فيفاندي مأخوذة على أنها نموذج الشركات العابرة للأوطان يدحض دعاوى الليبرالية ويسهم في التوعية بسلطان هذا الأخطبوط ونفوذه على حياة الناس، من أجل الوصول إلى استراتيجية عالمية ضده.

* * *

السلطان الاقتصادي وأيضاً الاجتماعي والسياسي، للشركات العابرة للأوطان يبدو على أنه السلطان الرئيس المعاصر. هكذا نحن نعرف، في عام 1997 أن من بين 100 قوى اقتصادية عالمية، 51 كانت شركات، مع ذلك

الاحتجاج الاجتماعي ضد هيمنة هذا السلطان، يبدو أنه ما زال غير متكيف، متردد، وأعرج، لأن المواجهة مع هذه الشركات، المقدمة لنا على أنها بطلة التقدم وبشير الرأسمالية الحديثة، تتطلب فهماً واضحاً وكافياً، والذي لا يكون دون معرفة عميقة بهذه الشركات. كيف يمكن الاحتجاج ضدها دون معرفة حتى اسمها، وماذا يغطي، وما هو مجال عملها، ومن أين تحصل على أرباحها، ومن يملكها، وفي أي مجتمعات تتدخل، وما هو القانون الذي يحكمها، وما هو السلطان السياسي والقضائي الذي له صلاحية تأطيرها؟

عندما ننظر في ما ذكرنا جيداً فإننا نستطيع فهمها، وأن نبدأ المساءلة عندما تتكشف لنا جذورها، وندرك في ما إذا تعتمد علينا؟ وماذا من حقنا انتظاره منها؟ وماذا تستطيع طلبه منا؟

بقدر ما أن إجابات ما طرحنا من أسئلة تكون غامضة، بقدر ما أن ضد السلطان يكون مكبوحاً. هذا ما نلاحظه اليوم بالضبط، تحت تأثير ما يسمى العولمة: اندماج الاقتصادات الوطنية والإقليمية، تركيز الأسواق بسبب الاندماجات وبسبب ظهور تقنيات جديدة.

إذا كان الشاب، في الثامنة عشرة، يعرف تقريباً ما هو ماكدونالدز، أو يدرك نشاط نايك، إلا أنه لا يعرف شيئاً عن لاغاردير، فيفاندي، أو بير تلسمان. الغموض نفسه يجعلنا دائماً ندرك فقط أن فيفاندي أو توتال على أنهما شركتان فرنسيتان، فيليب مورس على أنه، بصورة خاصة، منتج للتبغ، ويجعلنا نعتقد أنه لا يوجد شيء مشترك بين جوستان، بريدو، ونديرِ برا، كوكونو، وشامبيون واديم.

تركيز الشركات وتنظيم نشاطها، على المستوى العالمي، يجعلنا نفقد الصلة مع عابرات الأوطان، إنها توزع هوياتها في مجموعات أكثر اتساعاً وأكثر بعداً، وتزيد، باستمرار، المسافة بيننا وبين أنماط إنتاجها للسلع التي تزودنا بها.

أسماؤها تختلط، تضيع، أو على العكس تغطي مجموعة أكثر اتساعاً، جنسياتها ـ أوطانها ـ صارت مائعة.

كيف ندرك مسؤولياتها إذن؟ كيف نلمس شركة فريقها القيادي تغير، اسمها اختفى، المساهمون فيها أساساً أجانب؟ كم عدد الذين تابعوا قضية ألفا كما لو أن ألفا لا وجود لها؟ أو يدركون أن الشركة المسؤولة، اماكو كاديز، اختفت، أو يعرفون أن الشركة العامة للمياه، التي وراء الفساد في قضية ميري، قائمة تحت اسم آخر؟

هكذا كل شيء يدفعنا إلى الاستسلام، مبررين ذلك بأن: الاقتصاد أمر معقد.

هوية الشركات ذابت في ما استولت عليه، وبسبب التنوع الذي أتاحه ذلك، نشاطها أيضاً يذوب. نحن نعتقدها هنا بينما هي هناك، تضيع منا، ننساها، هذا أحسن بالنسبة لها، أيديها طليقة تستطيع الجلوس إلى مائدة العولمة، وتتغذى وليمة الخصصة والتنظيمات الجديدة وإلغاء التنظيمات. ما هو مجال نشاط المجموعة بينولت ـ برنتمب؟ ريدوت؟ في ماذا تستثمر LVMH؟ أين هو بويكوز؟ الإنسان العادي، محبطاً، يهز كتفيه: هل هذا مهم؟ كل شيء يتغير سريعاً.

مع ذلك، حالما نتوصل إلى الإحاطة، تقريباً، بدائرة إحدى هذه المجموعات الكبيرة، فإننا نفهم سريعاً: أن الديمقراطية هي المحاصرة. استراتيجياتها ليس فيها مكان للصدفة أو للوصولية، إنها تبني خطوة خطوة، تستند على قرارات عمومية ـ حكومية ـ وعلى مؤسسات متسامحة وأحياناً فاسدة، وأحياناً أخرى شريكة أو خاضعة، إننا نفهم أخيراً أنها تتقدم بفضل تنازلات، وأنها تنمو بفضل عماءات، وأنها تنمحي سريعاً أمام اليقظة والقانون

هذه هي حالة فيفاندي العالمية، الشركة العامة للمياه سابقاً، وأكبر مستخدم خاص للعمال في فرنسا، وفوق كل شيء ثاني ناشر للصحف والمجلات، وأول معلن.

في خمس سنوات، هذه المجموعة الصناعية التقليدية، التي عمرها 150 سنة، صارت المجموعة الثانية، عالمياً، في مجال الاتصالات. ومن 2500 فرع صارت 4600 فرع، وتستخدم 275 ألف أجير، وتتمحور حول مهنتين أساسيتين «البيئة والاتصالات». مع يونيفرسال تتوقع رقم أعمال من حوالى 55 مليار دولار في نهاية عام 2000. لكن وراء هذه الأرقام الرسمية تختفي سيطرة أكثر أهمية على الحياة اليومية، هذه السيطرة لا تترك، في نهاية المطاف، إلا لحظات قليلة من الحياة لا نفوذ لفيفاندي يونيفرسال عليها.

لنتخيل مثلاً أن شاباً من سانت اتيان أو من مرسيليا، بعد أن شرب كوب ماء من الحنفية، يرفع سماعة الهاتف ويشكل الرقم 7. يغلق السماعة، ثم يذهب لأداء واجباته المدرسية في كتب ناتان أو بورداس، ويبحث عن كلمة في قاموس لاروس، ويقرأ «الطالب» لكي يحصل على معلومات ثم يقفل السي دي .C.D لبوب مارلي، زبدا أو نيرفان، ثم يذهب ليشاهد «المصارع» في السينما، باثي، ليروح عن نفسه، أو يعزف على العقل الآلي، ديابلو أو ناركرافت. في هذا الوقت، أبوه يقلب صفحات الإعلانات في الجريدة «المجانية» صباح الخير. ثم يستمع إلى قطعة موسيقية، ويفتح التلفزيون على قنال بلوس، متصفحاً مجلة ايكسبانسيون أو الاكسبرس، ثم يبحث عن عمل من خلال موقع على الأنترنت، ثم يهبط حاملاً النفايات التي تقوم أونيكس بجمعها. زوجته طبيبة تقرأ يوميات طبيب، وتتذكر دعاية نشرتها هافاس، رأتها قبل عرض شريط في سينما .U.G.C. تهاتف زميلاً بواسطة المحمول، ثم تذهب لمساعدة ابنتها التي تتدرب على العقل الآلي أديبو أو تطالع كتاباً اشترته من فرانس لوازير. هذه العائلة، في كل نشاطاتها لم تخرج من إطار فيفاندي يونيفرسال. كمستهلكة للمياه، من الممكن أن تكون في برلين، باريس، الجزائر، كالكوتا، شينغدو أو برنو. وبالنسبة إلى النفايات: في نيم.. الاسكندرية، ميامي... الاتصالات أكثر من 80 مليون مشترك، تدعيهم المجموعة، والذين تستخدمهم قاعدة لمضاعفة قوتها على

الأنترنت. الزبائن، المشاهدون، والمستخدمون في كل أنحاء العالم يتوزعون على أكثر من 100 بلد. فيفاندي تتدخل في مجالات مهنية عدة، لدرجة أن مستخدميها يوجدون في تسع فيدراليات نقابية.

على عكس النظريات الشائعة حول فضائل الليبرالية، وانفتاح الأسواق، والتي صار جان ماري مسيير مروجاً لها، فإن الذي جعل سيطرة فيفاندي تتضخم إلى هذا الحد الهائل، هو الامتيازات الحقيقية التي تمتعت وتتمتع بها دائماً. وهذا من خواص الرأسمالية الفرنسية، حيث الموازنات العامة الخاصة بـ B.T.P ـ بريد واتصالات ـ والماء، والتسليح، تحتكرها بعض المجموعات الخاصة، والتي كلها تملك وسائل إعلام، بينما الأخطار يتكبدها دافعو الضرائب. سلاح الإعلام يسهل المفاوضات مع المنتخبين ـ النواب ـ ويستخدم اليوم، إضافة، في الترويج لتصور ليبرالي للمجتمع.

بالأمس كانت فيفاندي شركة تعيش متداخلة مع السلطان العمومي، أما اليوم فهي تركب موجة الليبرالية على مستوى العالم.

من خلال لوبيات عدة، تؤثر على المؤسسات المسؤولية عن تحرير التجارة العالمية، مثل المنظمة العالمية للتجارة، وخاصة تلك التي تفكك وتشكل الاقتصادات والتشريعات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل فتح الأسواق العالمية للمياه وللنفايات ولضمان أن أي تنظيم أو أي ضريبة لن تأتي فتكدر وليمتها على الأنترنت.

الهدف المعلن من طرف فيفاندي، اليوم، هو «تحسين نوعية الحياة» عندما ننظر في تاريخ الشركة العامة للمياه، فإننا ندرك أن وراء هذا الشعار الجميل تختفي نية الهيمنة.

سوق المياه هو سوق رائع، مورد ضروري، ونادر إلى حد ما وبما يكفي لضمان عوائد مريحة، إذ ما دام هناك بشر إذن هناك زبائن. جيرارد ميستراليه، الرئيس المدير العام لشركة السويس ليونيز للمياه، يعبر عن هذا بطريقته «الماء منتوج فاعل، إنه منتوج يستوجب اعتيادياً أن يكون مجانياً، لكنه منتوج ضروري جداً للحياة، إن مهمتنا أن نبيعه».

واقعياً، وفق البنك الدولي، يمثل الماء سوقاً سنوياً من حوالى 800 مليار دولار، تتوزع بين عشر شركات عابرة للأوطان. فرنسا الموطن الأصلي لاثنين منها: فيفاندي وسويس ليونيز للمياه. والذان يمدان بالماء 84,8 و96,2 مليوناً من السكان. في سوق خدماتها 77 في المئة من إدارة المياه هي اليوم خاصة، فيفاندي تدير 2200 عقد بلدي، على التراب الوطني، والذي يمثل رقم أعمال سنوي 15 مليار فرنك. هذه العقود توفر لها موارد دائمة وبدون مخاطر، الشركة نفسها اعترفت بأنها تستفيد من استخدام بنية تحتية أقيمت بفضل أموال عمومية، وأنها تتقاسم، امتيازياً، السوق، مع منافسين تحولوا إلى شركاء.

التفاهم والفروع المشتركة تسيطر على هذا السوق، حصراً في مصلحة الشركة والمساهمين فيها. هكذا لن تتأخر حتى تصير عابرة للأوطان.

إذن أين اليقظة؟ ماذا تصنع الصحافة؟

كارل زيرو، في اللوموند 30 مارس 1998، يقول: هناك ثلاثة مواضيع محرمة - تابو - كرة القدم، السينما وC.G.E. هكذا لا يمكن المبالغة في النقد، عندما نعرف أن الملايين التي توزع على وسائل الإعلام من خلال الدعاية، تأتي من طرف مختلف جهات فيفاندي. والتي هي أول معلن في فرنسا، أمام لوريال عام 1998، بموازنة قدرها 2 مليار فرنك. تغيير الاسم وحده عاد على الدعاية بـ 100 مليون فرنك، يبقى الكنار انشينيه!

من جانب المستخدمين - المنتفعين - فواتير الماء ذات المبالغ الصغيرة، تحمي الشركة من احتجاج شعبي كبير، هذا الأمر يختلف عن أسعار الوقود، مستهلكو المياه لا يرون العداد يصعد كما هو الحال عندما يزودون سياراتهم بالوقود، مع ذلك بدأ الغضب يتصاعد، يشهد على ذلك اجتماعات ثورة الماء - أكوا ريفولت - أو مطالبات رابطة عمداء بلديات فرنسا، الخدمة العامة بمساعدة المنتخبين المحليين في دراسة العقود والمفاوضات حولها، والذي أدى إلى بعض الاعتراضات وإعادة التفاوض

حول العديد من العقود. حتى أنه عندما حان موعد تجديد عقد مدير عام الشركة، جيروم مونور، بالأمس على رأس سويس ليونيز للمياه، واليوم مستشار الرئيس شيراك، جعل الكفة ترجح لمصلحة مرشح أفضل لإدارة هذه الشركة، المزعجة، والذي أدى إلى أن نصف الخبراء تركوا إدارة الشركة مرة واحدة.

مع ذلك يجب القول إن هناك سبباً للاحتجاج: الفاتورة المتوسطة لاستهلاك المياه، في فرنسا، زادت 61 في المئة ما بين 1991 - 1997. و118 في المئة في باريس ما بين 1984 - 1997 - فيفاندي تتولى توزيع المياه على الضفة اليمنى، وسويس ليونيز على الضفة اليسرى لنهر السين - وفق برتراند ديلانوي، في عام 1997، أضيف نص إلى عقد مدينة باريس، يضمن زيادة آلية للأسعار في حالة خفض حجم الاستهلاك. أما بالنسبة إلى الرقابة على تنفيذ مثل هذه العقود، فإنها ليست بشكل يهدد هذه الشركات: لقد عهد بها إلى لجنة اقتصاد مختلط والتي تضم بلدية المدينة، وفيفاندي وسويس ليونيز. لون هذه اللجنة أعلنه صراحة مدير سويس ليونيز «نحن هنا من أجل المال، آجلاً أو عاجلاً الشركة التي تستثمر يجب أن تستعيد استثمارها، وهذا يعني أن المستهلك هو الذي يدفع من أجل هذا».

في منطقة الفاو، فريغوس، سان رفائيل، غرفة الحسابات الإقليمية، كشفت، في يوليو 2000، أن أحد فروع فيفاندي حقق هامش ربح مقداره 60 في المئة خلال سنوات عدة، وذلك بأن ضاعف طاقة محطتين لتنقية المياه، بشكل ليس مجدياً، وبدون حتى احترام المعايير الأوروبية، وبأن ضاعف الفواتير.

في عام 93 وقعت بلدتيا عقداً كلياً، دون إعلان عطاء إجباري ومبرر «باقتصادات أساسية». أدى هذا العقد إلى رفع للأسعار مقداره 57 في المئة الكنار انشينيه - مجلة - كشفت أنه عندما حاول أحد الخبراء خفض الأسعار، فإن مسؤول الفرع استخدم اثنين من رجال العصابات لإرهابه، مما أدى إلى اتهام المسؤول بالتعامل مع المافيا، فيفاندي نقلت المسؤول للعمل في أندونيسيا.

في أفينيون توجب التخلي عن التحديد المسبق والثابت للفواتير عام 1993، وقد لوحظ أن فرع العامة للمياه كان يحسب الفواتير على أساس حجم استهلاك أعلى بمقدار 37 في المئة من الحجم المستهلك فعلياً. لكن السعر الجديد تحدد بشكل لا يخفض من أجرة الشركة. تقارير كشفت أن سعر المتر المكعب من المياه أعلى بثلاث فرنكات مما يجب، أما تقرير غرفة الحسابات الإقليمية فقد كشفت تجاوزات عدة: تذاكر مباريات كرة قدم، وتذاكر عروض مسرحية اشترتها الشركة، وجرى توزيعها على فواتير المياه.

هذا ما يتعلق بالعقود في فرنسا، لكن بتحولها إلى عالمية، فإن الشركة لم تغير من ممارساتها. مع ذلك من السهل كشف ممارساتها في أوروبا، حيث الصحافة والحكومات يمكن التحكم فيها أفضل، هكذا احتفلت فيفاندي، حديثاً، بأكبر عملية خصصة لخدمات المياه في أوروبا، والتي فازت بها شركة R.W.E. في برلين. قضاة المحكمة الدستورية لولاية برلين، نظروا في شكوى أطراف عدة، وحكموا بأن العقد غير دستوري، الاعتراضات تتعلق خصوصاً بطريقة حساب سعر المياه، وبأن مكاسب الإنتاجية لم تنعكس حالاً على الأسعار، وأن آلية ريع مضمون تكفل للشركة أرباحاً تقدر بـ 15 في المئة.

الدرجة القصوى بلغت في بريطانيا، حيث خصص الماء منذ عشر سنوات، عندما طلبت الحكومة خفض سعر المياه، في نهاية عام 1999. شركات المياه، من بينها فيفاندي، سويس ليونيز، وبويكوز، أعلنت إلغاء 3200 وظيفة عمل، وفق وزير الدولة للبيئة، كان هامش أرباح الشركات «مربحاً جداً حتى أنها أجبرت على دفع 1,5 مليار جنيه ـ 2,3 مليار أورو، ضريبة استثنائية على الأرباح المنظور إليها على أنها «مبالغ فيها». أما تقرير صادر عن نقابات إنكليزية، فقد كشف أن هذه الشركات تحقق هامش الربح الأعلى في العالم. بالنسبة إلى فيفاندي 36,9 في المئة مقابل 3,2 في المئة في المتوسط في بقية أوروبا.

استراتيجية كفالة السيولة المنتظمة تتمحور حول أربع وسائل على

الأقل: الوضع القانوني للشركة، غموض العقود وآجالها، وضع الشركة باعتبارها مالكة أسهم يسمح بالسيطرة على الفروع وسيولتها. فيفاندي تقدم الضمان المالي، ومساعدة الفروع في الوفاء بالتزامات التزويد من المحطات، في المقابل تدفع الفروع ما يساوي 3 في المئة من أرباحها، إضافة إلى تعويض يحدد كل عام حتى عام 1998. معظم فروع المياه، من المجموعة، كانت شركات مساهمة. منذ يونيه 1998، شركة ساهيد، والتي هي نفسها مساهمة، اشترت حصة فيفاندي من «المياه» وتلعب دور شركة واجهة. ومن شركة بدون عقود وبدون أجراء ـ عمال ـ صارت شركة يقدر رقم أعمالها بـ 15 مليـر فرنك، و12 ألف أجير. هدفها «تركيز المخاطر في مستوى المجموعة وتحسين إدارة تكاليف التجديدات».

فيفاندي تدير تجهيزات تقدر بحوالى 26 مليار دولار، تزويدات مختلفة خاصة، من أجل ضمان التجديدات، أنجزت لكنها لا تظهر في حسابات الفروع. الأموال تدفع مباشرة إلى الشركة الأم، وتضيع في حساباتها. في عامي 1996 ـ 1997، كانت مسألة تزويد بتجهيزات من أجل استبدال أنابيب فاسدة، حيث أعلنت فيفاندي 90 مليون فرنك كل عام، لكن، بعد التحقق، لم تكلف هذه التجهيزات إلا من 58 إلى 69 مليون فرنك، بالنسبة إلى غرفة الحسابات الإقليمية «الأمر يبدو كما لو أن فيفاندي تسلك، على حساب المستهلكين، إلى تكوين مخزون يفوق الضروري». وفق القضاء، في باريس دائماً، ما بين 1984 ـ 1998 التفاضل في صالح فيفاندي يرتفع إلى 187,9 مليون فرنك. مقابل الخطر هذا يظهر مع أن العقد ينص على أن الخطر تتحمله البلدية، كما هو الحال في حالة إل دو فرانس، بالتوازي مع المخزون، فإن تكاليف الاستثمار في الشبكات، أو في استبدال العدادات بولغ أيضاً في تقديرها، من جديد ضوعفت في حالة إل دو فرانس بمقدار 40 مليون فرنك فوق التكاليف.

أدلة أخرى هي تكاليف البنى، هنا أيضاً المنتفعون يدفعون فوق التكاليف ثمن اعتمادهم على شركة عابرة للأوطان. من المدهش مثلاً أن

تكاليف المقر تكون أيضاً مصدر تكاليف مبالغ فيها بمقدار 33 مليون فرنك في إل دو فرانس - وفق تقرير الخدمة العمومية 2000 - نفس الشيء تكاليف المستخدمين، والتي تمثل من 40 إلى 60 في المئة من التكاليف، تستخدم معدلات تأطير منحرفة، إدارة الخدمة العمومية 2000 قدرت تضخم التكاليف بحوالى 27 مليون فرنك بالنسبة لإل دو فرانس، وكل هذا التضخيم في التكاليف مضمون بفضل مدة العقود وغموض الموزعين الأفراد.

العقود يجرى التفاوض فيها على مدة عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة، ويكون أحياناً من الصعب إعادة التفاوض حولها، لأن المدة المحددة لا يجب إضاعتها إذا أرادت الكومون الاقتصاد. كما أن نسق الانتخابات في صالح الوضع القائم. وعلى كل حال كل شيء يستخدم لتفادي هذا التهديد لعائدات المستثمر.

الغموض، أولاً كما هو الحال في سان ديزير أو سان ميشيل سور أورغ، حيث تتعامل فيفاندي وليونيز مع طلبات التوضيح التي يتقدم بها المنتخبون بطريقة احتقارية، فيفرضان منشوراً أو يغلقان الباب في وجه غرفة الحسابات الإقليمية، بطريقة غير شرعية. وكما يشرح جان روسي، ممثل الموزعين الخواص «البلدية ليست مجبرة على التفويض، وإذا فعلت فإنها حرة في اختيار شريكها، إن لم يكن جيداً يجب عليها إدراك هذا قبل أن تلتزم. حالما يتم توقيع العقد فإننا لا نقبل إعادة نقاش أو نقد الطريقة التي ندير بها نحن العقد». وهذا يقود أحياناً إلى تخويف بدني، كما حدث لأحد الخبراء في الفار.

الشركات تحاول التأثير على القرار أو على المنتخب، إما بدفع «حقوق الدخول» 300 مليون فرنك لغرينوبل، 400 مليون فرنك لسانت إتيان، 431 لتولوز، وإما عن طريق الإفساد. عمدة سان ميشيل سور أورغ أعلن هذا صراحة «لكي نتحدث بوضوح فإن الفساد هو في قلب هذه الأسواق - أسواق المياه - إنه ليس أمراً هامشياً، إنه في صميم القرارات، إنه إذن التعريفة التي يدفعها المنتفع، مع إهدار أحياناً كبيراً، هذه المشاركة في الفساد تجري من

خلال طرق عدة، الرشوة، وأحياناً ممارسات «شرعية» مثل تمويل الحملات الانتخابية، أو ببساطة تمويل عيد الكومون ـ البلدية».

لا نستطيع إذن الامتناع عن إقامة علاقة بين ممارسات تضخيم التكاليف هذه في سوق محمي، وسياسة الاستحواذ التي جعلت من فيفاندي مجموعة عالمية في مجال الاتصالات. وإذا كانت فيفاندي اليوم تحصلت على استوديو في هوليود هو أحد أكبر خمسة، أليس ذلك لأن الفرنسيين يدفعون سعراً غلياً للمياه؟

لكي تستطيع مجموعة الصيرورة على هذا الشكل، فإنها في حاجة إلى موارد مالية وسياسية والتي لا يقدمها السوق أبداً، من الناحية النظرية، يفترض أن لعبة المنافسة، تضمن أن أي منتج لا يحصل على سلطان يكفي للتأثير على السوق، تاريخ وممارسات فيفاندي تكون نقيض هذه الليبرالية وهذا الانتخاب الفاعل المفترض أنها تحدثه.

كل شيء هو استراتيجة امتيازات وحماية، حتى تصل الشركة حجماً يفوق القياس، عندئذ فقط نسمع قياداتها يروجون للتنظيم الذاتي وإلغاء التنظيمات.

مبادىء الحماية والامتيازات نفسها، والحواجز، المضمونة من الدولة، قادت الخطوات الأولى للشركة العامة للمياه في مجال الاتصالات. كنال بلوس، أول تلفزيون بمقابل في أوروبا، و14 مليون مشترك، هو في قلب فيفاندي العالمية. لقد تمتعت بعشر سنوات احتكار التلفزيون بمقابل، في فرنسا. في عام 1984، اندري روسليتا، سكرتير عام قصر الإليزيه ـ سابقاً ـ وتي دوجواني، من الشركة العامة للمياه، أسسا هذه المشروع، قناة بالاشتراك، على أساس تصريح بث الأشرطة السينمائية بعد سنتين فقط من عرضها في الصالات ـ مقابل ثلاث سنوات في القنوات الأخرى ـ في المقابل: تلتزم كنال بلوس باستثمار 9,5 في المئة من رقم أعمالها، حوالى 900 مليون فرنك، في السينما. هذا الالتزام هو في أساس دعم كنال بلوس

لمنتجي السينما، من طريق الشراء المسبق للأفلام، أو شراء حق العرض، أو من خلال اتفاقيات إنتاج مشترك.

في صيف 1999، بعد أن اشترت هافاس، واستثمرت، وصلت حصة فيفاندي النسبة القصوى و4 في المئة المسموح بها في قناة مرئية في فرنسا، التزامها تحول إلى قيد: قناة تمول 80 في المئة من الإنتاج السينمائي الفرنسي. أما القناة فإنها الانحطاط بعينه، كنال بلوس جذابة، الزبون يشترك معتقداً الحصول على ثقافة، على الحقيقة، والاستقلالية والريادة فيدفع، مع أنه لا يحصل إلا على ما يمكن مشاهدته مجاناً. من أجل الحصول على هذه الاشتراكات، على هذه السيولة، كل شيء مباح: الجنس، الكرة، الملاكمة، مختلطة مع الأفلام، والذي يجعل من القناة آلة صنع نقود. مدير قناة تي آف واحد قال صراحة «إذا أردنا تلفزيوناً، إذا لم تكن هناك سينما وكرة قدم فإنه من الأفضل تغيير المهنة». في الواقع كنال بلوس تملك ثالث كاتالوج عالمي للأفلام، 5000 فيلم، والقناة تحتكر حصراً خمس استوديوات هوليودية من سبعة، وإذا أضفنا إلى هذا حقوق بث بطولة فرنسا لكرة القدم، حتى عام 2000، فإن كنال بلوس لديها ما يثير الشهية.

المشترك هو في قلب هذه المجموعة، من خلال اتفاقه المباشر، والذي يمثل حوالى نصف رقم أعمالها. مقارنة بعوائد الدعاية، التي تمول الأقنية الأخرى، الخاصة، فإن المشترك يدفع قبل المشاهدة، أكثر من المنتفع بالخدمة البلدية، فإن المشترك واقع في فخ الشاشة في بيته، يجب إذن أن يعلف بالخدمات الرقمية.

جان ماري ميسير وضع هذا في مركز استراتيجيته «ما يريده هو الدخول إلى قلب البيوت الفرنسية. الآن مع عداد المياه، والنفايات ما زال على عتبة الباب، إن كنال بلوس هي التي تقدم له المفتاح الذي ينقصه».

فيفاندي تبدأ الهجوم على «نوعية الحياة» مع يونيفرسال، يتمحور الاندماج حول استراتيجية التلاقي هذه: كل المحتويات ـ فيديو، نصوص،

مسموع، على كل الشاشات ـ عقول آلية، تلفزيون، هاتف. إذن لا يمكن لمشتركي كنال بلوس الهروب. رغم أن القانون الفرنسي، المضاد للاحتكار، يمنع أن يملك مساهم أكثر من 4 في المئة من قناة مرئية، للالتفاف على هذا القانون. يكفي أن يجعل من كنال بلوس صدفة فارغة لكي يستطيع المجلس الأعلى للسمعي البصري النوم في هدوء. هكذا جرى تحويل كنال بلوس إلى كنال مينوس، والهدف من هذا التمييز بين مجموعة كنال بلوس الفرع وهو 100 في المئة ملك فيفاندي، والقناة كنال بلوس المساهمة التي تملك فيفاندي و4 في المئة من أسهمها. فيفاندي هكذا تستعيد، تقريباً، مجموع أموالها. ومعها حق استعمال علامة كنال بلوس، وحرية استغلال قوائم المشاركين. القناة عليها دفع 1,2 مليار فرنك سنوياً للمجموعة مقابل استعمال قوائم المشتركين فيها. أما أرباحها فحددت بـ 359 مليوناً سنوياً، الباقي يذهب إلى فيفاندي العالمية. نظام المياه يطبق على التلفزيون!

إذ كان توسع فيفاندي يقوم على تشارك نشاطين محميين وشعبيين، فإن وضعها في العمل يرتبط بسيرة جان ماري ميسيز، البعض يتحدث عن عبقري، وآخر عن «ضربة معلم» أو «قاتل». مع ذلك نجد في شخصيته نفس الخواص التي في الشركة: الامتيازات والربح والحماية من خلال شبكة العلاقات، مفتش بالمالية صار على رأس شركة عالمية، مع الخصصة، والنواة الصلبة، والرفقة، والعلاقات في أعلى مستويات السلطان العمومي، ومع الخاصة، لم تكن أبداً مغرية كما كانت في أعوام الثمانين. ميسير هو نتاج هذه السنوات.

مع كاميل كابان، ثم بالادور وزير الاقتصاد والمالية، كان ميسير أصغر مدير مكتب وزير في تاريخ الجمهورية. هكذا قاد ميسير الخصصة خصوصاً ما تعلق بـ .I.F.T وهافاس والتي جدد ثلثي إدارتها، إنها حقبة النواة الصلبة، الحزب الاشتراكي .P.S والتجمع من أجل الجمهورية .R.P.R كانا يصنعان بيادقهما. أحد قيادات .R.P.R، اعترف أن «مع هافاس يبدو أن روح الرفقة ذهبت بعيداً بعض الشيء». صار شريكاً ومديراً في بنك الأعمال لازارد عام

1988، أعاد تعويم هاشيت والتي صارت في وضع صعب، بعد خسارتها للقناة 5. والاندماج مع ماترا، واعد لخصصة .B.N.P. بكل تأكيد بنك لازارد استفاد سراً من الخصصة التي أطلقها بالادور، آنذال وزير أول، والتي كان ميسير أحياناً ملهمها. «لازارد لم يحصل على تكليف بائع من جانب الحكومة، هذا سيكون مكشوفاً جداً، لكنه حصل على تكليفات مشترٍ».

كما كتب دانيل فورتان «ميسير هو وليد نظام إقطاعي، تربعه على قمة الشركة العامة للمياه، يرجع إلى السياسة العليا وليس إلى المعايير المعمول بها عادة في لجان التعيين»، في شباكه يختلط قادة السياسة والاقتصاد. لقد حافظ، في علاقاته السياسية والاقتصادية، على الاعتراف بالجميل، والذي أتاح له في نوفمبر 1994 أن يعين مدير عام الشركة العامة للمياه. لقد اشترى هافاس التي هو نفسه الذي خصصها، وأنشأ فيفاندي، ثم ابتلع سيغرام، لكي تولد فيفاندي يونيفرسال. كل هذا بدون معارضة سياسية.

نفوذه يمثل سمة من ممارسات النخبة الفرنسية، أسلوبه يقترب من بلاط الملك شمس، يغلب عليه التخويف أو الابتزاز. محب للدنيا. يدعو، مرة كل شهر، نواباً ورجال أعمال وصحافيين، إلى عروض خاصة في صالة مملوكة 38 في المئة لشركة فيفاندي، ومرة في العالم ينظم حفلاً موسيقياً في قصر فيفاندي، كما يدعو أيضاً إلى نزهات، وإلى الأوبرا، وإلى مهرجان ايكسإنبروفانس. هذا الصيف 1998، أرسل ضيوفه، في طائرة، ذهاباً وإياباً، من بينهم نجد هوبير فدرين وزير الخارجية، كاثرين تاسكا وزيرة اتصالات سابقة وعضو لجنة القوانين، والصحافية ميشيل كوتا، والصناعي جان لوي بيغا. إن الوقت الذي يخصصه للشبكة أساس: تنظيم زيارة المنتخبين إلى كامبودج، ولائم، وترفيهات خلال بطولة العالم لكرة القدم، بعض الملفات تجد حلولها خلال هذه اللحظات المتميزة. كالدمج بين كنال بلوس وفيفاندي العالمية مثلاً: «أخيراً خلال غذاء منفرد مع هيرفي بورجيس، في مطعم دروانت، وضعنا نقاط التعديلات والتي دون أن تزعج عمليتنا أرضت .C.S.A».

كـ شيء، من مؤسسة فيفاندي، وحتى نادي الأربعين، يسمح بتبادل الإجراءات. ميسير ليس مرتبطاً بأي جماعة سياسية محددة، إنه يعد الجميع، ويستطيع التعبئة سريعاً. مجلس المنافسة اهتم بموضوع صالة الوطن U.G.C.؟! جاك سغيلا، نائب رئيس هافاس كون جماعة ضغط، وكتب إلى أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في مصلحة «المبادرة الرائعة التي تحتلها U.G.C.». قانون يهدد بمنع الشركات التي تعيش على عقود عمومية - حكومية - من أن نكون لها مصالح في قطاع الاتصالات؟! ميسير أضاف إلى دعمه تبنى الـ 35 ساعة، وشركته صارت القدوة وواجهة الحكومة.

في المستوى السياسي، فيفاندي تجند من كل المعسكرات: اليسار أولاً، حيث دومينيك ستراوس كان، محامياً، ووزيراً سابقاً للاقتصاد، متهم بأنه لعب دور وسيط بين MNEF والشركة العامة للمياه، كعارض أعمال، وكاترين تاسكا، رئيسة لجنة القوانين بالجمعية الوطنية، سابقاً، كانت تترأس مجلس إدارة هوريزون، فرع من كنال بلوس من 1993 إلى 1997. والذي تركته ليس بدون مخزون، حاصلة على فائض القيمة قبيل دخولها الحكومة. بالنسبة للاشتراكيين يمكن أن نضيف كل المستشارين المقربين الذين جرى تجنيدهم من هافاس.

في اليمين، ميسير، اشترى بواسطة هافاس، شركة جاك بيلهان مستشار جاك شيراك في الاتصالات، وجند جان بيير دينيس سكرتيراً عاماً مساعداً للإليزيه.

في محاولة التأثير على الدولة في فرنسا، فإن الأمر يتطلب عدم الاكتفاء بالمنتخبين، هكذا وظف موظفاً كبيراً سابقاً في ديوان المحاسبة، ومستشاراً فنياً لوزيرين للصناعة - كمدير مالي - كذلك ثلاثة من رجال القضاء. فيفاندي هكذا تخصص العدالة، والتي تستخدمها واجهة في عمليتها «الأيدي النظيفة».

لا يجب التحدث عن الفساد إلى ميسير «إنه ماض مضى» «هذه السلوكيات ليس وقتها». منتخبين عدة أكدوا أن الفساد هو في قلب «سوق المياه» فيفاندي بالتأكيد تعمل بدونه. لكن مع ذلك يظل مدهشاً السهولة التي

تحصلت بها المجموعة على 3 مليار «إعفاء ضريبي» من أجل اندماجها مع باثي، ثم 5 مليار من أجل زواجها من يونيفرسال. هكذا ثمانية مليارات، أموال عمومية، قدمت منحة! هذا المبلغ أكثر من الموازنة السنوية لقناة تلفزيونية عمومية، كما أن المعلمين يقدرون ذلك، وهم الذين تظاهروا، في الشوارع، في أبريل 2000، في كل فرنسا، ولمدة شهر للحصول، شرعاً، على مليار فرنك للمدارس!

بالتأكيد إذاً فيفاندي استغنت عن المستشارين العامين في الجمعية الوطنية، فإن فيفاندي يونيفرسال تعمل على التأثير على المؤسسات الدولية، بخاصة في ما يتعلق بالأنترنت. إن أمامها عمل الكثير من أجل ضمان الأمان لاستثماراتها. من حسن الحظ، ميسير يستطيع الاعتماد على شركائه، لأن فيفاندي ليس لها منافسون وإنما فقط شركاء.

مع سويس ليونيز تتقاسم فيفاندي فروعاً في مجال المياه والبيئة ـ على الأقل ثمانية ـ لكن يبدو أن التقاسم يتعلق قبل كل شيء، بجماعات الضغط، اللوبي، سويس ليونيز تتكفل بكل المنتديات الدولية حول المياه، أما فيفاندي فإنها تراقب التنظيمات حول تجارة الالكترونات. مع بويغوز، تنظم الضغط، في اللحظة التي فيها الحكومة تخصص الترددات المتعلقة بالجيل الثالث من الهاتف المحمول. وترفع المزايدات. بويغوز تتكفل بالصحافة، أما ميسير فيتكفل مباشرة بالإليزيه وماتينون، وبير سي. توماس ميدلهوف، رئيس مدير عام بيرتلسمان، ناشر ألماني، ومالك مجموعة RTL وBMG، نظرياً منافس فيفاندي، عملياً له مقعد في مجلس إدارتها بدعوة من ميسير. فروع تنشأ مشتركة، مثل Bol ـ مكتبة ـ ويتبادلان الإعجاب. لاغاردير ـ هاشيت ـ شريك كنال بلوس، ولا ينسى أنه يدين باندماج ماترا ـ هاشيت إلى جان ماري ميسير.

مجموعة متجانسة، هذه الامبراطورية، حيث كل شيء مباح، من أجل السيطرة على القنوات التي تدر النقود والسلطان. ليس لنا إلا أن نلاحظ، مثلاً، تكوين مجلس إدارة فيفاندي يونيفرسال، سوف يدهشنا وجود، جنباً

إلى جنب، توماس ميدلهوف، واستير كوبلوفيتز، إسباني وارث ثروة تكونت في أسواق .B.T.P أيام فرانكو، وثلاثة أعضاء عائلة كندية، وجاك فريدمان رئيس مجلس الرقابة في AXA وU.A.P. وهنري لاشمان رئيس شركة شنايدر الكهرباثية، لكنه قبل كل شيء صديق مقرب من جاك شيراك، وريتشارد براون، عضو مهم في مجلس الأعمال والمائدة المستديرة حول الأعمال ـ البزنس ـ واللجنة الاستشارية حول المفاوضات التجارية والسياسية للرئيس كلينتون.

هكذا فيفاندي تملك الأنابيب، والنفوذ والنقود، وتضع معالم المستقبل، وتعد «اللقاء» من خلال الأنترنت. من شبكة حرة ومجانية حولتها فيفاندي إلى مركز تجاري. مختزلة إمكاناتها إلى ما يدعم سلطانها. هذا هو اللقاء الرقمي: تقليص حرية المحتوى وفرض حقوق الدخول، والحد من المنافسة.

عندما ترفع فيفاندي شعار: «كل المحتويات ـ سمعية مرئية، نصية، على كل الشاشات ـ عقل آلي، تلفزيون، محمول» فإن الأمر يتعلق بمحتويات فيفاندي وحواملها التي تسيطر على مداخلها.

ستكون هناك نقطة واحدة للدخول إلى البيت: الصور، الإعلام المتعدد. المدخل انترنيت، والصوت. من أجل الاحتفاظ بالصور يجب إذن أن تكون قادرة على أن تسيطر على كل السلسلة: المحتوى.. الإنتاج.. البث والربط مع المشترك. مع فيفاندي بث سلسلة من المواقع تفتح على مدخل عام ـ فيزافي ـ كل آلة الحرب تتركز على قطعة قماش من أجل استقطاب المشتركين: هافاس، كنال بلوس، سيجتل. في هذه المواقع نجد إنتاج فيفندي يونيفرسال. إن تدخل سلطات التنظيم، على المستوى الوطني الأوروبي ضروري، لمنع الشركة من إغلاق (عند إطلاقها واب SF.R لا يسمح إلا بدخول فيزافي) أو أن تحتكر (الكاتالوغ يونيفرسال احتفظ به لفيزافي، التنظيم الذاتي هكذا لا يعمل) ألعاب هافاس على شبكة باتل أو فيليبس كوم تجذب منذ الآن 6,5 ملايين لاعب، المعلومات الطبية تلهم

الأطباء على ميديكا، موسيقى يونيفرسال تكون تحت الطلب مقابل 15 دولاراً في الشهر، على فارما كلوب كوم. وفي حالة أنك نفذت من كل هذا فإن الكتب وC.D. تحتوي Kits، الربط مع فيزافي، كذلك الاشتراكات SF.R وهناك الشفرة كنال بلوس. هكذا إذن هي نوعية الحياة. الجميع على الأنترنت بالمقابل، من أجل منتجات فيفاندي، والموجودة في أماكن أخرى. يقول كادر شاب «الاستراتيجية هي إعادة صنع «خبطة كنال بلوس» على النت، أن نجعل المحرومين يعتقدون أنهم يملكون الرفاهية» ماذا يمكن الانتظار أكثر من ذلك؟

عندما جان ماري ميسير يتحدث عن المواطنين، فإنه يحدد ما يريد قوله «المواطن المستهلك» والذي ليس له حق في رأي آخر غير رأي المستهلك، دافع الضرائب أو مساهم صغير، ولكي يعبر عن ذلك فإن موعده Powow نت، المملوكة لفيفاندي. كما هو الحال مع غينول، بالنسبة للتلفزيون، وهو وسيلة الإعلام المسيطرة، فإن الشركة تؤطر الاحتجاجات المسموح بها في وسائل إعلام المستقبل. بالنسبة للشركة الصوت المسموع هو صوت البزنس، والرأسمالية أو التجارة الحرة، لأن هذا هو رهانها، فيفاندي بشرائها لوسائل الأعلام تريد إسماع صوتها في السياسة، ميسير يقول هذا على موقعه في الأنترنت «الشركات أحياناً في وضع أفضل من رجال السياسة لمعرفة ما هو صالح بالنسبة للمستهلك»، ويقول أيضاً «التنظيم أفضل من التشريع»، وأخيراً «قناعتي هذه في صميم عقيدتي في الرأسمالية. هذا النظام الاقتصادي، يملك في ذاته - أكاد اقول جينيا - القدرة على الأخذ بالاعتبار مصلحة مجموع المجتمع»، «في العموم - يستطرد - باسم الاستبيان العام، هذه الفضيلة لا يعترف بها إلا للسلطان السياسي، لا يخطر ببالي إنكار شرعية الدول، منفردة أو ممثلة في منظمات دولية، في وضع تنظيمات جديدة، لكن أقول بقوة، الشركات أيضاً لها الشرعية أن تكون شريكاً في النقاش». لكن عندما نستبدل المواطن بالمستهلك، فإن العلاقة مع هذا لا يمكن أن تكون إلا تجارية، والشركات هكذا تكون لها الشرعية والمكاتبة

باحترامها. عندئذ يندلع النزاع حول الشرعية بين الشركات والدولة، والذي ليس في مصلحة الأخيرة.

بعد «الحوار العابر للمحيط» وهو منظمة لوبي صناعي يفرض رؤيا البزنس على أوروبا وعلى المنظمة العالمية للتجارة، يظهر البزنس المعولم في تجارة الالكترونات، وهو النقاش الذي يطالب ميسير بمكان فيه: تجارة الالكترونات. والسبب في هذا أنه هو نفسه المسؤول عن هذا في أوروبا. وبدون مفاجأة نجد في توصيات باريس، التي صدرت عن هذا اللوبي، قاعدة حجج الشركات العابرات للأوطان منذ AMI: لا يجب أن يعرقل شيء التجارة، الخوف من التدخل يوجد في كل جملة «في الحالة المحددة، حيث التنظيم يمكن أخذه في الاعتبار على أنه أساسي، فإن كل تدخل من السلطات العمومية، يجب أن يكون معدلاً بدقة وموجهاً نحو العالمية، وشفافاً ويستهدف تطبيقاً». في بيانات المنظمة العالمية للتجارة، التنظيمات الوطنية، والدعم ـ القطاع العمومي ـ والضرائب، والخصوصية الثقافية، تعتبر عوائق رهيبة في وجه التجارة. هكذا من الاعتراف بأن للحكومات الوطنية دوراً تلعبه وشرعياً، في حماية وترويج الموروث الثقافي والهوية، فإن G.D.O. ـ حوار البزنس المعولم ـ «يعتقد أن هذه المصالح السياسية لا يجب أن تترجم في حواجز أمام دخول الأسواق أو أمام التجارة، والتي تعيق تطور تجارة الالكترونات» نعم إذن للتنظيم شريطة ألا يزعج البزنس. بنفس الروح فيفاندي هي أحد أهم الممولين لمؤسسة الأنترنت الأوروبية. مجموعة تفكير أوروبية، تضم خاصة نواباً أوروبيين، منهم دانييل كون بانديت، آلان لاماسور، ميشيل روكارد، آلان مادلان، وشركات ميكروسوفت، ألكاتل، BT، تيليفونيكا، دملير كريزلر، والتي تدعو إلى تحرير التبادل على الأنترنت.

استراتيجية الخوف، في الحديث عن الدولة، نجدها أيضاً في مستويات أخرى من أجل نموذجة الاقتصاد الجديد، فتشوه صورة نابستار، رائد الأنترنت المجاني، ويحول إلى زعيم عصابة قراصنة النت، وبالتوازي

يجري التنديد بقوة، بظهور مواقع نازية، بهدف تبرير الرقابة على المحتوى. هذا التنديد الحماسي يتكشف انتهازياً، عندما نعرف أن أحد فروع هافاس ـ فيفاندي ـ وبيير تلسمان كانا يبيعان «كفاحي» حتى وجه لهما الاتهام، واضطروا إلى سحبه.

الخوف من الأجنبي، وأسطورة البطل الوطني، تبرر لهؤلاء أن تصير فيفاندي مروجاً للصناعة الهوليودية، بحجة أن فيري، براسان، ومونتان «يعودون إلى المهد» بفضل الاندماج.

بالنسبة لازرا سليمان، أستاذ علوم سياسية ومدير مركز الدراسات الأوروبية في جامعة برنستون «الأمر لا يتعلق، بالنسبة لجان ماري ميسير، بأن يرتدي ثوب المدافع عن الثقافة الفرنسية والأوروبية، وأن يروج، في أميركا، ثقافة أوروبا القديمة، على العكس نستطيع التفكير بأن فيفاندي يونيفرسال، بسبب رايتها الفرنسية، سوف تسهل انتشار السينما المصنوعة في أميركا، في فرنسا» بالتأكيد، ولهذا فإن موظفاً سابقاً في ديزني سيقود عملية مبيعات المنتجات المشتقة التي تنتجها المجموعة. كل هذا لا علاقة له بالاستقلال والأصالة، إنه السوق الذي يقود، ويروج استهلاك الموسيقى. ميسير أمكنه الفخر بأنه أطلق «زبرا». تأثير فيفاندي أنها جعلت «مجموعة الشارع» «الضجة والرائحة» الثائرة على أقوال شيراك، ما يشبه وليمة شبقية، ترقص رقصة «يسقط الثوب».

السيطرة على الأنابيب، والتسويق، واللوبي، تتيح لفيفاندي ضمان أن كل شيء يجري من خلال شبكتها ـ نت: الخدمات، ثقافة، تعليم، صحة، المتحررة على طريقة المنظمة العالمية للتجارة، في إطار AGCS ـ اتفاق عام حول تجارة الخدمات ـ تستخدم هذه الشبكة بدون ضرائب. مقدمو الدروس، والتحليلات أو التشخيصات، يمكن أن تكون أجورهم مخفضة، نظراً لشروط العمل في الاقتصاد الجديد، أي عبيد النت، سوف يرضون المستهلك. كيف إذن لا نرى علاقة بين 8 مليار إعفاء ضريبي الموافق عليها لفيفاندي وحالة المدارس العامة السيئة؟!

جان ماري ميسير أعلن أنه «إذا وضعنا الأنترنت في قلب التعليم، فإن أطفال مافيلاس، في ريو، كما أطفال البوش، في استراليا، سوف يتعلمون القراءة، قريباً، على يد أساتذة فرضيين» بينما هافاس، فرع فيفاندي، أطلقت «ايدوكاسيون. كوم». وفق المنطق الخاص بالمائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين ERT «التعليم هو قبل كل شيء سوق». بالنسبة لهافاس وفيفاندي، وهما أكبر ناشر للكتب المدرسية الفرنسية، الأمر لا يخرج عن هذا، يشهد على ذلك حضورهما في سوق عالم التعليم، والذي عهد بتنظيمه إلى فرع مديره يقود المائدة المستديرة للصناعيين.

هل تملك المجموعة ما يكفي من الموارد من أجل طموحاتها؟

إن استقرارها المالي يقوم على المياه والبيئة، والذين ظلا بقرة حلوباً، وإذا كانت الأسواق الوطنية، في بلدان الشمال، مشبعة، فإن هناك بلدان الجنوب، خطط التعديل الهيكلي، التي تشترطها قروض صندوق النقد والبنك الدوليين، تفرض على بلدان الجنوب خصصة خدمات المياه. كما أن لوائح المنظمة العالمية للتجارة، من أجل تفادي العقبات الفنية في وجه التجارة، تفرض استفادة الشركات العابرة للأوطان من «المعاملة الوطنية» وتمنع أي شركة وطنية من أن تتطور بمعزل عن هذه الشركات العملاقة. هذا من حسن حظ فيفاندي وسويس، لقد تأكدا هكذا أن سوقهما لا يواجه معارضة، يمكنهما إذن مواصلة مسيرتهما بهدوء، مراكمتين العقود في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. وكما لاحظت مجلة «فورتون» «اليوم شركات مثل الفرنسية سويس، تسرع لخصصة المياه. إنه سوق عالمي، حجم أعماله 400 مليار دولار. إنها تراهن على أن المياه، في القرن الواحد والعشرين، ستكون ما يكون النفط في القرن العشرين» من حسن الحظ أيضاً أن الصراعات، وتدخلات حلف الأطلسي تجبر على إعادة بناء توصيلات المياه. فيفاندي سارعت بإرسال مسؤولين ـ إنسانيين ـ مبكراً لإعداد سوق إعادة البناء. مساعد رئيس فيفاندي ـ البيئة، ذهب يتباهى في براغ، مداخلته في ندوة البنك وصندوق النقد الدوليين، ذات عنوان وقح: «عندما تصمت المدافاع: بزنس السلام».

الآفاق إذن طيبة، في أسواق البيئة، وتليكو ـ الاتصالات ـ والتي جميع نظمها الدولية لا زالت غائبة، اللوبي، والنفوذ، والنقود، تتيح لفيفاندي أن تجعل هذه النظم في مصلحتها، يكفي التلويح بالعوائق الفنية في وجه التجارة. والخوف من الأميركيين، أو النازية. . . إلخ، فيفاندي تستطيع، عندئذ، الاستحواذ على كل هذه الفضاءات مجاناً، وأن تسلع العلاقات الإنسانية، كما تبيع الماء، لأنها تملك القنوات: المشتركون في الهاتف، والتلفزيون والأنترنت، معزولون، كما هم أيضاً في مواجهة العقل الآلي. هكذا كل شيء يستخدم ليفرض علينا علاقات سلعية، ويجعلنا نعتمد عليها، أي على الشبكة: المعلم، الطبيب، الطباخ، الصديق، شريك اللعب يجري هكذا تأجيرهم مع حواملهم، وما كان اجتماعياً ومجانياً «مشورة، لعبة، نقاش» يصير ملك شركات مثل فيفاندي، والتي اهتمت بتحديد القنوات، والمقابل المالي، لكل ما تحدده مقدماً على أنه أساليب الاتصالات الفذ.

وبعد أن أقامت أمبراطوريتها على استغلال الذهب الأزرق ـ المياه ـ والذهب الأخضر، فإن الشركة بدأت هجومها على الذهب الوردي، أي العلاقات الإنسانية، بأن أخضعت آخر تدفقات قنوات تقنية المعلومات، أي نشاط إنساني، اجتماعي من حيث الأساس، ليس بناجٍ. خطر التسليع حاضر في كل مكان.

في مواجهة هذا النموذج التقني لمجتمع السوق، القائم على اللامساواة، وضد الإنسانية، فإن المقاومة لا تكون إلا نبيلة. هذه المقاومة تمر ضرورة من خلال إعادة الاستحواذ الفردي على معنى حياتنا المسروق منا، ومن خلال المحافظة على علاقاتنا الاجتماعية، انها تستند أيضاً إلى وضع قانون متناسق دولياً، ومستقل عن نفوذ الشركات. ما وراء هذا، بالنسبة لكل واحد منا، تتطلب المقاومة إعادة الاستحواذ على ثقافة العطاء ـ المنح ـ المجاني، والخدمة المتبادلة، والتي تعيد للاجتماعي أولويته على التجاري، وللعلاقة أولويتها على السلعة.

أعمال المترجم

1 ـ مؤلفات ودراسات

1 ـ التخيل، رسالة ماجستير، بالفرنسية	1973
2 ـ في المنفى، دار قورينا، بنغازي،	1975
3 ـ ثلاثي المثالية، الدار الجماهيرية	1976
4 ـ أنطولوجيا الحرية، دبلوم دراسات معمقة، بالفرنسية	1976
5 ـ الحرية، رسالة دكتوراه، بالفرنسية	1977
6 ـ محاضرات في النظرية العالمية الثالثة، الدار الجماهيرية	1980
7 ـ في الحل الاشتراكي، الدار الجماهيرية	1982
8 ـ نحو تفسير اجتماعي للتاريخ، الدار الجماهيرية	1982
9 ـ محاولة في علم الثورة، الدار الجماهيرية	1985
10 ـ أخلاق الاجتماع، دار المعارف ـ تونس	1983
11 ـ الدين والعقل، الدار العربية للكتاب، ـ تونس	1988
12 ـ الفوصوية، معهد الإنماء العربي، بيروت	1989
13 ـ تفسير اقتصادي، الدار الجماهيرية	1989
14 ـ مواقف، 1، الدار الجماهيرية	1989

15 ـ أدبيات، الدار الجماهيرية 1992
16 ـ الإسلام ومسألة الحكم، الدار الجماهيرية 1993
17 ـ مواقف، 2، الدار الجماهيرية 1993
18 ـ مواقف، 3، الدار الجماهيرية 1994
19 ـ مواقف، 4، الدار الجماهيرية 1994
20 ـ مواقف، 5، الدار الجماهيرية 1995
21 ـ فلسفة الفلسفة، ج 1، الدار الجماهيرية 1995
22 ـ فلسفة الفلسفة، ج 2، الدار الجماهيرية 1995
23 ـ فلسفة الفلسفة، ج 3، الدار الجماهيرية 1995
24 ـ تبسيط الفلسفة، الدار الجماهيرية 1996
25 ـ مواقف 6، الدار الجماهيرية 1996
26 ـ محاضرات في الفلسفة المعاصرة، دار الأنيس ـ مصراته 1996
27 ـ القاموس، سياسي، الدار الجماهيرية 1996
28 ـ مواقف، 7، الدار الجماهيرية 1998
29 ـ مواقف، 8، الدار الجماهيرية 1998
30 ـ مواقف، 9، الدار الجماهيرية 1998
31 ـ نقد العقل الاقتصادي، ج 1، المقدمات، الدار الجماهيرية 2000
32 ـ مواقف، 10، الدار الجماهيرية 2000
33 ـ ثأر الاجتماعي، دار الرواد. دار الآفاق الجديدة، بيروت 2000

2 ـ أعمال مشتركة

34 ـ المحافظية والتقدمية:
أعمال ندوة جنيف: أزمة الديمقراطية، نشر I.P.O، بالفرنسية 1985
35 ـ الإرهاب وضد الإرهاب أعمال ندوة جنيف حول الإرهاب
نشر I.P.O، بالفرنسية 1987

36 ـ عالم القطب الواحد والديمقراطية: أعمال ندوة جامعة انسبروك، قسم الفلسفة، النمسا، نشر I.P.O، بالفرنسية 1995

37 ـ قضايا سياسية، الدار الجماهيرية 1996

38 ـ الشروط الضرورية للحوار، أعمال ندوة قسم الفلسفة، جامعة انسبروك، النمسا. نشر I.P.O بالفرنسية 1998

39 ـ العولمة والدولة الوطنية، مائدة مستديرة، قسم الفلسفة جامعة ميونيخ ـ المانيا، نشر I.P.O بالفرنسية 2000

3 ـ ترجمة وتقديم ومراجعة ترجمة

40 ـ الآلة الجهنمية، جان كوكتو.
مجلة كورينا ـ كلية الآداب، بنغازي 1971

41 ـ في انتظار غودو، صموئيل بيكت،
صحيفة الحقيقة، بنغازي 1971

42 ـ قيام وانهيار القوى الكبرى: بول كندي،
مراجعة ترجمة وتقديم. نشر الدار الجماهيرية 1993

43 ـ اللعبة الكبرى، هنري لورانس. مراجعة ترجمة،
نشر الدار الجماهيرية 1993

44 ـ مدخل إلى الفلسفة، جلبير بوس،
ترجمة وتقديم ـ نشر الدار الجماهيرية 1994

45 ـ الرأسمالية والاشتراكية، ألبير تيني،
ترجمة وتقديم، الدار الجماهيرية 1994

46 ـ بعد الشيوعية سقوط الرأسمالية.
رافي بترا. ترجمة وتقديم، الدار الجماهيرية 1998

47 ـ الولايات المتحدة طليعة الانحطاط،
روجيه غارودي. ترجمة وتقديم، الدار الجماهيرية 1998

محاكمة العولمة

الجزء الثاني
آثار العولمة

الجزء الثالث
الطريق إلى إعادة التوطين

حسن يوسف اللموني

لأن العولمة عولمة لايمكن إذن محاكمتها إلا عالمياً، ليس خلال الدول، والتي برهنت على أنها غير قادرة على مواجهتها، وأن العولمة طوعتها، من خلال قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشروطة بخطط التعديل الهيكلي، وتعليمات المنظمة العالمية للتجارة، وانما من خلال مواطني العالم.

العولمة عندما تزيل الحدود الوطنية، لتحرر السوق، لن يكون هناك شرق أو غرب، شمال أو جنوب، إنما ضحايا وقلة من المنتفعين.

الإنسانية العالمية، هكذا، تحاكم همجية العالم سوف - هل سوف يبقى يعد ذلك من بعد ملف الاتهام؟

أكثر من عشرين باحثاً، من أكبر المتخصصين في العالم، في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، والإعلام، ومن مختلف بلدان العالم: من الولايات المتحدة إلي أوروبا، وكندا والفيليبين ... الخ حتى لا تشوب المحكمة شبهة الانحياز، تطوعوا لإعداد ملف الاتهام.

وحيث إن المحكمة شعبية عالمية، فيها كل مواطن قاض، وتسند إلى السيادة الشعبية، وحق الشعوب في الحياة، فإن الواجب يقضي بإطلاع القضاة على صحيفة اتهام العولمة.

هذا الكتاب الذي ننقله إلى العربية هو ملف اتهام العولمة، ليس فقط من حيث ما يعدده من جرائم، وإنما أيضاً من حيث ما يكشف عنه من الياتها ومحركاتها، وفوق كل شيء ما يبرهن عليه من أن العولمة ليست قدراً، وأن ثمة طريقاً آخر غير طريق الهلاك الذي تجرنا إليه العولمة.



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ص.ب: 4491/80984 طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

هاتف: 4445565 - 4440705 21 00218 بريد مصور: 3330809 21 00218

البريد الإلكتروني: www.greenbookstudies.com
info@greenbookstudies.net